

## كِتَابُ الْإِقْرَارِ بِالْحُقُوقِ

الإقرار : هو الاعتراف . والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع ؛ أما الكتاب فقولُه تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا ﴾ <sup>(١)</sup> . وقال تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقال تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ <sup>(٣)</sup> . في آي كثيرة مثل هذا . وأما السنة فما روى أن ماعزاً أقر بالزنى ، فرجمه رسول الله ﷺ ، وكذلك الغامدية ، وقال : « وَأَعْلِيَّا أُنِيسُ عَلَىٰ أَمْرَةٍ هَٰذَا ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمَهَا » <sup>(٤)</sup> . وأما الإجماع ، فإن الأئمة <sup>(٥)</sup> أجمعت على صحة الإقرار . ولأن الإقرار إخبار على وجه ينفي عنه التهمة والريبة ، فإن العاقل لا يكذب على نفسه كذباً يضرب بها ، ولهذا كان أكد من الشهادة ، فإن المدعى عليه إذا اعترف لا تسمع عليه الشهادة ، وإنما تسمع إذا أنكر ، ولو كذب المدعى بيّنة لم تسمع ، وإن كذب المقر ثم صدقه سُمع .

**فصل :** ولا يصح الإقرار إلا من عاقل مختار . فأما الطفل ، والمجنون ، والمبرس <sup>(٦)</sup> ، والنائم ، والمغمى عليه ، فلا يصح إقرارهم . لا نعلم في هذا خلافاً .

(١) سورة آل عمران ٨١ .

(٢) سورة التوبة ١٠٢ .

(٣) سورة الأعراف ١٧٢ .

(٤) تقدم حديث ماعز ، والحديث الذي يذكر فيه أنيس ، في صفحة ٢٠١ .

وحديث الغامدية أخرجه مسلم ، في : باب من اعترف على نفسه بالزنا ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم

٣ / ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ .

(٥) في ١ : « الأمة » .

(٦) المبرس : من به علة يهذى .

وقد قال عليه <sup>(٧)</sup> الصَّلَاةُ و <sup>(٨)</sup> السَّلَامُ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ » <sup>(٩)</sup> . فنَصَّ على / الثلاثة ، والمُبْرَسَمِ والمُعْمَى عليه في مَعْنَى الْمَجْنُونِ والنَّائِمِ . ولأنَّه قَوْلٌ مِنْ غَائِبِ الْعَقْلِ ، فلم يَثْبُتْ لَهُ حُكْمٌ ، كَالْبَيْعِ وَالطَّلَاقِ . وأما الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ ، فإن كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ ، لم يَصِحَّ إِقْرَارُهُ ، وإن كَانَ مَاذُونًا لَهُ ، صَحَّ إِقْرَارُهُ فِي قَدْرِ مَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ . قال أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةٍ مُهَنَّا ، فِي الْيَتِيمِ : إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَهُوَ يَعْقِلُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ ، فَبَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ جَائِزٌ . وإن أَقْرَأَهُ اقْتَضَى شَيْئًا مِنْ مَالِهِ ، جَازَ بِقَدْرِ مَا أُذِنَ لَهُ وَلَيْتَهُ فِيهِ . وهذا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وقال أَبُو بَكْرٍ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى : إِنَّمَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ فِيمَا أُذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ فِيهِ ، فِي الشَّيْءِ الْيَسِيرِ . وقال الشَّافِعِيُّ : لَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِحَالٍ ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ ، وَلأنَّه غَيْرُ بَالِغٍ ، فَأَشْبَهَ الطِّفْلَ ، وَلأنَّه لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَلَا رِوَايَتُهُ ، فَأَشْبَهَ الطِّفْلَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَاقِلٌ مُخْتَارٌ ، يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ ، فَصَحَّ إِقْرَارُهُ ، كَالْبَالِغِ ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى صِحَّةِ تَصَرُّفِهِ فِيمَا مَضَى ، وَالْخَبَرُ مَحْمُولٌ عَلَى رَفْعِ التَّكْلِيفِ وَالْإِثْمِ . فإن أَقْرَأَهُ <sup>(٩)</sup> مُرَاهِقٌ غَيْرُ مَاذُونٍ لَهُ ، ثُمَّ اخْتَلَفَ هُوَ وَالْمُقَرَّرُ لَهُ فِي بُلُوغِهِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ، إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِبُلُوغِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الصَّغَرُ . وَلَا يَحِلُّفُ الْمُقَرَّرُ ؛ لِأَنَّا حَكَمْنَا بِعَدَمِ بُلُوغِهِ ، إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَا بَعْدَ ثُبُوتِ بُلُوغِهِ ، فَعَلِيهِ الْيَمِينُ أَنَّهُ حِينَ أَقْرَأَ لَمْ يَكُنْ بَالِغًا . وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ <sup>(١٠)</sup> مُبَاجٍ ، أَوْ مَعْدُورٍ فِيهِ ، فَهُوَ كَالْمَجْنُونِ ، لَا يُسْمَعُ إِقْرَارُهُ . بِلاِ خِلَافٍ . وَإِنْ كَانَ بِمَعْصِيَةٍ ، كَالسَّكَرَانِ ، وَمَنْ شَرِبَ مَا يُزِيلُ عَقْلَهُ عَامِدًا الْغَيْرَ حَاجَةً ، لَمْ يَصِحَّ إِقْرَارُهُ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَصِحَّ بِنَاءً عَلَى وَقُوعِ طَلَاقِهِ . وَهُوَ مَنْصُوصُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَه تَجْرِي مَجْرَى الصَّاحِي . وَلَنَا ، أَنَّهُ غَيْرُ

(٧-٧) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٨) تقدم تخريجه في : ٢ / ٥٠ .

(٩) في م زيادة : « من هو » .

(١٠) في ١ : « لسبب » .



عاقِل ، فلم يَصِحَّ إقراره ، كالمجنون الذي سَبَبَ جُنُونَهُ فَعَلَ مُحَرَّم ، ولأنَّ السَّكَرَانَ لا يوثقُ بِصِحَّةِ ما يقول ، ولا تَنْتَفِي عنه التُّهْمَةُ فيما يُخْبِرُ به ، فلم يوجَدَ مَعْنَى الإقرارِ المَوْجِبِ لِقَبُولِ قَوْلِهِ . وأمَّا المُكْرَهُ فلا يَصِحُّ إقراره بما أُكْرِهَ على الإقرارِ به . وهذا مذهبُ الشافعي ؛ لقولِ رسولِ الله ﷺ : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » (١١) . ولأنَّه قولٌ أُكْرِهَ عليه بغيرِ حَقٍّ ، فلم يَصِحَّ ، كالبيع . وإن أقرَّ بغيرِ ما أُكْرِهَ عليه ، مثل أن يُكْرِهَ على الإقرارِ لِرجُلٍ ، فأقرَّ لغيره ، أو بَنَوْجٍ من المال ، فَيُفَقَّرُ بغيره ، أو على الإقرارِ بِطَلاقِ امرأَةٍ ، فأقرَّ بِطَلاقٍ أُخْرَى ، أو أقرَّ بِعَتَقِ عَبْدٍ ، صَحَّ ؛ لأنَّه أقرَّ بما لم يُكْرِهَ عليه ، فصَحَّ ، كما لو أقرَّ به ابتداءً . ولو أُكْرِهَ على أداءِ مالٍ ، فَبَاعَ شيئاً من ماله لِيُؤَدِّيَ ذلك ، صَحَّ بَيْعُهُ . نَصَّ عليه ؛ لأنَّه لم يُكْرِهَ على البَيْعِ . ومن أقرَّ بِحَقٍّ ، ثم ادَّعى أَنَّهُ كان مُكْرَهاً ، لم يُقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، سواء أقرَّ عند السُّلْطَانِ أو عند غيره ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ الإكراهِ ، إِلَّا أن يكونَ هناك دَلَالَةٌ على الإكراهِ ، كالقَيْدِ والحَبْسِ والتَّوَكِيلِ (١٢) به ، فيكونُ القولُ قولَه مع يَمِينِهِ ؛ لأنَّ هذه الحالُ تُدُلُّ على الإكراهِ . ولو ادَّعى أَنَّهُ كان زائِلَ الْعَقْلِ حالَ إقرارِهِ ، لم يُقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ؛ لأنَّ الأصلَ السَّلَامَةُ حتَّى يُعْلَمَ غَيْرُهَا . ولو شَهِدَ الشُّهُودُ بإقرارِهِ ، لم تَفْتَقِرْ صِحَّةُ الشَّهَادَةِ إلى أن يَقُولُوا طَوْعاً في صِحَّةِ عَقْلِهِ ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ سَلَامَةُ الْحَالِ وَصِحَّةُ الشَّهَادَةِ . وقد ذَكَرْنَا حُكْمَ / إقرارِ السَّفِيهِ والمُفْلِسِ والمَرِيضِ في أَبْوَابِهِ . وأمَّا الْعَبْدُ فَيَصِحُّ إقرارُهُ بِالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ فيما دونَ النَّفْسِ ؛ لأنَّ الْحَقَّ لَهُ دُونَ مَوْلَاهُ . ولا يَصِحُّ إقرارُ المَوْلَى عليه ؛ لأنَّ المَوْلَى لا يَمْلِكُ من الْعَبْدِ إِلَّا الْمَالَ . وَيَحْتَمِلُ أن يَصِحَّ إقرارُ المَوْلَى عليه بما يُوجِبُ الْقِصَاصَ ، وَيَجِبُ الْمَالُ دُونَ الْقِصَاصِ ؛ لأنَّ الْمَالَ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ ، وَهِيَ مَالُ السَّيِّدِ ، فَصَحَّ إقرارُهُ به ، كَجِنَايَةِ الْخَطَا . وأمَّا إقرارُهُ بما يُوجِبُ الْقِصَاصَ في النَّفْسِ ، فَاَلْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لا يُقْبَلُ ، وَيَتَّبَعُ به بَعْدَ الْعَتَقِ . وبه قال زُفَرٌ ، والمُزَنِيُّ ، ودَاوُدُ ، وابنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ ؛ لأنَّه يُسْقِطُ حَقَّ سَيِّدِهِ بإقرارِهِ ، فَأَشْبَهَ الإقرارَ بِقَتْلِ الْخَطَا ، ولأنَّه مُتَّهَمٌ في أَنَّهُ

١٨٣/٤

(١١) تقدم نخرجه في ١ / ١٤٦ .

(١٢) في م : « والتشكيل » . ووكل به ، أى ألزمه من يؤذيه .

يُقَرُّ لِرَجُلٍ لِيَعْفُو عَنْهُ ، وَيَسْتَحِقَّ أَخْذَهُ ، فَيَتَخَلَّصُ بِذَلِكَ مِنْ سَيِّدِهِ . واختار أبو الخطاب أَنَّهُ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِهِ . وهو قول أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ؛ لأنَّه أحدُ نوعي القصاص ، فصَحَّ إِقْرَارُهُ بِهِ ، كما دُونَ النَّفْسِ . وهذا الأصلُ يَنْتَقِضُ دَلِيلُ الْأَوَّلِ . وَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنْ لَا يَصِحَّ عَفْوُ وَلِيِّ الْجَنَايَةِ عَلَى مَالٍ إِلَّا بِاخْتِيَارِ سَيِّدِهِ ، لئَلَّا يُفْضَى إِلَى إِيْجَابِ الْمَالِ عَلَى سَيِّدِهِ بِإِقْرَارِ غَيْرِهِ ، فَلَا يُقْبَلُ إِقْرَارُ الْعَبْدِ بِجَنَايَةِ الْخَطَا ، وَلَا شَبِّهِ الْعَمْدِ ، وَلَا بِجَنَايَةِ عَمْدٍ مُوجِبِهَا الْمَالُ ، كَالْجَائِفَةِ وَالْمَأْمُومَةِ <sup>(١٣)</sup> ، لأنَّه إِيْجَابُ حَقٍّ فِي رَقَبَتِهِ ، وَذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ الْمَوْلَى . وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ ؛ <sup>(١٤)</sup> لأنَّه إِيْجَابُ حَقٍّ فِي مَالِهِ . وَإِنْ أَقَرَّ بِسَرِقَةٍ مُوجِبِهَا الْمَالُ ، لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ <sup>(١٥)</sup> ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ كَانَ مُوجِبُهَا الْقَطْعُ وَالْمَالُ ، فَأَقَرَّ بِهَا الْعَبْدُ ، وَجَبَ قَطْعُهُ ، وَلَمْ يَجِبِ الْمَالُ ، سِوَاءَ كَانَ مَا أَقَرَّ بِسَرِقَتِهِ بَاقِيًا ، أَوْ تَالِفًا فِي يَدِ السَّيِّدِ أَوْ يَدِ الْعَبْدِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي عَبْدٍ أَقَرَّ بِسَرِقَةٍ دَرَاهِمَ فِي يَدِهِ أَنَّهُ سَرَقَهَا مِنْ رَجُلٍ ، وَالرَّجُلُ يَدَّعِي ذَلِكَ ، وَسَيِّدُهُ يُكَذِّبُهُ : فَالْدَّرَاهِمُ لِسَيِّدِهِ ، وَيُقَطَّعُ الْعَبْدُ ، وَيَتَّبَعُ بِذَلِكَ بَعْدَ الْعِتْقِ . وَلِلشَّافِعِيِّ فِي وَجُوبِ الْمَالِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَجْهَانِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ الْقَطْعُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ شَبْهَةٌ ، فَيُذَرُّ بِهَا الْقَطْعُ ، لِكَوْنِهِ حَدًّا يُذَرُّ بِالشُّبُهَاتِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَيْنَ الَّتِي يُقَرُّ بِسَرِقَتِهَا لَمْ يَثْبُتْ حُكْمُ السَّرِقَةِ فِيهَا ، فَلَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْقَطْعِ بِهَا . وَإِنْ أَقَرَّ الْعَبْدُ بِرِقَبَةٍ لَغَيْرِ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ ، لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ بِالرَّقِّ <sup>(١٥)</sup> ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ <sup>(١٦)</sup> بِالرَّقِّ إِقْرَارٌ بِالْمَلِكِ ، وَالْعَبْدُ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِحَالٍ ، وَلَأَنَّا لَوْ قَبَلْنَا إِقْرَارَهُ ، أَضَرَرْنَا بِسَيِّدِهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا شَاءَ أَقَرَّ لَغَيْرِ سَيِّدِهِ ، فَأَبْطَلَ مِلْكَهُ . وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ السَّيِّدُ لِرَجُلٍ ، وَأَقَرَّ هُوَ لآخر ، فَهُوَ لِلَّذِي أَقَرَّ لَهُ السَّيِّدُ ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِ السَّيِّدِ ، لَا فِي يَدِ نَفْسِهِ ، وَلَأَنَّ السَّيِّدَ لَوْ أَقَرَّ بِهِ مُنْفَرِدًا قَبْلَ . وَلَوْ أَقَرَّ الْعَبْدُ مُنْفَرِدًا لَمْ

(١٣) الجائفة : طعنة تبلغ الجوف . والمأومة : الشجة بلغت أم الرأس .

(١٤-١٥) سقط من : ب .

(١٥) سقط من : أ ، ب .

(١٦) في أ ، ب : « إقراره » .



يُقْبَلُ ، فإذا لم يُقْبَلْ إقرارُ العَبْدِ مُنْفَرِدًا فكيف يُقْبَلُ مع <sup>(١٧)</sup> <sup>(١٨)</sup> مُعَارَضَتِهِ لإقرارِ <sup>(١٩)</sup> السَّيِّدِ .  
ولو قُبِلَ إقرارُ العَبْدِ ، لَمَا قُبِلَ إقرارُ السَّيِّدِ ، كَالْحَدِّ وَجَنَائَةِ الْعَمْدِ . وَأَمَّا الْمُكَاتِبُ فَحُكْمُهُ  
حُكْمُ الْحُرِّ فِي صِحَّةِ إقرارِهِ . ولو أَقَرَّ بِجَنَائَةٍ خَطَأً صَحَّ إقرارُهُ ، فَإِنْ عَجَزَ بَيْعَ فِيهَا إِنْ لَمْ  
يَفِدْهُ سَيِّدُهُ . وقال أبو حنيفة : يُسْتَسْعَى فِي الْكِتَابَةِ ، وَإِنْ عَجَزَ بَطَلَ إقرارُهُ بِهَا ، سَوَاءً  
قُضِيَ بِهَا أَوْ لَمْ يُقْضَ . وعن الشَّافِعِيِّ كَقَوْلِنَا . وعنه أَنَّهُ مُرَاعَى إِنْ أَدَّى لِرِزْمِهِ ، وَإِنْ عَجَزَ  
بَطَلَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِقْرَارٌ لِرِزْمِهِ <sup>(٢٠)</sup> فِي كِتَابَتِهِ ، فَلَا يَبْطُلُ بِعَجْزِهِ ، كَالِإِقْرَارِ بِالذَّيْنِ . وعلى  
الشَّافِعِيِّ ، أَنَّ الْمُكَاتِبَ فِي يَدِ نَفْسِهِ ، فَصَحَّ إقرارُهُ بِالْجَنَائَةِ ، كَالْحُرِّ .

فصل : وَيَصِحُّ الْإِقْرَارُ لِكُلِّ مَنْ / يَثْبُتُ لَهُ الْحَقُّ . فإذا أُقِرَّ الْعَبْدُ <sup>(٢١)</sup> بِنِكَاحٍ أَوْ قِصَاصٍ ظ ١٨٣  
أَوْ تَغْزِيرِ الْقَذْفِ ، صَحَّ الْإِقْرَارُ لَهُ ، صَدَقَةُ الْمَوْلَى أَوْ كَذْبُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ دُونَ سَيِّدِهِ .  
وَلَهُ الْمُطَالَبَةُ بِذَلِكَ ، وَالْعَفْوُ عَنْهُ ، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ مُطَالَبَةٌ <sup>(٢٢)</sup> بِهِ وَلَا عَفْوٌ . وَإِنْ كَذَّبَهُ  
الْعَبْدُ ، لَمْ يَقْبَلْ . وَإِنْ أَقَرَّ لَهُ بِمَالٍ ، صَحَّ ، وَيَكُونُ لِسَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّ يَدَ الْعَبْدِ كِيَدِ سَيِّدِهِ . وقال  
أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : إِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ الْمَالُ . صَحَّ الْإِقْرَارُ لَهُ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَمْلِكُ .  
كَانَ الْإِقْرَارُ لِمَوْلَاهُ ، يَلْزَمُ بِتَصَدِيقِهِ وَيَبْطُلُ بِرَدِّهِ . وَإِنْ أَقَرَّ بِبَهِيمَةٍ أَوْ دَارٍ ، لَمْ يَصِحَّ إقرارُهُ  
لَهَا ، وَكَانَ بَاطِلًا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَمْلِكُ الْمَالَ مُطْلَقًا ، وَلَا يَدُهَا . وَإِنْ قَالَ : عَلَى سَبَبِ هَذِهِ  
الْبَهِيمَةِ . لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا لِأَحَدٍ ، وَلَئِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لِمَنْ هِيَ ، وَمِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ ذِكْرُ  
الْمُقَرَّرِ لَهُ . وَإِنْ قَالَ : لِمَالِكِهَا أَوْ لِرِزْمِهَا عَلَى سَبَبِهَا الْف . صَحَّ الْإِقْرَارُ . وَإِنْ قَالَ :  
بِسَبَبِ حَمَلِ هَذِهِ الْبَهِيمَةِ . لَمْ يَصِحَّ ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ إِجَابُ شَيْءٍ بِسَبَبِ الْحَمَلِ .

فصل : وَإِنْ أَقَرَّ لِحَمَلِ امْرَأَةٍ بِمَالٍ ، وَعَزَاهُ إِلَى إِرْثٍ أَوْ وَصِيَّةٍ ، صَحَّ ، وَكَانَ

(١٧) فِي الْأَصْلِ : « فِي » .

(١٨-١٩) فِي ١ ، ب : « مُعَارَضَةُ إِقْرَارِ » .

(١٩) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٠) فِي ١ : « لِلْعَبْدِ » .

(٢١) فِي ١ ، ب ، م : « مُطَالَبَتُهُ » .

لِلْحَمْلِ . وَإِنْ أَطْلَقَ ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ حَامِدٍ : يَصِحُّ . وَهُوَ أَصَحُّ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَمْلِكَ بَوَاجِهٍ صَحِيحٍ ، فَصَحَّ لَهُ الْإِقْرَارُ الْمُطْلَقُ ، كَالطِّفْلِ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ وَلَدَتْ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، كَانَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . وَإِنْ عَزَاهُ إِلَى إِرْثٍ أَوْ وَصِيَّةٍ ، كَانَ بَيْنَهُمَا عَلَى حَسَبِ اسْتِحْقَاقِهِمَا لِلذَّكَاءِ . وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ : لَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ إِلَّا أَنْ يَعْرِضَهُ<sup>(٢٢)</sup> إِلَى إِرْثٍ أَوْ وَصِيَّةٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بَغَيْرِهِمَا . فَإِنْ وَضَعْتَ<sup>(٢٣)</sup> الْوَلَدَ مَيِّتًا ، وَكَانَ قَدْ عَزَا الْإِقْرَارَ إِلَى إِرْثٍ أَوْ وَصِيَّةٍ ، عَادَتْ إِلَى وَرَثَةِ الْمُوصِي وَمُورِثِ الطِّفْلِ ، وَإِنْ أَطْلَقَ الْإِقْرَارَ ، كُفِّ ذِكْرُ السَّبَبِ ، فَيُعْمَلُ بِقَوْلِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ التَّفْسِيرُ بِمَوْتِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، بَطَلَ إِقْرَارُهُ ، كَمَنْ أَقْرَأَ رَجُلًا لَا يَعْرِفُ مَنْ أَرَادَ بِإِقْرَارِهِ . وَإِنْ عَزَا الْإِقْرَارَ إِلَى جِهَةٍ غَيْرِ صَحِيحَةٍ ، فَقَالَ : لِهَذَا الْحَمْلِ عَلَى الْآلِ أَقْرَضْنِيهَا ، أَوْ وَدِيعَةً أَخَذْتُهَا مِنْهُ . فَعَلَى قَوْلِ التَّمِيمِيِّ ، الْإِقْرَارُ بَاطِلٌ ، وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ ، يَنْبَغِي أَنْ يَصِحَّ إِقْرَارُهُ ؛ لِأَنَّهُ وَصَلَ إِقْرَارَهُ بِمَا يُسْقِطُهُ ، فَيَسْقُطُ مَا وَصَلَهُ بِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى الْآلِ لَا تَلْزُمْنِي . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى الْآلِ جَعَلْتُهَا لَهُ . أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، فَهِيَ عِدَّةٌ لَا يُؤْخَذُ بِهَا . وَلَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ لِحَمْلٍ إِلَّا إِذَا ثُبِّحَ أَنَّهُ كَانَ مُوجُودًا حَالِ الْإِقْرَارِ عَلَى مَا ثَبَّيْنِ<sup>(٢٤)</sup> فِي مَوْضِعِهِ . وَإِنْ أَقْرَأَ لِمَسْجِدٍ أَوْ مَصْنَعٍ أَوْ طَرِيقٍ ، وَعَزَاهُ إِلَى سَبَبٍ صَحِيحٍ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : مِنْ غَلَّةٍ وَقَفِهِ . صَحَّ . وَإِنْ أَطْلَقَ ، خُرِّجَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ .

٨٤٩ - مسألة ؛ قَالَ : ( وَمَنْ أَقْرَأَ بِشَيْءٍ ، وَاسْتَشْنَى مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ ، كَانَ اسْتِثْنَاؤُهُ بَاطِلًا ، إِلَّا أَنْ يَسْتَشْنَى عَيْنًا مِنْ وَرِقٍ ، أَوْ وَرَقًا مِنْ عَيْنٍ )

فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَصْلَانِ :

أَوَّلُهُمَا : أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْإِقْرَارِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ ، وَهَذَا قَالَ زُفَرٌ ، وَمُحَمَّدُ

(٢٢) كَذَا . وَصَوَابُهُ : « يَعْرِضُهُ » .

(٢٣) فِي م : « وَلَدَتْ » .

(٢٤) فِي ب ، م : « بَيْنَ » .



ابن الحسن . وقال أبو حنيفة : إن استثنى مكيلاً أو مؤزونا ، جاز ، وإن استثنى عبداً أو ثوباً من مكيل أو مؤزون ، لم يجز . وقال مالك ، والشافعي : يصح الاستثناء من غير الجنس مطلقاً ؛ لأنه ورد في الكتاب العزيز ولغة العرب ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقال الله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا إِلَّا قِيلًا سَلَامًا ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقال الشاعر <sup>(٣)</sup> :

وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ  
إِلَّا الْيَعْفِيرُ ، وَإِلَّا الْعَيْسُ

/ وقال آخر <sup>(٤)</sup> :

١٨٤/٤

عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ .....  
إِلَّا أَوَارِي لَأَيَّامَا أُبَيْنَهَا .....

ولنا أن الاستثناء صرف اللفظ بحرف الاستثناء عما كان يقتضيه لولاه . وقيل : هو <sup>(٥)</sup> إخراج بعض ما تناوله المستثنى منه ، مشتق من ثنيت فلاناً عن رأيه . إذا صرفته عن رأي كان عازماً عليه . وثنيت عنان دأيتي . إذا صرفتها به عن وجهتها التي كانت تذهب إليها . وغير الجنس المذكور ليس بداخل في الكلام ، فإذا ذكره ، فما صرف الكلام عن صوبه ، ولا ثناءه عن وجهه استرساله ، فلا يكون استثناء ، وإنما سمي <sup>(٦)</sup>

(١) سورة الكهف ٥٠ .

(٢) سورة الواقعة ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) الرجز لجران العود ، وهو من الشواهد النحوية . انظر معجم شواهد العربية ٤٨١ .

واليعافير : جمع يعفور ، وهو ولد الظبية وولد البقرة الوحشية أيضاً . والعيس : إبل بيض يخالط بياضها شقرة .

(٤) هو النابغة الذبياني . ديوانه ٢ ، ٣ .

صدر الأول :

• وقفت فيها أصيلاً لأسائلهما •

وعجز الثاني :

• والنوى كالحوض بالظلمة الجلد •

(٥) سقط من : أ ، ب .

(٦) في الأصل : • يسمى • .

استِثْنَاءُ تَجَوُّزًا ، وإِنَّمَا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ اسْتِذْرَاكَ . « وَإِلَّا » هُنَا بِمَعْنَى « لَكِنْ » .  
هَكَذَا قَالَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ قُتَيْبَةَ ، وَحَكَاهُ عَنْ سَيِّبَوَيْهِ . وَالْاسْتِذْرَاكَ لَا يَأْتِي إِلَّا بَعْدَ  
الْجَحْدِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ الْاسْتِثْنَاءُ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ ، وَلَا  
يَأْتِي بَعْدَهُ الْإِثْبَاتُ ، إِلَّا أَنْ يُوجَدَ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ . وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَلَا مَدْخَلَ لِلْاسْتِذْرَاكِ  
فِي الْإِقْرَارِ ؛ لِأَنَّهُ إِثْبَاتٌ لِلْمَقْرَّبِ ، فَإِذَا ذَكَرَ الْاسْتِذْرَاكَ بَعْدَهُ كَانَ بَاطِلًا ، وَإِنْ ذَكَرَهُ بَعْدَ  
جُمْلَةٍ ، كَانَ قَالَ : لَهُ عِنْدِي مِائَةُ دِرْهَمٍ إِلَّا ثَوْبًا لِي عَلَيْهِ . فَيَكُونُ مُقَرَّرًا بِشَيْءٍ مُدَّعِيًا  
لِشَيْءٍ <sup>(٧)</sup> سِوَاهُ ، فَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ ، وَتَبْطُلُ دَعْوَاهُ ، كَمَا لَوْ صَرَخَ بِذَلِكَ بِغَيْرِ لَفْظِ الْاسْتِثْنَاءِ .  
وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ . فَإِنَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، بِدَلِيلٍ أَنَّ  
اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْمُرْ بِالسُّجُودِ غَيْرَهُمْ ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ لَمَا كَانَ مَأْمُورًا بِالسُّجُودِ ، وَلَا  
عَاصِيًا بِتَرْكِهِ ، وَلَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَقِّهِ : ﴿ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾ <sup>(٨)</sup> . وَلَا قَالَ : ﴿ مَا  
مَنْعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ <sup>(٩)</sup> . وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا فَلَمْ تُنْكَسَهُ اللَّهُ وَأُهْبِطَهُ وَدَحَرَهُ ؟  
وَلَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ تَعَالَى بِالسُّجُودِ إِلَّا الْمَلَائِكَةَ . فَإِنْ قَالُوا : بَلْ قَدْ تَنَاوَلَ الْأَمْرُ الْمَلَائِكَةَ وَمَنْ  
كَانَ مَعَهُمْ ، فَدَخَلَ إِبْلِيسُ فِي الْأَمْرِ لِكُونِهِ مَعَهُمْ . قُلْنَا : قَدْ سَقَطَ اسْتِدْلَالُكُمْ ، فَإِنَّهُ  
مَتَى كَانَ إِبْلِيسُ <sup>(١٠)</sup> دَاخِلًا فِي الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ ، مَأْمُورًا بِالسُّجُودِ ، فَاسْتِثْنَاوَهُ مِنْ  
الْجِنْسِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لِمَنْ أَنْصَفَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . فَعَلَى هَذَا ، مَتَى قَالَ : لَهُ عَلَى  
أَلْفٍ دِرْهَمٍ إِلَّا ثَوْبًا . لَزِمَهُ الْأَلْفُ ، وَسَقَطَ الْاسْتِثْنَاءُ ، بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى أَلْفٍ  
دِرْهَمٍ ، لَكُنْ لِي عَلَيْهِ ثَوْبٌ .

**الفصل الثاني :** إِذَا اسْتَشْنَى عَيْنًا مِنْ وَرَقٍ ، أَوْ وَرَقًا مِنْ عَيْنٍ ، فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي  
صِحَّتِهِ ؛ فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا . وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ

(٧) فِي ١ : « بِشَيْءٍ » .

(٨) سُورَةُ الْكَهْفِ ٥٠ .

(٩) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ١٢ .

(١٠) سَقَطَ مِنْ : م .



الحَسَنِ . وقال ابنُ أبي موسى : فيه رَوَايَتَانِ . واختَارَ الخِرَقِيُّ صِحَّتَهُ ؛ لِأَنَّ قَدْرَ أَحَدِهِمَا مَعْلُومٌ مِنَ الْآخِرِ ، وَيُعْبَرُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخِرِ ، فَإِنْ قَوْمًا يُسَمُّونَ تِسْعَةَ دَرَاهِمَ دِينَارًا ، وَآخَرُونَ يُسَمُّونَ ثَمَانِيَةَ دَرَاهِمَ <sup>(١١)</sup> دِينَارًا ، فَإِذَا اسْتَشْنَى أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ ، عَلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ التَّعْيِيرَ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخِرِ ، فَإِذَا قَالَ : لَهُ عَلَى دِينَارٍ إِلَّا ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ ، فِي مَوْضِعٍ يُعْبَرُ فِيهِ بِالْدِّينَارِ عَنْ تِسْعَةٍ ، كَانَ مَعْنَاهُ : لَهُ عَلَى تِسْعَةِ دَرَاهِمَ إِلَّا ثَلَاثَةً . وَمَتَى <sup>(١٢)</sup> أُمِكنَ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ ، لَمْ يَجْزِ الْعَاوُهُ ، وَقَدْ أُمِكنَ بِهَذَا الطَّرِيقِ ، فَوَجَبَ تَصْحِيحُهُ . وقال أَبُو الْخَطَّابِ : لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْوَرِقِ وَبَيْنَ غَيْرِهِمَا ، فَيَلْزَمُ مِنْ صِحَّةِ اسْتِثْنَاءِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخِرِ صِحَّةُ اسْتِثْنَاءِ الثَّيَابِ وَغَيْرِهَا . وَقَدْ ذَكَرْنَا الْفَرْقَ . وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ بِحَمْلِ رَوَايَةِ الصَّحَّةِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْآخِرِ ، أَوْ يُعْلَمُ قَدْرُهُ مِنْهُ ، وَرَوَايَةِ الْبُطْلَانِ عَلَى مَا إِذَا انْتَفَى ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : ولو ذَكَرَ نَوْعًا مِنْ جِنْسٍ ، وَاسْتَشْنَى / نَوْعًا آخَرَ مِنْ ذَلِكَ <sup>(١٣)</sup> الْجِنْسِ ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : لَهُ عَلَى عَشْرَةِ أَصْبَعٍ ثَمَرًا بَرْنِيًّا ، إِلَّا ثَلَاثَةً ثَمَرًا مَعْقِلِيًّا . لَمْ يَجْزِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي <sup>(١٤)</sup> الْفَصْلِ الْأَوَّلِ . وَيُخَالَفُ الْعَيْنَ وَالْوَرِقَ ؛ لِأَنَّ قِيَمَةَ أَحَدِ النَّوعَيْنِ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ مِنَ الْآخِرِ ، وَلَا يُعْبَرُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخِرِ . وَيَحْتَمِلُ عَلَى قَوْلِ الْخِرَقِيِّ جَوَازُهُ ؛ لِتَقَارُبِ الْمَقَاصِدِ مِنَ النَّوعَيْنِ ، فَهُمَا كَالْعَيْنِ وَالْوَرِقِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ <sup>(١٥)</sup> الصَّحِيحَةَ فِي الْعَيْنِ وَالْوَرِقِ غَيْرُ ذَلِكَ .

فصل : فَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ بَعْضِ مَا دَخَلَ فِي الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ ، فَجَائِزٌ بِغَيْرِ خِلَافٍ عِلْمَنَاهُ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ فِي <sup>(١٦)</sup> كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَيْتَ

(١١) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١٢) في ا ، ب ، م : « ومهما » .

(١٣) سقط من : ب .

(١٤) في الأصل ، م : « من » .

(١٥) في ب زيادة : « في » .

(١٦) سقط من : ا ، ب .

فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴿١٧﴾ . وقال : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ \* إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ ﴿١٨﴾ . وقال النبي ﷺ في الشَّهِيدِ : « يُكَفَّرُ عَنْهُ خَطَايَاهُ كُلُّهَا إِلَّا الدِّينَ » ﴿١٩﴾ . وهذا في الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرٌ ، وفي سَائِرِ كَلَامِ الْعَرَبِ . فإذا أَقَرَّ بِشَيْءٍ ، وَاسْتَنْتَى مِنْهُ ، كَانَ مُقَرًّا بِالْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ ، فإذا قَالَ : لَهُ عَلَى مِائَةِ إِلَّا عَشْرَةً . كَانَ مُقَرًّا بِتِسْعِينَ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَمْنَعُ أَنْ يَدْخُلَ فِي اللَّفْظِ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ ، فَإِنَّهُ لَوْ دَخَلَ لَمَا ﴿٢٠﴾ أَمَكَنَ إِخْرَاجَهُ ، وَلَوْ أَقَرَّ بِالْعَشْرَةِ الْمُسْتَثْنَاةِ لَمَا قُبِلَ مِنْهُ إِنْكَارُهَا . وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ . إِنْخِبَارٌ بِتِسْعِمَائَةٍ وَخَمْسِينَ ، فَالْإِسْتِثْنَاءُ يَبَيِّنُ أَنَّ الْخَمْسِينَ الْمُسْتَثْنَاةَ غَيْرُ مُرَادَةٍ ، كَمَا أَنَّ التَّخْصِصَ يُبَيِّنُ أَنَّ الْمَخْصُوصَ غَيْرُ مُرَادٍ بِاللَّفْظِ الْعَامِّ ، وَإِنْ قَالَ : ﴿ هَذِهِ الدَّارُ لِزَيْدٍ ﴾ ﴿٢٢﴾ إِلَّا هَذَا الْبَيْتَ . كَانَ مُقَرًّا بِمَا سِوَى الْبَيْتِ مِنْهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : ﴿ إِلَّا ثَلَاثُهَا ، أَوْ رُبْعُهَا . صَحَّ ، وَكَانَ مُقَرًّا بِالْبَاقِي بَعْدَ الْمُسْتِثْنَى . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : هَذِهِ الدَّارُ لَهُ ، وَهَذَا الْبَيْتُ لِي . صَحَّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، لِكَوْنِهِ أَخْرَجَ بَعْضَ مَا دَخَلَ فِي اللَّفْظِ الْأَوَّلِ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ . وَإِنْ قَالَ : لَهُ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدُ إِلَّا هَذَا . صَحَّ ، وَكَانَ مُقَرًّا بِمَنْ سِوَاهِ مِنْهُمْ . وَإِنْ قَالَ : إِلَّا وَاحِدًا . صَحَّ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ يَصِحُّ مَجْهُولًا ، فَكَذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْهُ ، وَيُرْجَعُ فِي

(١٧) سورة العنكبوت ١٤ .

(١٨) سورة الحجر ٣٠ ، وسورة ص ٧٣ .

(١٩) أخرجه مسلم ، في : باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياهُ إلا الدين ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ٣ / ١٥٠١ ، ١٥٠٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في ثواب الشهداء ، وباب ما جاء في من يستشهد وعليه دين ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ١٣٨ ، ٢٠٤ . والنسائي ، في : باب من قاتل في سبيل الله تعالى وعليه دين ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٦ / ٢٨ - ٣٠ . والإمام مالك ، في : باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢ / ٤٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٠٨ ، ٣٣٠ ، ٣ / ٣٥٢ ، ٣٧٣ ، ٥ / ٢٩٧ ، ٣٣٠ ، ٣٠٨ ، ٣٠٤ .

(٢٠) في ب : « ما » .

(٢١-٢٢) جاء في م متأخراً بعد قوله : « المستثنى » الآتي .

(٢٢) في ١ ، ب : « لى » .



تُعِينِ الْمُسْتَشْنَى إِلَيْهِ ، لَأَنَّ الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ بِهِ . وَإِنْ عَيَّنَ مَنْ عَدَا الْمُسْتَشْنَى ، صَحَّ ، وَكَانَ الْبَاقِي لَهُ . فَإِنْ هَلَكَ الْعَبِيدُ إِلَّا وَاحِدًا ، فَذَكَرَ أَنَّهُ الْمُسْتَشْنَى ، قَبْلَ . ذِكْرِهِ الْقَاضِي . وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يُقْبَلُ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يُرْفَعُ بِهِ الْإِقْرَارُ كُلُّهُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِهِ<sup>(٢٣)</sup> فِي حَيَاتِهِمْ لِمَعْنَى هُوَ مَوْجُودٌ بَعْدَ مَوْتِهِمْ ، فَقَبِلَ كَحَالَةِ حَيَاتِهِمْ ، وَلَيْسَ هَذَا رَفْعًا لِلْإِقْرَارِ ، وَإِنَّمَا تَعَذَّرَ تَسْلِيمُ الْمُقَرَّرِ بِهِ لَتَلْفِهِ ، لَا لِمَعْنَى يَرْجَعُ إِلَى التَّفْسِيرِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ عَيَّنَهُ فِي حَيَاتِهِمْ ، فَتَلَفَ بَعْدَ تَعْيِينِهِ . وَإِنْ قُتِلَ الْجَمِيعُ إِلَّا وَاحِدًا ، قَبِلَ تَفْسِيرُهُ بِالْبَاقِي ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَإِنْ قُتِلَ الْجَمِيعُ ، فَلَهُ قِيمَةٌ أَحَدِهِمْ ، وَيَرْجَعُ فِي التَّفْسِيرِ إِلَيْهِ . وَإِنْ قَالَ : غَصَبْتُكَ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدَ إِلَّا وَاحِدًا . فَهَلَكُوا إِلَّا وَاحِدًا ، قَبِلَ تَفْسِيرُهُ بِهِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ لَهُ يَسْتَحِقُّ قِيمَةَ أَهْلِ الْكَيْنِ ، فَلَا يُفْضَى التَّفْسِيرُ بِالْبَاقِي إِلَى سُقُوطِ الْإِقْرَارِ ، بِخِلَافِ الَّتِي قَبْلَهَا .

**فصل : وَحُكْمُ الِاسْتِثْنَاءِ بِسَائِرِ أَدَوَاتِهِ حُكْمُ الِاسْتِثْنَاءِ بِإِلَّا ، فَإِذَا قَالَ : لَهُ عَلَى عَشْرَةِ سِوَى دِرْهَمٍ ، أَوْ لَيْسَ دِرْهَمًا ، أَوْ خَلَا دِرْهَمًا ، أَوْ عَدَا دِرْهَمًا ، أَوْ مَا خَلَا / أَوْ مَا عَدَا دِرْهَمًا ، أَوْ لَا يَكُونُ دِرْهَمًا<sup>(٢٤)</sup> أَوْ غَيْرَ دِرْهَمٍ . بِفَتْحِ الرَّاءِ ، كَانَ مُقَرَّرًا بِتِسْعَةٍ .**  
وَأِنْ قَالَ : غَيْرُ دِرْهَمٍ ، بَضَمِّ رَائِهَا ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، كَانَ مُقَرَّرًا بِعَشْرَةٍ ، لِأَنَّهَا تَكُونُ صِفَةً لِلْعَشْرَةِ الْمُقَرَّرِ بِهَا ، وَلَا يَكُونُ اسْتِثْنَاءً ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ اسْتِثْنَاءً كَانَتْ مَنْصُوبَةً ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، لَزِمَهُ تِسْعَةٌ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ الِاسْتِثْنَاءَ ، لَكِنَّهُ رَفَعَهَا جَهْلًا مِنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ ، لَا قَصْدًا لِلصِّفَةِ .

**فصل : وَلَا يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِالْكَلَامِ ، فَإِنْ سَكَتَ سُكُوتًا يُمْكِنُهُ**

(٢٣) سقط من : الأصل .

(٢٤) في الأصل ، م : د درهم .

الكَلَامُ فيه ، أو فَصَلَ بين المُسْتَنَى منه والمُسْتَنَى بِكَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ ، لم يَصِحْ ؛ لأنَّه إذا سَكَتَ أو عَدَلَ عن إقْرَارِهِ إلى شَيْءٍ آخَرَ ، اسْتَقَرَّ حُكْمُ مَا أَقْرَبَهُ ، فلم يَرْتَفِعْ ، بِخِلَافِ مَا إذا كان في كَلَامِهِ ، فَإِنَّه لَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ ، وَيَنْتَظَرُ مَا يَتِمُّ بِهِ كَلَامُهُ ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمُ الاسْتِثْنَاءِ وَالشَّرْطِ وَالْعَطْفِ وَالْبَدَلِ وَنَحْوِهِ .

**فصل :** ولا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْكُلِّ بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ رَفَعَ بَعْضَ مَا تَنَاوَلَهُ اللَّفْظُ ، وَاسْتِثْنَاءُ الْكُلِّ رَفَعَ الْكُلَّ ، فَلَوْ صَحَّ صَارَ الْكَلَامُ <sup>(٢٥)</sup> كَلَهُ لَفَوًّا <sup>(٢٥)</sup> غَيْرَ مُفِيدٍ ، فَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ وَدِرْهَمٍ إِلَّا دِرْهَمًا . أو ثَلَاثَةً دَرَاهِمَ <sup>(٢٦)</sup> وَدِرْهَمَانِ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ . أو ثَلَاثَةً وَنِصْفٍ إِلَّا نِصْفًا ، أو إِلَّا دِرْهَمًا . أو خَمْسَةً وَتِسْعُونَ إِلَّا خَمْسَةً . لم يَصِحَّ الاسْتِثْنَاءُ ، وَلَزِمَهُ جَمِيعُ مَا أَقْرَبَهُ قَبْلَ الاسْتِثْنَاءِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، أَنَّهُ يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْوَائِظَ الْعَاطِفَةَ تَجْمَعُ بَيْنَ الْعَدَدَيْنِ ، وَتَجْعَلُ الْجُمْلَتَيْنِ كَالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَمِنْ أَصْلِنَا أَنَّ الاسْتِثْنَاءَ إِذَا تَعَقَّبَ جُمْلًا مَعْطُوفًا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِالْوَاوِ ، عَادَ إِلَى جَمِيعِهَا ، كَقَوْلِنَا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ تَقَبَّلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأَوَّلَ عِلَّكَ هُمْ الْفَاسِقُونَ ﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴿ ٢٧ ﴾ : إِنَّ الاسْتِثْنَاءَ عَادَ إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ ، فَإِذَا تَابَ الْقَاضِي قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَوْمَنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يُجْلِسَ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ » <sup>(٢٨)</sup> . وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْوَائِظَ لَمْ تُخْرِجِ الْكَلَامَ مِنْ أَنْ يَكُونَ جُمْلَتَيْنِ ، وَالاسْتِثْنَاءُ يَرْفَعُ إِحْدَاهُمَا جَمِيعًا ، وَلَا نَظِيرَ لِهَذَا فِي كَلَامِهِمْ ، وَلِأَنَّ صِحَّةَ الاسْتِثْنَاءِ تَجْعَلُ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ مَعَ الاسْتِثْنَاءِ لَفَوًّا ، لِأَنَّهُ أُثْبِتَ شَيْئًا بِلَفْظٍ مُفْرَدٍ ، ثُمَّ رَفَعَهُ كُلَّهُ ، فَلَا يَصِحُّ ، كَمَا لَوْ اسْتِثْنَى مِنْهَا وَهِيَ غَيْرُ مَعْطُوفَةٍ عَلَى بَعْضِهَا <sup>(٢٩)</sup> ، فَأَمَّا الْآيَةُ وَالْحَبَرُ ، فَإِنَّ الاسْتِثْنَاءَ لَمْ يَرْفَعْ إِحْدَى

(٢٥-٢٥) سقط من : ب .

(٢٦) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢٧) سورة النور ٤ ، ٥ .

(٢٨) تقدم تخريجه في : ٣ / ٤٢ .

(٢٩) في ا ، ب : « غيرها » .



الْجُمْلَتَيْنِ ، إِنَّمَا أَخْرَجَ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ مَعًا مَنْ اتَّصَفَ بِصِفَةٍ ، فَتَظِيرُهُ مَالُو قَالَ لِلْبَوَّابِ : مَنْ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ فَأُذِنَ لَهُ ، وَأَعْطَاهُ دِرْهَمًا ، إِلَّا فَلَانًا . وَتَظِيرُ مَسْأَلَتِنَا مَالُو قَالَ : أَكْرِمَ زَيْدًا وَعَمْرًا إِلَّا عَمْرًا . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمَانِ وَثَلَاثَةٌ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ . لَمْ يَصِحَّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ الْجُمْلَةَ الْأُولَى كُلَّهَا ، فَأَشْبَهَ مَالُو قَالَ : أَكْرِمَ زَيْدًا وَعَمْرًا إِلَّا زَيْدًا . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَثَلَاثَةٌ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ ، خُرُجَ فِيهِ <sup>(٣٠)</sup> وَجْهَانِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَشْنَى أَكْثَرَ الْجُمْلَةِ الَّتِي تَلِيهِ ، وَاسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ فَاسِدٌ ، كَاسْتِثْنَاءِ الْكُلِّ .

**فصل :** وَإِنْ اسْتَشْنَى اسْتِثْنَاءٌ بَعْدَ اسْتِثْنَاءٍ ، وَعَظَفَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ ، كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ . فَإِذَا قَالَ : لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً ، وَإِلَّا دِرْهَمَيْنِ . كَانَ مُسْتَشْنِيًا لِخَمْسَةِ مُبَقِيًا لِخَمْسَةٍ . وَإِنْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ مَعْطُوفٍ عَلَى الْأَوَّلِ ، كَانَ اسْتِثْنَاءً مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ ، وَهُوَ جَائِزٌ فِي اللَّغَةِ ، قَدْ جَاءَ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ : ﴿ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴾ <sup>(٣١)</sup> . فَإِذَا كَانَ <sup>١٨٥/٤</sup> إِلَّا / آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ \* إِلَّا امْرَأَتُهُ قَدَرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ﴿ <sup>(٣٢)</sup> . فَإِذَا كَانَ صَدْرُ الْكَلَامِ إِبْتِائًا ، كَانَ الْاسْتِثْنَاءُ الْأَوَّلُ نَفِيًّا وَالثَّانِي إِبْتِائًا ، فَإِنْ اسْتَشْنَى اسْتِثْنَاءً ثَالِثًا ، كَانَ نَفِيًّا <sup>(٣٣)</sup> يَعُودُ كُلُّ اسْتِثْنَاءٍ إِلَى مَا يَلِيهِ مِنَ الْكَلَامِ ، فَإِذَا قَالَ : لَهُ عَلَى <sup>(٣٣)</sup> عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا دِرْهَمًا . كَانَ مُقَرَّرًا بِثَمَانِيَةٍ ؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتَ عَشْرَةً ، ثُمَّ <sup>(٣٤)</sup> نَفَى مِنْهَا ثَلَاثَةً <sup>(٣٤)</sup> وَاثْبَتَ دِرْهَمًا ، وَبَقِيَ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَنْفِيَّةِ <sup>(٣٥)</sup> دِرْهَمَانِ مُسْتَشْنِيَانِ مِنَ الْعَشْرَةِ ، فَيَبْقَى مِنْهَا ثَمَانِيَةٌ ، وَسَنَزِيدُ لِهَذَا الْفَصْلِ فُرُوعًا <sup>(٣٦)</sup> فِي مَسْأَلَةِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ .

(٣٠) فِي م : « فِيهَا » .

(٣١) سُورَةُ الْحَجَرِ ٥٨ - ٦٠ .

(٣٢) فِي ب زِيَادَةٌ : « وَبَغِيرِ » .

(٣٣) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٣٤ - ٣٤) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٣٥) فِي الْأَصْلِ : « الْمَثْبُتَةُ » .

(٣٦) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

**فصل :** إذا قال : له هذه الدار هبةً ، أو سُكْنى ، أو عاريةً . كان إقراراً بما أُبدل به كلامه ، ولم يكن إقراراً بالدار ؛ لأنه رفع بآخر كلامه بعض ما دخل في أوله ، فصَحَّ ، كما لو أقرَّ بِجُمْلَةٍ واستثنى بعضها . وذكر القاضي في هذا وجهًا ، أنه لا يصحُّ ؛ لأنه استثناء من غير الجنس ، وليس هذا استثناءً ، إنما هذا<sup>(٣٧)</sup> بدَل ، وهو سائِعٌ في اللُّغة . ويُسمَّى هذا النَّوعُ من البدلِ بدَلُ الاشتِمَالِ ، وهو أن يُبدلَ من الشيء بعض ما يشتمل عليه ذلك الشيء ، كقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾<sup>(٣٨)</sup> . فأبدل القتال من الشهر المُشتمِل عليه . وقال تعالى إخباراً عن موسى عليه السلام ، أنه قال : ﴿ وَمَا أَنَسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾<sup>(٣٩)</sup> . أى أنساني ذكره . وإن قال : له<sup>(٤٠)</sup> هذه الدار ثلثها . أو قال : ربُّعها . صحَّ ، ويكون مُقَرَّراً بالجزء الذى أبدله ، وهذا بدَلُ البعض ، وليس ذلك باستثناء . ومثله قوله تعالى : ﴿ قُمْ الْلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا \* نِصْفَهُ ﴾<sup>(٤١)</sup> . وقوله سبحانه : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾<sup>(٤٢)</sup> . ولكنَّه في معنى الاستثناء ، في كونه يُخرِجُ من الكلام بعض ما يدخل فيه لَوْلَاهُ ، ويُفارقُه في أنه يجوزُ أن يخرِجَ أكثر من النِّصْفِ<sup>(٤٣)</sup> ، وأنه يجوزُ إبدال الشيء من غيره إذا كان مُشتملاً عليه ، ألا ترى أن الله تعالى أبدل المُستطيعَ للحجِّ من النَّاسِ ، وهو أقلُّ من نصفهم ، وأبدل القتال من الشهر الحرام ، وهو غيره ؟ ومتى قال : له هذه الدار سُكْنى أو عاريةً . ثبت فيها حُكْمُ ذلك ، وله أن لا يسكنه إياها ، وأن يعودَ فيما أعاره .

(٣٧) في ١ ، ب : « هو » .

(٣٨) سورة البقرة ٢١٧ .

(٣٩) سورة الكهف ٦٣ .

(٤٠) سقط من : ب .

(٤١) سورة المزمل ٢ ، ٣ .

(٤٢) سورة آل عمران ٩٧ .

(٤٣) في الأصل : « الثلث » .



٨٥٠ - مسألة ؛ قال : ( وَمِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ شَيْءٌ ، فَقَالَ : قَدْ كَانَ لَهُ عَلَى وَقَضِيَّتِهِ . لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِقْرَارًا )

حكى ابن أبي موسى <sup>(١)</sup> في هذه <sup>(١)</sup> المسألة روايتين ؛ إحداهما ، أن هذا ليس بإقرار . اختاره القاضي ، وقال : لم أجذ عن أحمد روايةً بغير هذا . والثانية ، أنه مقر بالحق ، مدّع لقضائه ، فعليه البيّنة بالقضاء ؛ وإلا حلف غريمه وأخذ . واختاره أبو الخطاب . وهو قول أبي حنيفة ؛ لأنه أقر بالدين ، وادّعى القضاء ، فلم تقبل دعواه ، كما لو ادّعى القضاء بكلام منفصل ، ولأنه رفع جميع ما أثبتّه ، فلم يقبل ، كاستثناء الكل . وللشافعي قولان كالمذهبيين . ووجه قول الخرقى ، أنه قول متصل ، يمكن صحته ، ولا تناقض فيه ، فوجب أن يقبل كاستثناء البعض ، وفارق المنفصل ؛ لأنّ حكم الأول قد استقر بسكوته عليه ، فلا يمكن رفعه بعد استقراره ، ولذلك لا يرتفع <sup>(٢)</sup> بعضه باستثناء ولا غيره ، فما يأتى بعده من دعوى القضاء يكون دعوى مجردة ، لا تقبل إلا ببيّنة ، وأما استثناء الكل فمتناقض ؛ لأنه لا يمكن أن يكون عليه ألف وليس عليه شيء .

١٨٦/٤ / فصل : وإن قال : له على مائة ، وقضيت منها خمسين . فالكلام فيها كالكلام فيما إذا قال : وقضيتها . وإن قال له إنسان : لى عليك مائة . فقال : قضيتك منها خمسين . فقال القاضي : لا يكون مقرّاً بشيء ؛ لأنّ الخمسين التى ذكر أنّه قضّاها فى كلامه ما <sup>(٣)</sup> تمنع <sup>(٤)</sup> بقاءها ، وهو دعوى القضاء ، وباقي المائة لم يذكرها ، وقوله : منها . يَحْتَمِلُ أن يُريدَ بها ممّا يدّعيه ، ويَحْتَمِلُ ممّا على ، فلا يثبتُ عليه شيءٌ بكلامٍ مُحْتَمِلٍ . ويجىء على قول من قال بالرواية الأخرى أن <sup>(٥)</sup> يلزمه الخمسون التى ادّعى قضاءها ؛ لأنّ فى

(١-١) فى ب ، م : « أن فى » .

(٢) فى ا ، ب ، م : « يرفع » .

(٣) فى ا ، ب : « ممّا » .

(٤) فى ب زيادة : « ها هنا » .

(٥) فى ا : « أنه » .

ضَمِنَ دَعْوَى الْقَضَاءِ إِقْرَارًا بِأَنَّهَا كَانَتْ عَلَيْهِ ، فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى الْقَضَاءِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ .

**فصل :** وإن قال : كان له عَلَى الْف . وَسَكَتَ ، لَزِمَهُ الْآلْفُ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَصْحَابِنَا . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَخَذَ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ ، وَقَالَ فِي الْآخِرِ : لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ ، وَلَيْسَ هَذَا بِإِقْرَارٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ عَلَيْهِ شَيْئًا فِي الْحَالِ ، إِنَّمَا أَخْبَرَ بِذَلِكَ <sup>(٦)</sup> فِي زَمَنِ مَاضٍ ، فَلَا يَثْبُتُ فِي الْحَالِ ، وَلِذَلِكَ لَوْ شَهِدَتِ الْبَيِّنَةُ بِهِ لَمْ يَثْبُتْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَقَرَّ بِالْوُجُوبِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا يَرْفَعُهُ ، فَبَقِيَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ، وَلِهَذَا لَوْ تَنَازَعَا دَارًا ، فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا لِلْآخِرِ أَنَّهَا كَانَتْ مِلْكَهُ ، حُكِمَ بِهَا لَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ هَهُنَا إِنْ عَادَ فَادَّعَى الْقَضَاءَ أَوْ الْإِبْرَاءَ ، سُمِعَتْ دَعْوَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ إِقْرَارِهِ وَبَيْنَ مَا يَدَّعِيهِ .

**فصل :** وإن قال : له عَلَى الْف ، قَضَيْتُهُ إِيَّاهَا . لَزِمَهُ الْآلْفُ ، وَلَمْ تُقْبَلْ دَعْوَى الْقَضَاءِ . وَقَالَ الْقَاضِي : تُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ مَا أَثْبَتَهُ بِدَعْوَى الْقَضَاءِ مُتَّصِلًا ، فَأَشْبَهَ مَالُو قَالَ : كَانَ لَهُ <sup>(٧)</sup> عَلَى ، وَقَضَيْتُهُ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِنْ قَالَ : قَضَيْتُ جَمِيعَهُ . لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، وَلَزِمَهُ مَا أَقَرَّ بِهِ ، وَلَهُ الْيَمِينُ عَلَى الْمُقَرَّرِ . وَلَوْ قَالَ : قَضَيْتُ بَعْضَهُ . قُبِلَ مِنْهُ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ بَعْضَ مَا أَقَرَّ بِهِ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ ، فَأَشْبَهَ مَالُو اسْتِثْنَاءَهُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ : قَضَيْتُ جَمِيعَهُ . لِكَوْنِهِ رَفَعَ جَمِيعَ مَا هُوَ ثَابِتٌ ، فَأَشْبَهَ اسْتِثْنَاءَهُ الْكُلِّ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا قَوْلٌ مُتَنَاقِضٌ ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْفُ قَدْ قَضَاهُ ، فَإِنْ كَوْنُهُ عَلَيْهِ يَقْتَضِي بَقَاءَهُ فِي ذِمَّتِهِ ، وَاسْتِحْقَاقَ مُطَالَبَتِهِ بِهِ ، وَقَضَاؤُهُ يَقْتَضِي بَرَاءَةَ ذِمَّتِهِ مِنْهُ ، وَتَحْرِيمَ مُطَالَبَتِهِ بِهِ ، وَالْإِقْرَارُ بِهِ يَقْتَضِي ثُبُوتَهُ ، وَالْقَضَاءُ يَقْتَضِي رَفْعَهُ ، وَهَذَا ضِدٌّ لَا يُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي زَمَنِ وَاحِدٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ : كَانَ لَهُ عَلَى ، وَقَضَيْتُهُ . فَإِنَّهُ أَخْبَرَ بِهِمَا فِي زَمَانَيْنِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَرْتَفَعَ مَا كَانَ ثَابِتًا ، وَيَقْضَى مَا كَانَ دَيْنًا ، وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ هَذَا فِي الْجَمِيعِ ، لَمْ يَصِحَّ فِي الْبَعْضِ ؛ لِاسْتِحْوَاجِ بَقَاءِ الْفُ عَلَيْهِ وَقَدْ <sup>(٨)</sup> قَضَى بَعْضَهُ ،

(٦-٦) فِي م : « فَجَاز فِي » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٨) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : أ .



وَيُفَارِقُ الْاِسْتِثْنَاءَ ؛ فَإِنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ مَعَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْبَاقِي مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ،  
 ١٨٦/٤ ط فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ <sup>(٩)</sup> . / عِبَارَةٌ عَنِ تِسْعِمَائَةِ  
 وَخَمْسِينَ . أَمَّا الْقَضَاءُ فَإِنَّمَا يَرْفَعُ جُزْءًا كَانَ ثَابِتًا ، فَإِذَا ارْتَفَعَ بِالْقَضَاءِ لَا يَجُوزُ التَّعْيِيرُ  
 عَنْهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْبَقَاءِ .

**فصل <sup>(١٠)</sup> :** وَإِنْ وَصَلَ إِقْرَارُهُ بِمَا يُسْقِطُهُ ، فَقَالَ : لَهُ عَلَى أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ  
 خِنْزِيرٍ ، أَوْ مِنْ ثَمَنِ طَعَامٍ اشْتَرَيْتَهُ فَهَلَكَ قَبْلَ قَبْضِهِ ، أَوْ ثَمَنِ مَبِيعٍ فَاسِدٍ لَمْ أَقْبِضْهُ ، أَوْ  
 تَكَفَّلْتُ بِهِ عَلَى أَنِّي بِالْخِيَارِ . لَزِمَهُ الْأَلْفُ ، وَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي إِسْقَاطِهِ . ذَكَرَهُ أَبُو  
 الْحَطَّابِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَحَدُ <sup>(١١)</sup> قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ إِذَا قَالَ :  
 لَهُ عَلَى أَلْفٍ زَيْتٌ . ففَسَّرَهُ <sup>(١٢)</sup> بِرِصَاصٍ أَوْ نُحَاسٍ ، لَمْ يُقْبَلْ ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ كُلَّ مَا اعْتَرَفَ  
 بِهِ . وَقَالَ فِي سَائِرِ الصُّوَرِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا : يُقْبَلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَزَا إِقْرَارَهُ إِلَى سَبَبِهِ ، فَقَبِلَ ،  
 كَالْوَعْدَةِ إِلَى سَبَبٍ صَحِيحٍ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا يُنَاقِضُ مَا أَقَرَّ بِهِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ ، كَالصُّورَةِ الَّتِي  
 سَلَّمَهَا ، وَكَأَلَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى أَلْفٍ لَا يَلْزُمُنِي . أَوْ يَقُولُ : دَفَعَ جَمِيعَ مَا أَقَرَّ بِهِ . فَلَمْ  
 يُقْبَلْ ، كَاسْتِثْنَاءِ الْكُلِّ . وَغَيْرُ خَافٍ تَنَاقُضُ كَلَامِهِ ؛ فَإِنَّ ثُبُوتَ أَلْفٍ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ  
 الْمَوَاضِعِ لَا يُتَصَوَّرُ ، وَإِقْرَارُهُ إِخْبَارٌ بِثَبُوتِهِ ، فَيَتَنَاقِضَانِ ، وَإِنْ سَلَّمَ ثُبُوتَ الْأَلْفِ عَلَيْهِ فَهُوَ  
 مَا قُلْنَاهُ .

**فصل :** وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُ الْمُقِرِّ عَنْ إِقْرَارِهِ ، إِلَّا فِيمَا كَانَ حَدًّا لِلَّهِ تَعَالَى ، يُدْرَأُ  
 بِالشُّبُهَاتِ ، وَيُحْتَاطُ لِإِسْقَاطِهِ . فَأَمَّا حُقُوقُ الْآدَمِيِّينَ ، وَحُقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي لَا تُدْرَأُ  
 بِالشُّبُهَاتِ <sup>(١٣)</sup> ، كَالزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ ، فَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُ عَنْهَا . وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا اخْتِلَافًا .

(٩) سورة العنكبوت ١٤ .

(١٠) سقط من : م .

(١١) في الأصل ، ١ : « وهو أحد » .

(١٢) في ١ ، ب : « وفسره » .

(١٣) سقط من : ب .

فإذا قال : هذه الدار لزيد ، لا بل لعمرى . أو ادعى زيد على ميت شيئا معيناً من تركته ، فصدقه ابنه ، ثم ادعاه عمرو ، فصدقه ، حكم به لزيد ، وجبت عليه غرامته لعمرى . وهذا ظاهر أحد قولى الشافعى . وقال فى الآخر : لا يعرّم لعمرى شيئا . وهو قول أبى حنيفة ؛ لأنه أقر له بما عليه الإقرار به ، وإنما منعه الحكم من قبوله ، وذلك لا يوجب الضمان . ولنا ، أنه حال بين عمرو وبين ملكه الذى أقر له به بإقراره لغيره ، فلزمه غرمه ، كما لو شهد رجلان على آخر بإعتاق عبده ، ثم رجعا عن الشهادة ، أو كما لو رمى به إلى <sup>(١٤)</sup> البحر ، ثم أقر به . وإن قال : غصبت هذه الدار من زيد ، لا بل من عمرو . أو غصبتها من زيد ، وغصبتها زيد من عمرو . حكم بها لزيد ، ولزمه تسليمها إليه ، ويعرّمها لعمرى . وهذا قال أبو حنيفة . وهو ظاهر مذهب الشافعى . وقال فى الآخر : لا يضمن ؛ لما تقدم . ولنا ، أنه أقر بالعصب الموجب للضمان والرد إلى المعصوب منه ، ثم لم يرد ما أقر بعصبيه ، فلزمه ضمانه <sup>(١٥)</sup> ، كما لو تلف بفعل الله تعالى . قال أحمد ، فى رواية ابن منصور ، فى رجل قال لرجل : استودعتك هذا الثوب . قال : صدقت ، ثم قال : استودعني رجلاً آخر . فالثوب للأول ، ويعرّم قيمته للآخر . ولا فرق فى هذا الفصل بين أن يكون إقراره بكلام متصل أو منفصل .

**فصل : فإن قال : غصبت هذه الدار من زيد ، وملكها لعمرى . لزمه دفعها إلى زيد ؛ لإقراره له بأنها كانت فى يده ، وهذا يقتضى كونها فى يده بحق / ، وملكها لعمرى لا ينافى ذلك ؛ لأنها يجوز أن تكون فى يد زيد بإجارة أو عارية أو وصية ، ولا يعرّم لعمرى شيئاً ؛ لأنه لم يكن منه تفریط . وفارق هذا ما إذا قال : هذه الدار <sup>(١٦)</sup> لزيد ، بل لعمرى ؛ لأنه أقر للثانى بما أقر به للأول ، فكان الثانى رجوعاً عن الأول ؛ لتعارضيهما ، وههنا لا تعارض بين إقراريه . وإن قال : ملكها لعمرى ، وغصبتها <sup>(١٧)</sup> من زيد .**

(١٤) فى ا ، ب ، م : « فى » .

(١٥) فى ب ، م : « ضمان » .

(١٦) سقط من : ا ، ب .

(١٧) فى ا ، ب ، م : « وغصبها » .



فكذلك لا فرق بين التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ والمُتَّصِلِ والمُنْفَصِلِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَقِيلَ :  
يَلْزَمُهُ دَفْعُهَا إِلَى عَمْرٍو ، وَيَعْرُضُهَا لِزَيْدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَقْرَبَهَا لِعَمْرٍو أَوَّلًا ، لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ بِالْيَدِ  
لِزَيْدٍ . وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ كَهَذَيْنِ . وَلَوْ قَالَ : هَذَا الْآلِفُ  
دَفَعَهُ إِلَى زَيْدٍ ، وَهُوَ لِعَمْرٍو . أَوْ قَالَ : هُوَ لِعَمْرٍو وَدَفَعَهُ<sup>(١٨)</sup> إِلَى زَيْدٍ . فَكَذَلِكَ ، عَلَى مَا  
مَضَى مِنَ الْقَوْلِ فِيهِ .

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : غَضَبْتُهَا مِنْ أَحَدِهِمَا . أَوْ هِيَ لِأَحَدِهِمَا . صَحَّ الْإِقْرَارُ ؛ لِأَنَّهُ  
يَصِحُّ بِالْمَجْهُولِ ، فَيَصِحُّ لِلْمَجْهُولِ ، ثُمَّ يُطَالَبُ<sup>(١٩)</sup> بِالْبَيَانِ ، فَإِنْ عَيَّنَ أَحَدَهُمَا دُفِعَتْ  
إِلَيْهِ ، وَيَحْلِفُ لِلْآخِرِ إِنْ ادَّعَاهَا ، وَلَا يَعْرُضُ لَهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَرَّرْ لَهُ بِشَيْءٍ . وَإِنْ قَالَ : لَا  
أَعْرِفُهُ عَيْنًا . فَصَدَّقَاهُ ، نَزَعَتْ مِنْ يَدِهِ ، وَكَانَا خَصْمَيْنِ فِيهَا ، وَإِنْ كَذَّبَاهُ فَعَلِيهِ الْيَمِينُ أَنَّهُ  
لَا يَعْلَمُ ، وَتَنَزَعُ مِنْ يَدِهِ . فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ ، حُكِمَ لَهَا بِهَا ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ ،  
أَقْرَعْنَا بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ قَرَعَ صَاحِبُهُ حَلَفَ ، وَسُلِّمَتْ إِلَيْهِ . وَإِنْ بَيَّنَّ الْغَاصِبُ بَعْدَ ذَلِكَ  
مَالِهَا ، قَبِلَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ بَيَّنَّهُ ابْتِدَاءً . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِذَا ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ  
الْمَغْصُوبُ مِنْهُ ، تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَمْ يَغْصِبْهُ ، فَإِنْ حَلَفَ  
لِأَحَدِهِمَا ، لَزِمَهُ دَفْعُهَا إِلَى الْآخِرِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى تَعْيِينِهِ ، وَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ<sup>(٢٠)</sup>  
لَهُمَا جَمِيعًا ، فَسُلِّمَتْ إِلَى أَحَدِهِمَا بِقُرْعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، لَزِمَهُ غُرْمُهَا لِلْآخِرِ ؛ لِأَنَّهُ نَكَلَ عَنِ  
يَمِينِ<sup>(٢٠)</sup> تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ ، فَقُضِيَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ ادَّعَاهَا وَحْدَهُ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ عَبْدَانِ ، فَقَالَ : أَحَدُ هَذَيْنِ<sup>(٢١)</sup> لَزَيْدٍ . طُولِبَ بِالْبَيَانِ ،  
فَإِذَا<sup>(٢٢)</sup> عَيَّنَ أَحَدَهُمَا فَصَدَّقَهُ زَيْدٌ أَخَذَهُ . وَإِنْ قَالَ : هَذَا لِي ، وَالْعَبْدُ الْآخَرُ لَزَيْدٍ فَعَلِيهِ

(١٨) فِي الْأَصْلِ : « وَوَدِيعَةٌ » .

(١٩) فِي م : « وَيَطَالَبُ » .

(٢٠ - ٢٠) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٢١) فِي ب زِيَادَةٌ : « الْعَبْدَيْنِ » .

(٢٢) فِي ب ، م : « فَإِنْ » .

الْيَمِينُ فِي الْعَبْدِ الَّذِي يُنْكِرُهُ . وَإِنْ قَالَ زَيْدٌ : إِنَّمَا لِيَ الْعَبْدُ الْآخَرُ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُقِرِّ مَعَ يَمِينِهِ فِي الْعَبْدِ الَّذِي يُنْكِرُهُ ، وَلَا يَدْفَعُ إِلَى زَيْدِ الْعَبْدِ الْمُقِرِّ بِهِ وَلَكِنْ<sup>(٢٣)</sup> يُقَرُّ فِي يَدِ الْمُقِرِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ إِقْرَارُهُ بِهِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَفِي الْآخَرِ ، يُنَزَّعُ مِنْ يَدِهِ ، لِاعْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ ، وَيَكُونُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَالِكَ لَهُ مَعْرُوفٌ ، فَأَشْبَهَ مِيرَاثَ مَنْ لَا يُعْرَفُ وَارِثُهُ . فَإِنْ أَبِي التَّعْيِينَ ، فَعَيْنُهُ الْمُقَرُّ لَهُ ، وَقَالَ : هَذَا عَبْدِي . طُولِبَ بِالْجَوَابِ ، فَإِنْ أَنْكَرَ حَلْفَ ، وَكَانَ بِمَنْزِلَةِ تَعْيِينِهِ لِلْآخَرِ ، وَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ قَضَى<sup>(٢٤)</sup> عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَقَرَّ لَهُ ، فَهُوَ كَتَّعِيْنِهِ .

**فصل :** وَلَوْ أَقَرَّ لِرَجُلٍ بَعِيدٍ ، ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ ، فَقَالَ : هَذَا الَّذِي أَقَرَرْتُ بِهِ . فَقَالَ : لَيْسَ هُوَ هَذَا ، إِنَّمَا هُوَ آخَرُ . فَعَلَى الْمُقِرِّ الْيَمِينُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عِنْدَهُ سِوَاهُ ، وَلَا يُلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ هَذَا إِلَى الْمُقَرِّ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِيهِ . وَإِنْ قَالَ : هَذَا لِي ، وَلِي عِنْدَكَ آخَرُ . سَلَّمَ إِلَيْهِ هَذَا ، وَحَلَفَ لَهُ عَلَى نَفْيِ الْآخَرِ . وَكُلُّ مَنْ أَقَرَّ لِرَجُلٍ بِمَالٍ<sup>(٢٥)</sup> ، فَكَذَّبَهُ ، بَطَلَ إِقْرَارُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لِلْإِنْسَانِ مِلْكٌ لَا يَعْتَرِفُ بِهِ . وَفِي الْمَالِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُتْرَكُ فِي يَدِ الْمُقِرِّ<sup>(٢٦)</sup> ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَحْكُومًا لَهُ بِهِ ، فَإِذَا بَطَلَ إِقْرَارُهُ بَقِيَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ . وَالثَّانِي ، يُؤْخَذُ إِلَى / بَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ مَالُكَ<sup>(٢٧)</sup> . وَقِيلَ : يُؤْخَذُ فَيُحْفَظُ حَتَّى يَظْهَرَ مَا لِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِيهِ أَحَدٌ . وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ مِثْلُ هَذَا . فَإِنْ عَادَ أَحَدُهُمَا فَكَذَّبَ نَفْسَهُ ، دُفِعَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِيهِ ، وَلَا مُنَازَعَ لَهُ فِيهِ ، وَإِنْ كَذَّبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَفْسَهُ ، فَرَجَعَ الْمُقَرُّ عَنِ إِقْرَارِهِ ، وَادَّعَاهُ الْمُقَرُّ لَهُ ، فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا فِي يَدِ الْمُقِرِّ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُقَرَّ بِهِ لغيرِهِ ، وَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا بِتَلْفٍ أَوْ إِبَاقٍ وَنَحْوِهِ ، بِغَيْرِ تَعَدُّ مِنْ أَحَدِهِمَا ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ مِنْ يَمِينٍ وَلَا غَيْرِهَا ، وَإِنْ كَانَ بِتَعَدُّ مِنْ أَحَدِهِمَا ، فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ

١٨٧/٤ ظ

(٢٣) سقطت الواو من : الأصل ، م .

(٢٤) في ب ، م : « يقضى » .

(٢٥) في م : « بملك » .

(٢٦) في ب زيادة : « له » .

(٢٧) في م : « ملك » .



المُقَرَّر مع يمينه ، كما لو كان باقياً . فإذا حَلَف ، سَقَطَ عنه الضَّمَانُ ، إن كان ثَلَفَهُ بِتَعَدُّيه ، وَوَجَبَ لَهُ<sup>(٢٨)</sup> الضَّمَانُ عَلَى الْآخِرِ ، إن كان ثَلَفَهُ بِتَعَدُّ مِنْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٨٥١ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ أَقَرَّ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ ، ثُمَّ سَكَتَ سُكُوتًا يُمَكِّنُهُ الْكَلَامُ فِيهِ ، ثُمَّ قَالَ زُبُوفًا أَوْ صِغَارًا أَوْ إِلَى شَهْرٍ . كَانَتْ عَشْرَةُ جِيَادًا وَاقِيَةً حَالَةً )

وَجُمِلَتْهُ أَنْ مَنْ أَقَرَّ بِدَرَاهِمٍ ، وَأَطْلَقَ ، اقْتَضَى إِقْرَارُهُ الدَّرَاهِمَ الْوَاقِيَةَ ، وَهِيَ دَرَاهِمُ الْإِسْلَامِ ، كُلُّ عَشْرَةٍ مِنْهَا وَزْنُ سَبْعَةِ مِثْقَالٍ ، وَكُلُّ دِرْهَمٍ سِتَّةُ دَوَانِقَ ، وَاقْتَضَى أَنْ تَكُونَ جِيَادًا ، حَالَةً ، كَمَا لَوْ بَاعَهُ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ ، وَأَطْلَقَ ، فَإِنَّهَا تَلْزُمُهُ كَذَلِكَ . فَإِذَا سَكَتَ سُكُوتًا يُمَكِّنُهُ الْكَلَامُ فِيهِ ، أَوْ أَخَذَ فِي كَلَامٍ غَيْرِ مَا كَانَ فِيهِ ، اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ كَذَلِكَ . فَإِنْ عَادَ ، فَقَالَ : زُبُوفًا . يَعْنِي رَدِيئَةً . أَوْ صِغَارًا . وَهِيَ الدَّرَاهِمُ النَاقِصَةُ ، مِثْلُ دَرَاهِمِ طَبْرِيَّةَ ، كَانَ كُلُّ دِرْهَمٍ مِنْهَا أَرْبَعَةَ دَوَانِقَ ، وَكَذَا ثَلَاثًا دِرْهَمٍ . أَوْ إِلَى شَهْرٍ . يَعْنِي مُوَجَّلَةً ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ عَنْ بَعْضِ مَا أَقَرَّ بِهِ ، وَيَرْفَعُهُ بِكَلَامٍ مُتَفَصِّلٍ ، فَلَمْ يُقْبَلْ ، كَالِاسْتِثْنَاءِ الْمُتَفَصِّلِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِقْرَارِ بِهَا دَيْتًا ، أَوْ وَدِيعةً ، أَوْ غَضَبًا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْعَصَبِ وَالْوَدِيعةِ ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ<sup>(١)</sup> بِفِعْلٍ فِي عَيْنٍ ، وَكَذَا لَا يَقْتَضِي سَلَامَتَهَا ، فَأَشْبَهَ مَالُو أَقَرَّ بِعَصَبِ عَبْدٍ ، ثُمَّ جَاءَ بِهِ مَعِيًّا . وَلَنَا ، أَنَّ إِطْلَاقَ الْأَسْمِ يَقْتَضِي الْوَاقِةَ الْجِيَادَ ، فَلَمْ يُقْبَلْ تَفْسِيرُهُ بِمَا يُخَالِفُ ذَلِكَ ، كَالدَّيْنِ ، وَيُفَارِقُ الْعَبْدَ ؛ فَإِنَّ الْعَيْبَ لَا يَمْنَعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْعَبْدِ عَلَيْهِ . فَأَمَّا إِنْ وَصَفَهَا بِذَلِكَ بِكَلَامٍ مُتَصِلٍ ، أَوْ سَكَتَ لِلتَّنْفِيسِ ، أَوْ اعْتَرَضَتْهُ سُعْلَةٌ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، ثُمَّ وَصَفَهَا بِذَلِكَ ، أَوْ شَيْءٍ مِنْهُ ، قَبْلَ مِنْهُ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْبَلَ مِنْهُ التَّأْجِيلُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ التَّأْجِيلَ يَمْنَعُ اسْتِيفَاءَ الْحَقِّ ، فَلَمْ يُقْبَلْ ، كَمَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ قَضِيَّتُهُ إِيَّاهَا . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِالنَّاقِصَةِ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ

(٢٨) سقط من : ١ ، ب .

(١) في م : « أقر » .

ناقصة . قُبِلَ قَوْلُهُ . وَإِنْ قَالَ : صِغَارًا .<sup>(٢)</sup> وَلِلنَّاسِ دِرَاهِمُ صِغَارٍ ، قُبِلَ قَوْلُهُ أَيْضًا . وَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ لَهُ دِرَاهِمُ صِغَارٍ<sup>(٣)</sup> لَزِمَهُ وَازِنَةٌ ، كَمَا لَوْ قَالَ : دُرَيْهَمٌ . لَزِمَهُ دِرْهَمٌ وَازِنٌ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ  
الْقَاصِ<sup>(٤)</sup> مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ فَسَّرَ كَلَامَهُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ ،  
فَقُبِلَ مِنْهُ ، كَاسْتِثْنَاءِ الْبَعْضِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ يُعْبَرُ بِهَا عَنِ الْوَازِنَةِ وَالنَّاقِصَةِ ،  
وَالزُّيُوفِ وَالْجَيِّدَةِ ، وَكَوْنُهَا عَلَيْهِ يَحْتَمِلُ الْحُلُولَ وَالتَّاجِيلَ ، فَإِذَا وَصَفَهَا بِذَلِكَ ، / ١٨٨/٤  
تَقَيَّدَتْ بِهِ ، كَمَا لَوْ وَصَفَ الثَّمَنَ بِهِ ، فَقَالَ : بِعْتُكَ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ<sup>(٥)</sup> ، مُوَجَّلَةً نَاقِصَةً .  
وَبُيُوتُهَا عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الصِّفَةِ حَالَةَ الْإِطْلَاقِ ، لَا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ تَقْيِيدِهَا بِهِ ، كَالثَّمَنِ .  
وَقَوْلُهُمْ : إِنْ التَّاجِيلُ يَمْنَعُ اسْتِيفَاءَهَا . لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، وَإِنَّمَا يُؤَخَّرُهُ ، فَأَشْبَهَ الثَّمَنَ  
الْمُوجَّلَ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الدَّرَاهِمَ تَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ ، فَإِذَا كَانَتْ ثَابِتَةً بِهَذِهِ  
الصِّفَةِ ، لَمْ تَقْتَضِ الشَّرِيعَةُ الْمُطَهَّرَةَ سَدَّ بَابِ الْإِقْرَارِ بِهَا عَلَى صِفَتِهَا . وَعَلَى مَا ذَكَرُوهُ ، لَا  
سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْإِقْرَارِ بِهَا إِلَّا عَلَى وَجْهِ يُؤَاخَذُ بِغَيْرِ مَا هُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ، فَيَفْسُدُ بَابُ الْإِقْرَارِ .  
وَقَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنْ قَوْلُهُ : « صِغَارًا » يَنْصَرِفُ إِلَى الْمِقْدَارِ . لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ مِسَاحَةَ  
الدَّرَاهِمِ<sup>(٦)</sup> لَا تُعْتَبَرُ فِي الشَّرْعِ وَلَا تَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ بِمِسَاحَةِ مُقَدَّرَةٍ ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ<sup>(٧)</sup> الصَّغَرُ  
وَالْكِبَرُ<sup>(٨)</sup> فِي الْوَزْنِ ، فَيُرْجَعُ إِلَى تَفْسِيرِ الْمُقَرَّرِ ، فَأَمَّا إِنْ قَالَ : زُيُوفًا . وَفَسَّرَهَا  
بِمَعْشُوشَةٍ ، أَوْ مَعِيْبَةٍ عَيْنًا يَنْقُصُهَا ، قُبِلَ تَفْسِيرُهُ ، وَإِنْ فَسَّرَهَا بِنُحَاسٍ أَوْ رِصَاصٍ ، أَوْ  
مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ ، لَمْ يُقْبَلْ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ لَيْسَتْ دَرَاهِمَ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، فَيَكُونُ تَفْسِيرُهُ بِهِ رُجُوعًا  
عَمَّا أَقَرَّ بِهِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ ، كَاسْتِثْنَاءِ الْكُلِّ .

**فصل :** وَإِنْ أَقَرَّ بِدَرَاهِمٍ وَأُطْلِقَ ، فِي بَلَدٍ أَوْزَانُهُمْ نَاقِصَةٌ ، كَطَبْرِيةَ ، كَانَ دِرْهَمُهُمْ

(٢-٢) سقط من : ب ، م .

(٣) أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري ، ابن القاص ، إمام الشافعية في عصره . توفي سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة ،  
بطوس . طبقات الشافعية الكبرى ٣ / ٥٩ - ٦٣ .

(٤) في ب : « الدراهم » .

(٥) في أ : « الدرهم » .

(٦-٦) في أ : « الصغير والكبير » .



أَرْبَعَةَ دَوَانِيْقَ ، وَخَوَارِزْمُ كَانَ دِرْهَمُهُمْ أَرْبَعَةَ دَوَانِيْقَ وَنِصْفًا ، وَمَكَّةُ دِرْهَمُهُمْ نَاقِصٌ ، وَكَذَلِكَ الْمَغْرِبُ ، أَوْ فِي بَلَدِ دَرَاهِمُهُمْ مَعْشُوشَةٌ ، كِمِصْرَ وَالْمَوْصِلَ ، <sup>(٧)</sup> أَوْ بَدَنَانِيرَ فِي بَلَدِ دَنَانِيرُهُمْ مَعْشُوشَةٌ <sup>(٧)</sup> . ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَوَّلُهُمَا ، يَلْزَمُهُ مِنْ دَرَاهِمِ الْبَلَدِ وَدَنَانِيرِهِ ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ كَلَامِهِمْ يُحْمَلُ عَلَى عُرْفِ بَلَدِهِمْ ، كَمَا فِي الْبَيْعِ وَالْأَثْمَانِ . وَالثَّانِي ، تَلْزَمُهُ الْوَازِنَةُ الْخَالِصَةُ مِنَ الْغِشِّ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الدَّرَاهِمِ فِي الشَّرْعِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهَا ، بِدَلِيلِ أَنَّ بَهَا تَقْدِيرَ <sup>(٨)</sup> نُصِبِ الزَّكَاةِ وَمَقَادِيرِ الدِّيَّاتِ ، فَكَذَلِكَ إِطْلَاقُ الشَّخْصِ . وَفَارَقَ الْبَيْعَ ؛ فَإِنَّهُ إِيْجَابٌ فِي الْحَالِ ، فَاخْتَصَّ بِدَرَاهِمِ الْمَوْضِعِ الَّذِي هُمَا فِيهِ ، وَالْإِقْرَارُ إِنْخَبَارٌ عَنْ حَقِّ سَابِقٍ ، فَانْصَرَفَ إِلَى دَرَاهِمِ الْإِسْلَامِ .

**فصل :** وَإِنْ أَقَرَّ بِدَرَاهِمٍ ، وَأُطْلِقَ ، ثُمَّ فَسَّرَهَا بِسَكَّةِ الْبَلَدِ الَّذِي أَقَرَّ بِهَا فِيهِ ، قُبِلَ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ فَسَّرَهَا بِسَكَّةٍ غَيْرِ سَكَّةِ الْبَلَدِ أُجُودَ مِنْهَا ، قُبِلَ ؛ لِأَنَّهُ يُقَرَّرُ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا هُوَ أَغْلَظُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ مِثْلَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَّهَمُ فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ أَدْنَى مِنْ سَكَّةِ الْبَلَدِ ، لَكِنَّهَا مُسَاوِيَةٌ فِي الْوِزْنِ ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يُقْبَلَ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهَا يَقْتَضِي دَرَاهِمَ الْبَلَدِ وَتَقْدَهُ ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ دُونُهَا ، كَمَا لَا يُقْبَلُ فِي الْبَيْعِ ، وَلِأَنَّهَا نَاقِصَةُ الْقِيَمَةِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ تَفْسِيرُهُ بِهَا ، كَالنَّاقِصَةِ وَزْنًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ مَا فَسَّرَهُ بِهِ . وَفَارَقَ النَّاقِصَةَ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الشَّرْعِ الدَّرَاهِمَ ، لَا يَتَنَاوَلُهَا ، بِخِلَافِ هَذِهِ ، وَلِهَذَا يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ مِقْدَارُ النَّصَابِ فِي الزَّكَاةِ وَغَيْرِهِ ، وَفَارَقَ الثَّمَنَ ؛ فَإِنَّهُ إِيْجَابٌ فِي الْحَالِ ، وَهَذَا إِنْخَبَارٌ عَنْ حَقِّ سَابِقٍ .

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ كَبِيرٍ . لَزِمَهُ دِرْهَمٌ مِنْ دَرَاهِمِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهُ كَبِيرٌ فِي الْعُرْفِ . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى دُرِّيْهِمْ . فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ : دِرْهَمٌ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ قَدْ يَكُونُ

(٧-٧) سقط من : ب ، م .

(٨) فِي الْأَصْلِ ، ١ : ١ يَظُنُّ .

لِصِغَرِهِ فِي ذَاتِهِ ، أَوْ لِقِلَّةِ قَدْرِهِ عِنْدَهُ وَتَحْقِيرِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِمَحَبَّتِهِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ (٩) :

١٨٨/٤ ظ

/ بِذِيَالِكَ الْوَادِي أَهِيْمُ وَلَمْ أَقْلُ  
بِذِيَالِكَ الْوَادِي وَذِيَاكَ مِنْ زُهْدٍ  
وَلَكِنْ إِذَا مَا حُبَّ شَيْءٍ تَوَلَّعْتُ  
بِهِ أَحْرُفُ التَّصْغِيرِ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ

وإن قال : له عَلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمَ عَدَدًا . لَزِمَتْهُ عَشْرَةُ مَعْدُودَةٍ وَازِنَةٍ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الدَّرَاهِمِ يَقْتَضِي وَازِنَةً ، وَذِكْرُ الْعَدَدِ لَا يُنَافِيهَا ، فَوَجَبَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا . فَإِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ يَتَعَامَلُونَ بِهَا عَدَدًا مِنْ غَيْرِ وَزْنٍ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ أَقْرَبَهَا فِي بَلَدٍ أَوْزَانُهُمْ نَاقِصَةً ، أَوْ دَرَاهِمُهُمْ مَغْشُوشَةً ، عَلَى مَا فَصَّلَ فِيهِ .

**فصل :** وَإِذَا أَقْرَبَ دِرْهَمٍ ، ثُمَّ أَقْرَبَ دِرْهَمٍ ، لَزِمَتْهُ دِرْهَمٌ وَاحِدَةٌ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَلْزِمُهُ دِرْهَمَانِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ وَدِرْهَمٍ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْإِقْرَارُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي أَوْقَاتٍ ، أَوْ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ مَجَالِسَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ كَرَّرَ الْخَبَرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، كَمَا كَرَّرَ (١٠) اللَّهُ تَعَالَى الْخَبَرَ عَنْ إِرْسَالِهِ نُوحًا وَهُودًا وَصَالِحًا وَلُوطًا وَشُعَيْبًا وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ، وَلَمْ يَكُنِ الْمَذْكُورُ فِي قِصَّةٍ غَيْرِ الْمَذْكُورِ فِي أُخْرَى ، كَذَا هُنَا . فَإِنْ وَصَفَ أَحَدَهُمَا وَأَطْلَقَ الْآخَرَ ، فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ (١١) أَنْ يَكُونَ الْمُطْلَقُ هُوَ الْمَوْصُوفُ ، أَطْلَقَهُ فِي حَالٍ وَوَصَفَهُ فِي حَالٍ . وَإِنْ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْمَرَّتَيْنِ ، كَانَ تَأْكِيدًا لِمَا ذَكَرْنَا ، وَإِنْ وَصَفَهُ فِي إِحْدَى الْمَرَّتَيْنِ بِغَيْرِ مَا وَصَفَهُ فِي الْأُخْرَى ، فَقَالَ : دِرْهَمٌ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ . ثُمَّ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ مِنْ قَرْضٍ ، أَوْ دِرْهَمٌ مِنْ ثَمَنِ ثَوْبٍ . ثُمَّ قَالَ : دِرْهَمٌ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ . أَوْ قَالَ : دِرْهَمٌ أَبْيَضُ ، ثُمَّ قَالَ : دِرْهَمٌ أَسْوَدُ . فَهُمَا دِرْهَمَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَغَايِرَانِ .

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ وَدِرْهَمٍ . أَوْ دِرْهَمٌ فَدِرْهَمٍ . أَوْ دِرْهَمٌ ثُمَّ دِرْهَمٌ .

(٩) لم يند إلى نسبة البيتين .

(١٠) في الأصل : « ذكر » .

(١١) في ١ ، ب ، م : « لا يجوز » .



لَزِمَهُ دِرْهَمَانِ . وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه . وذكر القاضي وجهها ، فيما إذا قال :  
دِرْهَمٌ فِدْرَهَمٌ . وقال : أَرَدْتُ : دِرْهَمٌ فِدْرَهَمٌ لَزِمَ لِي . أَنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ ، وَهُوَ قَوْلُ  
الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الصَّفَةَ . وَلَنَا ، أَنَّ الْفَاءَ أَحَدُ حُرُوفِ الْعَطْفِ الثَّلَاثَةِ ، فَأُشْبِهَتْ  
الْوَاوُ وَتُمِّ ، وَلِأَنَّهُ عَطَفَ شَيْئًا عَلَى شَيْءٍ بِالْفَاءِ ، فَاقْتَضَى ثُبُوتَهُمَا ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ  
فَطَالِقٌ . وَقَدْ سَلَّمَهُ الشَّافِعِيُّ . وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ اخْتِمَالِ الصَّفَةِ بَعِيدٌ ، لَا يُفْهَمُ حَالَةُ  
الْإِطْلَاقِ ، فَلَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِهِ ، كَمَا لَوْ فَسَّرَ الدَّرَاهِمَ الْمُطْلَقَةَ بِأَنَّهَا زُيُوفٌ أَوْ صِغَارٌ أَوْ  
مُوجَلَّةٌ . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ وَدِرْهَمَانِ . لَزِمَتْهُ ثَلَاثَةٌ . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ  
وَدِينَارٍ ، أَوْ فِدِينَارٍ ، أَوْ قَفِيزٍ حِنْطَةٍ . وَنَحْوَ ذَلِكَ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى  
دِرْهَمٍ وَدِرْهَمٍ وَدِرْهَمٍ . لَزِمَتْهُ ثَلَاثَةٌ . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا ،  
أَنَّهُ إِذَا قَالَ : أَرَدْتُ بِالثَّلَاثِ تَأْكِيدَ الثَّانِي وَبَيَانَهُ . أَنَّهُ يُقْبَلُ . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ  
الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ فِي لَفْظِ الثَّانِي ، وَظَاهِرُ<sup>(١٢)</sup> مَذْهَبِهِ أَنَّهُ تَلَزُمُهُ الثَّلَاثَةُ ؛ لِأَنَّ الْوَاوُ  
لِلْعَطْفِ ، وَالْعَطْفُ يَقْتَضِي الْمُعَايَرَةَ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الثَّلَاثُ غَيْرَ الثَّانِي ، كَمَا كَانَ  
الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ ، وَالْإِقْرَارُ لَا يَقْتَضِي تَأْكِيدًا ، فَوَجِبَ حَمْلُهُ عَلَى الْعَدَدِ . وَكَذَلِكَ  
الْحُكْمُ إِذَا قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ فِدْرَهَمٍ فِدْرَهَمٍ ، أَوْ دِرْهَمٍ ثُمَّ دِرْهَمٍ ثُمَّ دِرْهَمٍ . وَإِنْ قَالَ :  
لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ وَدِرْهَمٍ ثُمَّ دِرْهَمٍ ، أَوْ دِرْهَمٍ فِدْرَهَمٍ ثُمَّ دِرْهَمٍ ، أَوْ دِرْهَمٍ ثُمَّ دِرْهَمٍ فِدْرَهَمٍ .  
لَزِمَتْهُ الثَّلَاثَةُ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ / لِأَنَّ الثَّلَاثَ مُغَايِرَ لِلثَّانِي ، لِاخْتِلَافِ حَرْفِي الْعَطْفِ  
الدَّاخِلَيْنِ عَلَيْهِمَا ، فَلَمْ يَحْتَمِلِ التَّأْكِيدَ . ١٨٩/٤

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ بَلْ دِرْهَمَانِ ، أَوْ دِرْهَمٍ لَكِنْ دِرْهَمَانِ . لَزِمَهُ  
دِرْهَمَانِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ زُفَرٌ ، وَدَاوُدُ : تَلَزُمُهُ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّ « بَلْ »  
لِلْإِضْرَابِ ، فَلَمَّا<sup>(١٣)</sup> أَقْرَبَ دِرْهَمٍ وَأَضْرَبَ عَنْهُ ، لَزِمَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُ عَمَّا أَقْرَبَ بِهِ ،

(١٢) فِي أ ، ب ، م : « فَظَاهِرٌ » .

(١٣) فِي ب ، م : « لِأَنَّهُ لَمَّا » .

وَلَزِمَهُ الدَّرْهَمَانِ اللَّذَانِ أَقْرَبَهُمَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِنَّمَا نَفَى الْاِقْتِصَارَ عَلَى وَاحِدٍ ، وَاثْبَتَ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ ، بَلْ أَكْثَرُ . فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْنِ . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ ، بَلْ دِرْهَمٍ ، أَوْ لَكِنْ دِرْهَمٍ . فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزِمُهُ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ فِي مَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ، لَا بَلْ أَنْتِ طَالِقٌ : إِنَّهَا لَا تُطَلِّقُ إِلَّا وَاحِدَةً . وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِدِرْهَمٍ مَرَّتَيْنِ ، فَلَمْ يَلْزِمَهُ أَكْثَرُ مِنْ دِرْهَمٍ ، كَمَا لَوْ أَقْرَبُ بِدِرْهَمٍ ثَمَّ أَنْكَرَهُ ، ثُمَّ قَالَ : بَلْ عَلَى دِرْهَمٍ . وَ « لَكِنْ » لِلْاِسْتِذْرَاكِ ، فَهِيَ <sup>(١٤)</sup> فِي مَعْنَى <sup>(١٥)</sup> « بَلْ » إِلَّا أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَ الْجَحْدِ ، إِلَّا أَنْ يُذَكَّرَ بَعْدَهَا جُمْلَةً . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يَلْزِمُهُ دِرْهَمَانِ . ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَأَبُو بَكْرِ عَبْدِ الْعَزِيزِ . وَيَقْتَضِيهِ <sup>(١٥)</sup> قَوْلُ زُفَرٍ وَدَاوُدَ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْإِضْرَابِ يُغَايِرُ مَا قَبْلَهُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الدَّرْهَمُ الَّذِي أُضْرِبَ عَنْهُ غَيْرَ الدَّرْهَمِ <sup>(١٦)</sup> الَّذِي أَقْرَبَ بِهِ بَعْدَهُ ، فَيَجِبُ الْاِثْنَانِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ ، بَلْ دِينَارٌ . وَلِأَنَّ « بَلْ » مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، وَالْمَعْطُوفُ <sup>(١٧)</sup> غَيْرُ الْمَعْطُوفِ <sup>(١٧)</sup> عَلَيْهِ ، فَوَجَبَا جَمِيعًا ، كَمَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ دِرْهَمٌ <sup>(١٨)</sup> . وَلِأَنَّا لَوْ لَمْ تُوجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا دِرْهَمًا ، جَعَلْنَا كَلَامَهُ لَغْوًا ، وَإِضْرَابُهُ عَنْهُ <sup>(١٩)</sup> غَيْرُ مُفِيدٍ ، وَالْأَصْلُ فِي كَلَامِ الْعَاقِلِ أَنْ يَكُونَ مُفِيدًا . وَلَوْ كَانَ الَّذِي أُضْرِبَ عَنْهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورَ بَعْدَهُ ، وَلَا بَعْضَهُ ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ ، بَلْ دِينَارٌ أَوْ دِينَارَانِ . أَوْ : لَهُ عَلَى قَفِيزٍ حِنْطَةٍ ، بَلْ قَفِيزُ شَعِيرٍ . أَوْ : هَذَا الدَّرْهَمُ ، بَلْ هَذَانِ . لَزِمَهُ الْجَمِيعُ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي وَلَا بَعْضَهُ ، فَكَانَ مُقَرَّرًا بِهِمَا ، وَلَا يَقْبَلُ رُجُوعَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُمَا . وَكَذَلِكَ كُلُّ جُمْلَتَيْنِ أَقْرَبُ بِأَحَدِهِمَا ثُمَّ

(١٤-١٤) فِي أ ، ب : « بِمَعْنَى » .

(١٥) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « وَنَقِيضُهُ » .

(١٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٧-١٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٨) فِي أ : « وَدِرْهَمٍ » .

(١٩) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب .

رَجَعَ إِلَى الْأُخْرَى ، لَزِمَاهُ . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمَانِ ، بَلِ دِرْهَمٌ . أَوْ عَشْرَةٌ ، بَلِ تِسْعَةٌ . لَزِمَهُ الْأَكْثَرُ ؛ لِأَنَّهُ أَضْرَبَ عَنْ وَاحِدٍ ، وَنَفَاهُ بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِهِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ نَفْيُهُ لَهُ بِخِلَافِ الْإِسْتِثْنَاءِ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْفِي شَيْئًا أَقْرَبَهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ ، فَإِذَا قَالَ : عَشْرَةٌ إِلَّا دِرْهَمًا . كَانَ مَعْنَاهُ تِسْعَةٌ .

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ قَبْلَهُ دِرْهَمٌ ، أَوْ بَعْدَهُ دِرْهَمٌ . لَزِمَهُ دِرْهَمَانِ . وَإِنْ قَالَ : قَبْلَهُ دِرْهَمٌ وَبَعْدَهُ دِرْهَمٌ . لَزِمَهُ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّ « قَبْلَ » وَ « بَعْدَ » تُسْتَعْمَلُ لِلتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي الْوُجُوبِ . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ فَوْقَ دِرْهَمٍ ، أَوْ تَحْتَ (٢٠) دِرْهَمٍ ، أَوْ مَعَهُ (٢٠) دِرْهَمٍ ، أَوْ مَعَ دِرْهَمٍ . فَقَالَ الْقَاضِي : يَلْزِمُهُ دِرْهَمٌ . وَهُوَ أَحَدُ (٢١) قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ فَوْقَ دِرْهَمٍ فِي (٢٢) الْجَوْدَةِ ، أَوْ فَوْقَ دِرْهَمٍ لِي ، وَكَذَلِكَ تَحْتَ دِرْهَمٍ . وَقَوْلُهُ : مَعَهُ دِرْهَمٌ . يَحْتَمِلُ مَعَهُ دِرْهَمٌ لِي كَذَلِكَ مَعَ دِرْهَمٍ ، فَلَمْ يَجِبِ الزَّائِدُ ١٨٩/٤ ظ بِالْإِحْتِمَالِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَلْزِمُهُ دِرْهَمَانِ . وَهُوَ / الْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ يَجْرِي مَجْرَى الْعَطْفِ ، لِكُونِهِ يَقْتَضِي ضَمَّ دِرْهَمٍ آخَرَ إِلَيْهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي سِيَاقِ الْإِقْرَارِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِقْرَارٌ ، وَلِأَنَّ قَوْلَهُ : « عَلَى » يَقْتَضِي فِي ذِمَّتِي ، وَلَيْسَ لِلْمُقَرَّرِ فِي ذِمَّةِ نَفْسِهِ دِرْهَمٌ مَعَ دِرْهَمٍ الْمُقَرَّرَ لَهُ ، وَلَا فَوْقَهُ ، وَلَا تَحْتَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ لِلْإِنْسَانِ فِي ذِمَّةِ نَفْسِهِ شَيْءٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : إِنْ قَالَ : فَوْقَ دِرْهَمٍ . لَزِمَهُ دِرْهَمَانِ ؛ لِأَنَّ « فَوْقَ » تَقْتَضِي فِي الظَّاهِرِ الزِّيَادَةَ . وَإِنْ قَالَ : تَحْتَ دِرْهَمٍ . لَزِمَهُ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ « تَحْتَ » تَقْتَضِي النِّقْصَ . وَلَنَا ، إِنْ حُمِلَ كَلَامُهُ عَلَى مَعْنَى الْعَطْفِ ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا . وَإِنْ حُمِلَ عَلَى الصِّفَةِ لِلدَّرْهَمِ (٢٣) الْمُقَرَّرِ بِهِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُقَرَّرُ بِهِ دِرْهَمًا وَاحِدًا ، سَوَاءً ذَكَرَهُ بِمَا يَقْتَضِي زِيَادَةَ الْجَوْدَةِ أَوْ نَقْصَهَا . وَإِنْ قَالَ :

(٢٠) - (٢٠) سقط من : م .

(٢١) سقط من : ب ، م .

(٢٢) سقط من : الأصل ، م .

(٢٣) في ب : « بالدرهم » .



له عَلَى دِرْهَمٍ قَبْلَهُ دِينَارٌ ، أَوْ بَعْدَهُ ، أَوْ قَفِيزٌ حِنْطَةٍ ، أَوْ مَعَهُ ، أَوْ فَوْقَهُ ، أَوْ تَحْتَهُ ، أَوْ مَعَ ذَلِكَ . فالقول في ذلك كالقول في الدرهم سواء .

**فصل :** وإن قال : له عَلَى مائتين درهم وعشرة . لَزِمَتْهُ ثَمَانِيَةٌ ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ مَا بَيْنَهُمَا . وإن قال : مِنْ دِرْهَمٍ <sup>(٢٤)</sup> إِلَى عَشْرَةٍ <sup>(٢٥)</sup> ، ففيه ثَلَاثَةُ أَوْجٍ ؛ أَحَدُهَا ، تَلْزِمُهُ تِسْعَةٌ . وهذا يُحْكِي عَنْ أَى حَنِيفَةٍ ؛ لَأَنَّ « مِنْ » لِإِتِدَاءِ الْعَايَةِ ، وَأَوَّلُ الْعَايَةِ مِنْهَا ، وَ « إِلَى » لِإِنْتِهَائِهَا ، فَلَا يَدْخُلُ فِيهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ <sup>(٢٥)</sup> . والثاني ، تَلْزِمُهُ ثَمَانِيَةٌ ؛ لَأَنَّ الْأَوَّلَ وَالْعَاشِيرَ حَدَّانِ ، فَلَا يَدْخُلَانِ فِي الْإِقْرَارِ ، وَلَزِمَهُ مَا بَيْنَهُمَا ، كَالْتِي قَبْلَهَا . والثالث ، تَلْزِمُهُ عَشْرَةٌ ؛ لَأَنَّ الْعَاشِيرَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ ، فَيَدْخُلُ فِيهَا كَالأَوَّلِ ، وَكَأَلَوْ قَالَ : قَرَأْتُ الْقُرْآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ بِقَوْلِي مِنْ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرَةٍ . مَجْمُوعَ الْأَعْدَادِ كُلِّهَا ، أَى الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَكَذَلِكَ إِلَى الْعَشْرَةِ ، لَزِمَهُ خَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا . وَاخْتِصَارُ حِسَابِهِ أَنْ تَزِيدَ أَوَّلَ الْعَدَدِ وَهُوَ الْوَاحِدُ عَلَى الْعَشْرَةِ ، فَيَصِيرَ أَحَدَ عَشْرَةٍ ، ثُمَّ تَضْرِبُهَا فِي نِصْفِ الْعَشْرَةِ ، فَمَا بَلَغَ فَهُوَ الْجَوَابُ .

**فصل :** وإن قال : له عَلَى دَرَاهِمٍ . لَزِمَهُ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّهَا أَقَلُّ الْجَمْعِ . وإن قال : له عَلَى دَرَاهِمٍ كَثِيرَةٍ ، أَوْ وَافِرَةٍ ، أَوْ عَظِيمَةٍ . لَزِمَهُ ثَلَاثَةٌ . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِدُونِ الْعَشْرَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَقَلُّ جَمْعِ الْكَثَرَةِ . وقال أبو يوسف ومحمد : لَا يُقْبَلُ أَقَلُّ مِنْ مَائَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ <sup>(٢٦)</sup> بَهَا يَحْصُلُ الْغِنَى ، وَتَجِبُ الزَّكَاةُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْكَثْرَةَ وَالْعَظَمَةَ لَا حَدَّ لَهَا شَرْعًا وَلَا لُغَةً وَلَا عُرْفًا ، وَتَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَاتِ وَأَحْوَالِ النَّاسِ ، فَالْثَلَاثَةُ أَكْثَرُ مِمَّا دُونَهَا وَأَقَلُّ مِمَّا فَوْقَهَا ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَسْتَعْظِمُ الْيَسِيرَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَسْتَعْظِمُ الْكَثِيرَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُقَرَّرَ أَرَادَ كَثِيرَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا دُونَهَا ، أَوْ كَثِيرَةً فِي نَفْسِهِ ، فَلَا تَجِبُ الزِّيَادَةُ بِالْإِحْتِمَالِ .

(٢٤-٢٤) في م : (عشرة) .

(٢٥) سورة البقرة ١٨٧ .

(٢٦) في ا ، ب ، م زيادة : ما .

**فصل :** وإن قال : له عَلَى دِرْهَمَانِ فِي عَشْرَةٍ . وقال : أَرَدْتُ الْحِسَابَ . لَزِمَهُ عِشْرُونَ . وإن قال : أَرَدْتُ دِرْهَمَيْنِ مَعَ عَشْرَةٍ . ولم يَكُنْ يَعْرِفُ الْحِسَابَ ، قُبِلَ مِنْهُ ، وَلَزِمَهُ اثْنَا عَشَرَ ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ / الْعَامَّةِ يُرِيدُونَ بِهَذَا اللَّفْظِ هَذَا الْمَعْنَى . وإن كان من أَهْلِ الْحِسَابِ ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يُقْبَلَ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الْحِسَابِ اسْتِعْمَالُ الْفَاطِظَةِ لِمَعَانِيهَا فِي اصْطِلَاحِهِمْ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْبَلَ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٢٧)</sup> لَا يُمْنَعُ <sup>(٢٨)</sup> أَنْ يَسْتَعْمَلَ اصْطِلَاحَ الْعَامَّةِ . وإن قال : أَرَدْتُ دِرْهَمَيْنِ فِي عَشْرَةٍ لِي . لَزِمَهُ دِرْهَمَانِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ مَا يَقُولُ . وإن قال : دِرْهَمَانِ فِي دِينَارٍ . لم يَحْتَمِلِ الْحِسَابَ ، وَسُئِلَ عَنْ مُرَادِهِ ، فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ الْعَطْفَ أَوْ مَعْنَى مَعَ . لَزِمَهُ الدَّرْهَمَانِ وَالْدِّينَارُ . وإن قال : أَسْلَمْتُهُمَا فِي دِينَارٍ . فَصَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ ، بَطَلَّ إِقْرَارُهُ ؛ لِأَنَّ سَلَمَ أَحَدِ النَّقْدَيْنِ فِي الْآخِرِ لَا يَصِحُّ ، وَإِنْ كَذَّبَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُقَرِّ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْمُقَرَّ وَصَلَ إِقْرَارَهُ بِمَا يُسْقِطُهُ ، فَلَزِمَهُ مَا أَقَرَّ بِهِ ، وَبَطَلَّ قَوْلُهُ فِي دِينَارٍ . وكذلك إِنْ قَالَ : له عَلَى دِرْهَمَانِ فِي ثَوْبٍ . وَفَسَّرَهُ بِالسَّلَمِ ، أَوْ قَالَ : فِي ثَوْبٍ اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ إِلَى سَنَةٍ . فَصَدَّقَهُ ، بَطَلَّ إِقْرَارُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ بَعْدَ التَّفَرُّقِ ، بَطَلَّ السَّلَمُ وَسَقَطَ الثَّمَنُ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ فَالْمُقَرُّ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ . وَإِنْ كَذَّبَهُ الْمُقَرُّ لَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ، وَلَهُ الدَّرْهَمَانِ .

**فصل :** وإن قال : له عِنْدِي دِرْهَمٌ فِي ثَوْبٍ ، أَوْ فِي كَيْسٍ ، أَوْ زَيْتٍ فِي جَرَّةٍ ، أَوْ تِبْنٍ فِي غِرَارَةٍ ، أَوْ تَمْرٍ فِي جِرَابٍ ، أَوْ سِكِّينٍ فِي قِرَابٍ ، أَوْ فَصٍّ فِي خَائِطٍ ، أَوْ كَيْسٍ فِي صُنْدُوقٍ . أَوْ قَالَ : غَضَبْتُ مِنْهُ ثَوْبًا فِي مَنْدِيلٍ ، أَوْ زَيْتًا فِي زِقٍّ . ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَكُونُ مُقَرًّا بِالْمَظْطُوفِ دُونَ الظَّرْفِ . هَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ حَامِدٍ ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ لَمْ يَتَنَاوَلَ الظَّرْفَ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي ظَرْفٍ لِلْمُقَرِّ ، فَلَمْ يَلْزِمَهُ . وَالثَّانِي ، يَلْزِمُهُ الْجَمِيعُ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي سِيَاقِ الْإِقْرَارِ ، وَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُقَرًّا بِهِ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : له عِنْدِي عَبْدٌ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْعَصَبِ :

(٢٧) فِي الْأَصْلِ : « فَإِنَّهُ » .

(٢٨) فِي الْأَصْلِ : « يُمْنَعُ » .

يَلْزُمُهُ ، وَلَا يَلْزُمُهُ فِي بَقِيَّةِ الصُّورِ ؛ لِأَنَّ الْمُنْدِيلَ يَكُونُ ظَرْفًا لِلثَّوْبِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ ظَرْفٌ لَهُ فِي حَالِ الْعَصَبِ ، وَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ : غَصَبْتُ ثَوْبًا وَمُنْدِيلًا . وَلَنَا ، أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُنْدِيلُ لِلْعَاصِبِ ، وَهُوَ ظَرْفٌ لِلثَّوْبِ ، فَيَقُولُ : غَصَبْتُ ثَوْبًا فِي مُنْدِيلٍ لِي . وَلَوْ قَالَ هَذَا لَمْ يَكُنْ مُقْرَأً بِعَصْبِهِ ، فَإِذَا أُطْلِقَ ، كَانَ مُحْتَمِلًا لَهُ ، فَلَمْ يَكُنْ مُقْرَأً بِعَصْبِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : غَصَبْتُ دَابَّةً فِي إِصْطَبِلِهَا . أَوْ : لَهُ عَلَى ثَوْبٍ فِي مُنْدِيلٍ . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عِنْدِي جَرَّةٌ فِيهَا زَيْتٌ ، أَوْ جِرَابٌ فِيهِ تَمْرٌ ، أَوْ قِرَابٌ فِيهِ سِكِّينٌ . فَعَلَى وَجْهَيْنِ<sup>(٢٩)</sup> . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى خَاتَمٍ فِيهِ فَصٌّ . فَكَذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُقْرَأً بِهِ<sup>(٣٠)</sup> بِفَصِّهِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ الْفَصَّ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ الْخَاتَمِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى ثَوْبٍ فِيهِ عِلْمٌ . وَلَوْ قَالَ : لَهُ عِنْدِي خَاتَمٌ . وَأُطْلِقَ ، لَزِمَهُ الْخَاتَمُ بِفَصِّهِ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْخَاتَمِ يَجْمَعُهُمَا . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى ثَوْبٍ مُطَرَّرٌ . لَزِمَهُ الثَّوْبُ بِطَرَارِهِ .

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : لَهُ عِنْدِي دَارٌ مَفْرُوشَةٌ ، أَوْ دَابَّةٌ مُسَرَّجَةٌ ، أَوْ عَبْدٌ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ . ففِيهِ أَيْضًا وَجْهَانِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : تَلْزُمُهُ عِمَامَةُ الْعَبْدِ دُونَ الْفَرَشِ أَوْ السَّرَّجِ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يَدُهُ عَلَى عِمَامَتِهِ ، وَيَدُهُ كَيْدُ سَيِّدِهِ ، وَلَا يَدُ لِلدَّابَّةِ وَالِدَّارِ . وَلَنَا ، أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ سَرَّجَ الدَّابَّةِ لِصَاحِبِهَا ، وَكَذَلِكَ لَوْ تَنَازَعَ رَجُلَانِ سَرَّجًا عَلَى دَابَّةٍ أَحَدِهِمَا ، كَانَ / لِصَاحِبِهَا ، فَصَارَ كِعِمَامَةِ الْعَبْدِ . فَأَمَّا إِنْ قَالَ : لَهُ عِنْدِي دَابَّةٌ بِسَرَّجِهَا ، أَوْ دَارٌ بِفَرَشِهَا ، أَوْ سَفِينَةٌ بِطَعَامِهَا . كَانَ مُقْرَأً بِهِمَا بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ تُعْلَقُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ .

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ ، أَوْ دِينَارٍ . أَوْ : إِمَّا دِرْهَمٌ وَإِمَّا دِينَارٌ . كَانَ مُقْرَأً بِأَحَدِهِمَا ، يُرْجَعُ فِي تَفْسِيرِهِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ « أَوْ » وَ « إِمَّا » فِي الْخَبَرِ لِلشَّكِّ ، وَتَقْتَضِي أَحَدَ الْمَذْكُورَيْنِ لَا جَمِيعَهُمَا . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى إِمَّا دِرْهَمٍ وَإِمَّا دِرْهَمَانِ . كَانَ مُقْرَأً بِدِرْهَمٍ ، وَالثَّانِي مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا يَلْزُمُهُ بِالشَّكِّ .

(٢٩) فِي ١ ، ب : « الْوَجْهَيْنِ » .

(٣٠) سَقَطَ مِنْ : ب .



٨٥٢ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ ، وَاسْتَشْنَى مِنْهُ الْكَثِيرُ ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنَ النَّصْفِ ، أَخَذَ بِالْكُلِّ ، وَكَانَ اسْتِثْنَاؤُهُ بَاطِلًا )

لا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِثْنَاءُ مَا زَادَ عَلَى النَّصْفِ . وَيُحْكَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ دَرَسْتَوَيْهِ النَّحْوِيِّ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُهُمْ : يَصِحُّ مَا لَمْ يَسْتَنْ الْكُلَّ ، فَلَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى مِائَةِ إِلَّا تِسْعَةً وَتِسْعِينَ . لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا وَاحِدٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ \* إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> . وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> . فَاسْتَشْنَى فِي مَوْضِعِ الْغَاوِينَ مِنَ الْعِبَادِ ، وَفِي مَوْضِعِ الْعِبَادِ مِنَ الْغَاوِينَ ، وَأَيُّهُمَا كَانَ الْأَكْثَرُ فَقَدْ دَلَّ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ . وَأُتَشَدُّوا :

أَدُّوا الَّتِي نَقَصَتْ تِسْعِينَ مِنْ مِائَةٍ ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَمًا بِالْحَقِّ قَوَامًا<sup>(٤)</sup>

فَاسْتَشْنَى تِسْعِينَ مِنْ مِائَةٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ ، وَمُشَبَّهٌ بِهِ ، وَلِأَنَّهُ اسْتَشْنَى الْبَعْضَ ، فَجَازَ ، كَاسْتِثْنَاءِ الْأَقْلِ ، وَلِأَنَّهُ رَفَعَ بَعْضَ مَا تَنَاوَلَهُ اللَّفْظُ ، فَجَازَ فِي الْأَكْثَرِ ، كَالْتَّخْصِيصِ وَالْبَدْلِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ الْاسْتِثْنَاءُ إِلَّا فِي الْأَقْلِ ، وَقَدْ أَنْكَرُوا اسْتِثْنَاءَ الْأَكْثَرِ ، فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ<sup>(٥)</sup> : لَمْ يَأْتِ الْاسْتِثْنَاءُ إِلَّا فِي الْقَلِيلِ مِنَ الْكَثِيرِ ، وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : مِائَةٌ إِلَّا تِسْعَةً وَتِسْعِينَ . لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا بِالْعَرَبِيَّةِ ، وَكَانَ عِيًّا مِنَ الْكَلَامِ وَلُكْنَةٍ . وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ<sup>(٦)</sup> : يُقَالُ : صُمْتُ الشَّهْرَ إِلَّا يَوْمًا . وَلَا يُقَالُ : صُمْتُ

(١) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن المرزبان الفارسي الفسوي ، تلميذ المبرد ، توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة . تاريخ العلماء النحويين ٤٦ ، ٤٧ .

(٢) سورة ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٣) سورة الحجر ٤٢ .

(٤) سيأتي قول ابن فضال : إنه بيت مصنوع .

(٥) في ب : « الزجاجي » خطأ . وهو إبراهيم بن السري ، صاحب كتاب « معاني القرآن وشرح إعرابه » ، المتوفى سنة ست عشرة وثلاثمائة . تاريخ العلماء النحويين ٣٨ ، ٣٩ .

(٦) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، المتوفى سنة ست وسبعين ومائتين . تاريخ العلماء النحويين ٢٠٩ ، ٢١٠ .

الشَّهْرَ إِلَّا تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا . ويقال : لَقِيتُ الْقَوْمَ جَمِيعَهُمْ إِلَّا وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ . ولا يجوزُ أن يقولَ : لَقِيتُ الْقَوْمَ إِلَّا أَكْثَرَهُمْ . وإذا لم يكنْ صَحِيحًا فِي الْكَلَامِ ، لم يَرْتَفَعْ بِهِ مَا أَقْرَبُهُ ، كاستِثْنَاءِ الْكُلِّ . وكألو قال : له عَلَى عَشْرَةٍ ، بل خَمْسَةٌ . فَأَمَّا مَا اخْتَجَّوْا بِهِ مِنَ التَّنْزِيلِ ، فَإِنَّهُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى اسْتَشْنَى الْمُخْلِصِينَ مِنْ بَنِي آدَمَ ، وَهُمْ الْأَقْلُ ، كما قال تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وفي الْأُخْرَى اسْتَشْنَى الْعَاوِينَ مِنَ الْعِبَادِ وَهُمْ الْأَقْلُ ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ مِنَ الْعِبَادِ ، وَهُمْ غَيْرُ غَاوِينَ ، قال الله تعالى : ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> . وقيل : الاستِثْنَاءُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مُنْقَطِعٌ بِمَعْنَى الِاسْتِدْرَاكِ ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ : ﴿ إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾ مُبْقًى عَلَى عُمُومِهِ ، لم يُسْتَشَنَّ مِنْهُ شَيْءٌ ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ : ﴿ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْعَاوِينَ ﴾ . أى لَكِنْ مِنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْعَاوِينَ فَإِنَّهُمْ غَوَوْا بِاتِّبَاعِكَ . وقد دَلَّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا قَوْلُهُ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى لِاتِّبَاعِهِ : ﴿ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي ﴾ <sup>(٩)</sup> . وعلى هَذَا لَا يَكُونُ لَهُمْ فِيهَا حُجَّةٌ . وَأَمَّا الْبَيْتُ فَقَالَ ابْنُ فَضَالٍ النَّحْوِيُّ <sup>(١٠)</sup> : / هُوَ بَيْتٌ مَصْنُوعٌ ، لم يَثْبُتْ عَنِ الْعَرَبِ . على أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ ، فَإِنَّ الِاسْتِثْنَاءَ لَهُ كَلِمَاتٌ مَخْصُوصَةٌ لَيْسَ هُنَا <sup>(١١)</sup> شَيْءٌ مِنْهَا ، وَالْقِيَاسُ لَا يَجُوزُ فِي اللَّعَةِ . ثُمَّ تُعَارِضُهُ بِأَنَّهُ اسْتَشْنَى أَكْثَرَ مِنَ النُّصْفِ ، فلم يَجْزُ ، كاستِثْنَاءِ الْكُلِّ . والفرقُ بَيْنَ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ وَالْأَقْلِ ، أَنَّ الْعَرَبَ اسْتَعْمَلَتْهُ فِي الْأَقْلِ وَحَسَنَتْهُ ، وَنَفَتْهُ فِي الْأَكْثَرِ وَقَبَحَتْهُ ، فلم يَجْزُ قِيَاسُ مَا قَبَّحُوهُ عَلَى مَا جَوَّزُوهُ وَحَسَّنُوهُ .

**فصل :** وفي اسْتِثْنَاءِ النُّصْفِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ؛

(٧) سورة ص ٢٤ .

(٨) سورة الأنبياء ٢٦ .

(٩) سورة إبراهيم ٢٢ .

(١٠) أبو الحسن علي بن فضال بن علي المجاشعي ، إمام النحو ، صاحب المؤلفات ، توفي سنة تسع وسبعين وأربع مائة . سير أعلام النبلاء ١٨ / ٥٢٨ ، ٥٢٩ .

(١١) في الأصل ، م : « هنا » .

لِتَخْصِيصِهِ الْإِبْطَالَ بِمَا زَادَ عَلَى النِّصْفِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَكْثَرَ ، فَجَازَ كَالْأَقْل . وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ ، ذِكْرُهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا <sup>(١٢)</sup> الْقَلِيلُ مِنَ الْكَثِيرِ ، وَالنِّصْفُ لَيْسَ بِقَلِيلٍ .

**فصل :** وإذا قال : له عَلَى عَشْرَةٍ ، إِلَّا سَبْعَةً ، إِلَّا خَمْسَةً ، إِلَّا دِرْهَمَيْنِ . صَحَّ ، وَكَانَ مُقَرَّأً بِسِتَّةٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَشْنَى الْكُلَّ أَوْ الْأَكْثَرَ ، سَقَطَ إِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ وَصَلَهُ بِاسْتِثْنَاءٍ آخَرَ اسْتَعْمَلْنَاهُ ، لِأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ مَعَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ عِبَارَةٌ عَمَّا بَقِيَ ، فَإِنَّ خَمْسَةً إِلَّا دِرْهَمَيْنِ عِبَارَةٌ عَنْ ثَلَاثَةٍ ، اسْتِثْنَاهَا مِنْ سَبْعَةٍ ، بَقِيَ أَرْبَعَةٌ مُسْتِثْنَاءَةٌ <sup>(١٣)</sup> مِنْ عَشْرَةٍ ، بَقِيَ مِنْهَا سِتَّةٌ . وَإِنْ قَالَ : له عَلَى ثَمَانِيَةٍ ، إِلَّا أَرْبَعَةً ، إِلَّا دِرْهَمَيْنِ ، إِلَّا دِرْهَمًا . بَطَلَ الْاسْتِثْنَاءُ عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَشْنَى النِّصْفَ . وَصَحَّ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ ، فَلَزِمَهُ خَمْسَةٌ . وَإِنْ قَالَ : عَلَى عَشْرَةٍ ، إِلَّا خَمْسَةً ، إِلَّا ثَلَاثَةً ، إِلَّا دِرْهَمَيْنِ ، إِلَّا دِرْهَمًا . بَطَلَ الْاسْتِثْنَاءُ كُلُّهُ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَصَحَّ فِي الْآخَرِ ، فَيَكُونُ مُقَرَّأً بِسَبْعَةٍ . وَلَوْ قَالَ : عَشْرَةٍ ، إِلَّا سِتَّةً ، إِلَّا أَرْبَعَةً ، إِلَّا دِرْهَمَيْنِ . فَهُوَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَصِحُّ فِيهِ الْاسْتِثْنَاءُ مُقَرَّأً بِسِتَّةٍ . وَلَوْ قَالَ : ثَلَاثَةً ، إِلَّا دِرْهَمَيْنِ ، إِلَّا دِرْهَمًا . كَانَ مُقَرَّأً بِدِرْهَمَيْنِ <sup>(١٤)</sup> . فَأَمَّا إِنْ قَالَ : له عَلَى ثَلَاثَةٍ ، إِلَّا ثَلَاثَةً ، إِلَّا دِرْهَمَيْنِ . بَطَلَ الْاسْتِثْنَاءُ كُلُّهُ ؛ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ دِرْهَمَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ ، فَبَطَلَ ، فَإِذَا بَطَلَ الثَّانِي بَطَلَ الْأَوَّلُ ؛ <sup>(١٥)</sup> لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءُ <sup>(١٦)</sup> الْكُلِّ <sup>(١٥)</sup> . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِي هَذَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ؛ أَحَدُهَا ، يَبْطُلُ الْاسْتِثْنَاءُ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ بَطَلَ ، لِكَوْنِهِ اسْتِثْنَاءً <sup>(١٦)</sup> الْكُلِّ ، فَبَطَلَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ فَرَعُهُ . وَالثَّانِي ، يَصِحُّ ، وَيَلْزَمُهُ دِرْهَمٌ ؛ لِأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ الْأَوَّلَ لَمَّا بَطَلَ ، جَعَلْنَا الْاسْتِثْنَاءَ الثَّانِيَّ مِنَ الْإِقْرَارِ ؛ لِأَنَّهُ وَلِيَهُ لِبُطْلَانِ مَا بَيْنَهُمَا . وَالثَّالِثُ ،

(١٢) فِي الزِّيَادَةِ : « فِي » .

(١٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « اسْتِثْنَاءٌ » .

(١٤) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « ثَلَاثَةٌ » .

(١٥-١٥) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٦) فِي ١ : « اسْتَشْنَى » .



يَصِحُّ ، ويكون مُقَرَّأً بِدِرْهَمَيْنِ ؛ لَأَنَّهُ اسْتَشْنَى دِرْهَمَيْنِ <sup>(١٧)</sup> مِنْ ثَلَاثَةِ <sup>(١٨)</sup> ، فَبَقِيَ مِنْهَا دِرْهَمٌ مُسْتَشْنَى مِنَ الْإِقْرَارِ ، وَاسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ عَنْهُمْ صَحِيحٌ <sup>(١٩)</sup> . وَوَأَفْقَهُمُ الْقَاضِي فِي هَذَا الْوَجْهِ . وَإِنْ قَالَ : ثَلَاثَةٌ ، إِلَّا ثَلَاثَةٌ ، إِلَّا دِرْهَمًا . بَطَلَ الْاسْتِثْنَاءُ كُلُّهُ . وَيَجِيءُ عَلَى قَوْلِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِيهِ مِثْلُ مَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا .

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ ، إِلَّا خَمْسِينَ . فَالْمُسْتَشْنَى دَرَاهِمُ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَسْتَشْنِي فِي الْإِثْبَاتِ إِلَّا مِنَ الْجِنْسِ . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى أَلْفٍ ، إِلَّا خَمْسِينَ دِرْهَمًا . فَالْجَمِيعُ دَرَاهِمُ كَذَلِكَ . وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ حَامِدٍ وَالْقَاضِي ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ : يَكُونُ الْأَلْفُ مُبْهَمًا ، يُرْجَعُ فِي تَفْسِيرِهِ إِلَيْهِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ عَنْهُمَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ ، وَلِأَنَّ لَفْظَهُ فِي <sup>(٢٠)</sup> الْأَلْفِ مُبْهَمٌ وَالدَّرْهَمُ <sup>(٢١)</sup> لَمْ يُذَكَّرْ تَفْسِيرًا لَهُ ، فَبَقِيَ عَلَى إِبْهَامِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ الْعَرَبِ الْاسْتِثْنَاءُ فِي الْإِثْبَاتِ إِلَّا مِنَ الْجِنْسِ ، فَمَتَى عَلِمَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ عَلِيمٌ أَنَّ الْآخَرَ مِنْ جِنْسِهِ ، كَمَا لَوْ عَلِمَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ ، وَقَدْ سَلَّمُوهُ ، وَعِلَّتْهُ تَلَاوُظُ الْمُسْتَشْنَى / وَالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ فِي الْجِنْسِ ، فَمَا ثَبَتَ فِي أَحَدِهِمَا ثَبَتَ فِي الْآخَرِ ، فَعَلَى قَوْلِ التَّمِيمِيِّ <sup>(٢٢)</sup> وَأَبِي الْخَطَّابِ <sup>(٢٣)</sup> يُسْأَلُ عَنْ <sup>(٢٤)</sup> الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ <sup>(٢٥)</sup> ، فَإِنْ فَسَّرَهُ بِغَيْرِ الْجِنْسِ ، بَطَلَ الْاسْتِثْنَاءُ ، وَعَلَى قَوْلِ غَيْرِهِمَا يُنْظَرُ فِي الْمُسْتَشْنَى ، إِنْ كَانَ مِثْلَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ أَوْ أَكْثَرَ ، بَطَلَ ، وَإِلَّا صَحَّ . <sup>(٢٦)</sup> وَعِنْدَ الْقَاضِي يَصِحُّ الْاسْتِثْنَاءُ ، وَيَصِحُّ تَفْسِيرُ الْأَلْفِ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ ، إِذَا كَانَ مِنْ قِيَمَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، بَعْدَ اسْتِثْنَاءِ الدَّرَاهِمِ مِنْهُ <sup>(٢٧)</sup> .

(١٧-١٧) سقط من : ب .

(١٨) في الأصل ، م : « لا يصح » .

(١٩) سقط من : الأصل .

(٢٠) في م : « والدراهم » .

(٢١-٢١) سقط من : الأصل ، ا ، م .

(٢٢) في الأصل ، ا ، م : « على » .

(٢٣-٢٣) سقط من : الأصل ، م . وفي ا : « الشافعي » مكان : « القاضي » .

**فصل : وإن قال : له عَلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا . فَالْجَمِيعُ دَرَاهِمُ . لا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وإن قال : مائة وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا . فكذلك . وَخَرَجَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَجْهًا أَنَّهُ لا يَكُونُ تَفْسِيرًا إِلَّا لما يَلِيهِ ، وهو قولُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وكذلك إن قال : أَلْفٌ وَثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ ، أو خَمْسُونَ دِرْهَمًا<sup>(٢٤)</sup> ، أَلْفٌ دِرْهَمٍ ، أو أَلْفٌ وَمِائَةُ دِرْهَمٍ ، أو مِائَةُ وَأَلْفٌ دِرْهَمٍ . والصَّحِيحُ ما ذَكَرْنَا ؛ فَإِنَّ الدَّرْهَمَ الْمُفَسَّرَ يَكُونُ تَفْسِيرًا<sup>(٢٥)</sup> لِجَمِيعِ ما قَبْلَهُ مِنَ الْجُمْلِ<sup>(٢٦)</sup> الْمُبْهَمَةِ وَجِنْسِ الْعَدَدِ ، قال الله تعالى مُخْبِرًا عَنْ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ أَنَّهُ قال : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾<sup>(٢٧)</sup> . وفي الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تُوُفِّيَ وهو ابنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً ، وتُوُفِّيَ أَبُو بَكْرٍ وهو ابنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً ، وتُوُفِّيَ عُمَرُ وهو ابنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً<sup>(٢٨)</sup> . وقال عَنَتَرَةُ<sup>(٢٩)</sup> :**

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً سَوْدًا كَخَفِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

وَلِأَنَّ الدَّرْهَمَ ذَكَرَ تَفْسِيرًا ، ولهذا لا تَجِبُ بِهِ زِيَادَةُ عَلَى الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ ، فَكان تَفْسِيرُ الْجَمِيعِ ما قَبْلَهُ ، لِأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ ، وهو صَالِحٌ لِتَفْسِيرِهَا ، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ . وهذا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي قَوْلِهِ : أَلْفٌ وَثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ . وسائرُ الصُّوَرِ الْمَذْكُورَةِ ، فعلى قول مَنْ لا يَجْعَلُ الْمُجْمَلَ مِنْ جِنْسِ الْمُفَسَّرِ لو<sup>(٣٠)</sup> قال : بَعْتُكَ هَذَا

(٢٤) سقط من : ١ .

(٢٥) في ب : « مفسرا » .

(٢٦) في ١ : « الجملة » .

(٢٧) سورة ص ٢٣ .

(٢٨) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٩٦ .

وسن رسول الله ﷺ أخرجه البخارى في : باب خاتم النبيين من كتاب المناقب ، وباب وفاة النبي ﷺ ، من كتاب المغازى ٤ / ٢٢٦ ، ٦ / ١٩ . والترمذى ، في : باب مبعث النبي ﷺ ، من كتاب المناقب . عارضة الأحوذى ١٣ / ١٠٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٢٩) ديوانه ٩٩ .

(٣٠) في ب ، م ، « أو » .

بمائة وخمسين درهماً ، أو بخمسة وعشرين درهماً . لا يصح . وهو قول شاذ ضعيف لا يُعَوَّل عليه .

**فصل :** وإن قال : له عَلَى الْفِ وَدِرْهَمٌ ، أو الْفِ وَثَوْبٌ ، أو قَفِيزٌ حِنْطَةٍ فالمُجْمَلُ من جنسِ المُفسِّرِ أيضاً . وكذلك إن قال : الْفِ دِرْهَمٌ وَعَشْرَةٌ ، أو الْفِ ثَوْبٌ وَعِشْرُونَ . وهذا قولُ القاضي ، وابنِ حامِدٍ ، وأبي ثَوْرٍ . وقال التَّمِيمِيُّ ، وأبو الحُطَّابِ : يُرْجَعُ في تَفْسِيرِ المُجْمَلِ إليه ، لأنَّ الشَّيْءَ يُعْطَفُ على جنسِهِ ، قال الله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ <sup>(٣١)</sup> . ولأنَّ الْآلْفَ مُبْهَمٌ فَرُجِعَ في تَفْسِيرِهِ إلى الْمُقَرَّرِ ، كما لو لم يُعْطَفْ عليها . وقال أبو حنيفة : إن عَطَفَ على المُبْهَمِ مَكِيلًا أو مَوْزُونًا ، كان تَفْسِيرًا له ، وإن عَطَفَ مَذْرُوعًا أو مَعْدُودًا ، لم يَكُنْ تَفْسِيرًا ؛ لأنَّ عَلَى لِلإِجَابِ في الذِّمَّةِ ، فإن عَطَفَ عليه ما يَثْبُتُ في الذِّمَّةِ بِنَفْسِهِ ، كان تَفْسِيرًا له <sup>(٣٢)</sup> كَقَوْلِهِ : مائةٌ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا . ولنا ، أَنَّ الْعَرَبَ تَكْتَفِي بِتَفْسِيرِ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ عن الْجُمْلَةِ <sup>(٣٣)</sup> الأُخْرَى ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثُمِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴾ <sup>(٣٤)</sup> . وقال الله تعالى : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ <sup>(٣٥)</sup> . ولأنَّه ذَكَرَ مُبْهَمًا مع مُفسِّرٍ لم يَقُمْ الدَّلِيلُ على أَنَّهُ من غيرِ جنسِهِ ، فكان المُبْهَمُ / من جنسِ المُفسِّرِ ، كما لو قال : مائةٌ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا ، أو ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا . يُحَقِّقُهُ أَنَّ المُبْهَمَ يَخْتِاجُ إلى التَّفْسِيرِ ، وَذَكَرُ التَّفْسِيرِ في الْجُمْلَةِ الْمُقَارِنَةِ له يَصْلُحُ أَنْ يُفسَّرَهُ ، فَوَجَبَ حَمْلُ الْأَمْرِ على ذَلِكَ ، أمَّا قَوْلُهُ : ﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ . فَإِنَّهُ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ الْعَشْرُ أَشْهُرًا لِوُجْهِينِ ؛ أَحَدُهُما ، أَنَّ الْعَشْرَ بغيرِ هاءٍ عَدَدٌ لِلْمَوْثُثِ ، وَالْأَشْهُرُ

١٩٢/٤ و

(٣١) سورة البقرة ٢٣٤ .

(٣٢) سقط من : ب ، م .

(٣٣) سقط من : الأصل .

(٣٤) سورة الكهف ٢٥ .

(٣٥) سورة ق ١٧ .



مَذْكُورَةٌ ، فلا يجوزُ أَنْ تُعَدَّ بِغَيْرِهَا . الثاني ، أَنَّهَا لو كانت أَشْهُرًا لَقَالَ : أَرْبَعَةٌ عَشَرَ شَهْرًا . بِالتَّرْكِيبِ ، لا بِالْعَطْفِ ، كما قال : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةٌ عَشَرَ ﴾ <sup>(٣٦)</sup> . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْأَلْفَ مُبْهَمٌ . قُلْنَا : قد قُرِنَ بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَفْسِيرِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ : مِائَةٌ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا ، أَوْ مِائَةٌ وَدِرْهَمٌ . عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . فَإِنْ قِيلَ : إِذَا قَالَ : مِائَةٌ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا . فَالْدَّرْهَمُ ذِكْرٌ لِلتَّفْسِيرِ ، وَلِهَذَا لَا يَزْدَادُ بِهِ الْعَدَدُ ، فَصَلَحَ تَفْسِيرُ الْجَمِيعِ مَا قَبْلَهُ ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ : مِائَةٌ دِرْهَمٍ . فَإِنَّهُ ذَكَرَ الدَّرْهَمَ لِلإِجَابِ ، لا لِلتَّفْسِيرِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ زَادَ بِهِ الْعَدَدَ . قُلْنَا : هُوَ صَالِحٌ لِلإِجَابِ وَالتَّفْسِيرِ مَعًا ، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى التَّفْسِيرِ ، فَوَجَبَ حَمْلُ الْأَمْرِ عَلَى ذَلِكَ ، صَيَانَةً لِكَلَامِ الْمُقَرَّرِ عَنِ الْإِلْبَاسِ <sup>(٣٧)</sup> وَالإِبْهَامِ ، وَصَرَفًا لَهُ إِلَى الْبَيَانِ وَالِإِفْهَامِ . وَقَوْلُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنَّ « عَلَى » لِلإِجَابِ . قُلْنَا : فَمَتَى عُطِفَ مَا يَجِبُ بِهَا عَلَى مَا يَجِبُ ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا مُبْهَمًا وَالْآخَرُ مُفَسَّرًا ، وَأَمَكَنَّ تَفْسِيرُهُ بِهِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُبْهَمُ مِنْ جِنْسِ الْمُفَسَّرِ ، فَأَمَّا إِنْ لَمْ يُمَكَّنْ <sup>(٣٨)</sup> ، مِثْلُ أَنْ يُعْطَفَ عَدَدُ الْمَذْكُورِ عَلَى الْمُؤَنَّثِ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا مِنْ جِنْسِ الْآخَرِ ، وَيَبْقَى الْمُبْهَمُ عَلَى إِبْهَامِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمَ وَعَشْرٌ .

٨٥٣ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَإِذَا قَالَ : لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ دَرَاهِمَ . ثُمَّ قَالَ : وَدِيعَةٌ . كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ )

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِهَذَا اللَّفْظِ ، فَقَالَ : لَهُ عِنْدِي دَرَاهِمٌ . فَسَرَّ إِقْرَارَهُ بِأَنَّهَا وَدِيعَةٌ ، قَبْلَ تَفْسِيرِهِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ اخْتِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، سِوَاءِ فَسَرَهُ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُنْفَصِلٍ ؛ لِأَنَّهُ فَسَرَّ لَفْظَهُ بِمَا يَقْتَضِيهِ ، فَقَبِلَ ، كَمَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ . وَفَسَرَهَا بِدَيْنٍ عَلَيْهِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ تَثَبُّتُ فِيهَا أَحْكَامُ الْوَدِيعَةِ ، بِحَيْثُ لَوْ ادَّعَى تَلَفَهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ

(٣٦) سورة المدثر ٣٠ .

(٣٧) في ب : « الالباس » .

(٣٨) في ب ، م : « يكن » .

رَدَّهَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ . وَإِنْ فَسَّرَهَا بِدَيْنٍ عَلَيْهِ ، قَبِلَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ يُقَرُّ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا هُوَ أَغْلَظ . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عِنْدِي وَدِيعَةٌ رَدَدْتُهَا إِلَيْهِ . أَوْ تَلَفَتْ . لَزِمَهُ ضَمَانُهَا ، وَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ . وَهَذَا قَالِ الشَّافِعِيُّ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مُنَاقِضَةِ الْإِقْرَارِ ، وَالرُّجُوعِ عَمَّا أَقْرَبَهُ ، فَإِنَّ الْأَلْفَ الْمَرْدُودَ وَالتَّلَافَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ أَصْلًا ، وَلَا هِيَ وَدِيعَةٌ ، وَكُلُّ كَلَامٍ يُنَاقِضُ الْإِقْرَارَ وَيُحِيلُهُ ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَرْدُودًا . وَقَالَ الْقَاضِي : يُقْبَلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ أَحَدًا قَالَ ، فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ : إِذَا قَالَ : لَكَ عِنْدِي وَدِيعَةٌ دَفَعْتُهَا إِلَيْكَ . صَدَّقَ ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى تَلَفَ الْوَدِيعَةِ ، أَوْ رَدَّهَا ، فَقَبِلَ ، كَمَا لَوْ ادَّعَى ذَلِكَ بِكَلَامٍ مُنْفَصِلٍ . وَإِنْ قَالَ : كَانَتْ عِنْدِي ، وَظَنَنْتُ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ ، ثُمَّ عَرَفْتُ أَنَّهَا كَانَتْ قَدْ هَلَكَتْ . فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالْتِي قَبَلَهَا .

٨٥٤ - مسألة ؛ قال : ( وَلَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى أَلْفٍ . ثُمَّ قَالَ : وَدِيعَةٌ . لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَقَرَّ بِدِرَاهِمَ بِقَوْلِهِ : عَلَى كَذَا . ثُمَّ فَسَّرَهُ بِالْوَدِيعَةِ ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ ، / فَلَوْ ادَّعَى بَعْدَ هَذَا تَلَفَهَا ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . ١٩٢/٤ ظ  
وَقِيلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ : يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَنَّهَا وَدِيعَةٌ ، وَإِذَا ادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ تَلَفَهَا ، قُبِلَ مِنْهُ . وَقَالَ الْقَاضِي مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْوَدِيعَةَ عَلَيْهِ حِفْظُهَا وَرَدُّهَا ، فَإِذَا قَالَ : عَلَى . وَفَسَّرَهَا بِذَلِكَ ، اخْتَمَلَ صِدْقَهُ ، فَقُبِلَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ وَصَلَهُ بِكَلَامِهِ ، فَقَالَ : لَهُ <sup>(١)</sup> عَلَى أَلْفٍ وَدِيعَةٌ . وَلِأَنَّ حُرُوفَ الصَّلَاتِ <sup>(٢)</sup> يَخْلُفُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، فَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ « عَلَى » بِمَعْنَى « عِنْدِي » كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنْخَبَارًا عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ قَالَ : ﴿ وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> . أَيْ عِنْدِي . وَلَنَا ، أَنَّ « عَلَى » لِلْإِجَابِ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهَا فِي ذِمَّتِهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : مَا عَلَى فُلَانٍ عَلَى . كَانَ ضَامِنًا لَهُ ، وَالْوَدِيعَةُ لَيْسَتْ فِي ذِمَّتِهِ ،

(١) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(٢) في ١ : « الصفات » .

(٣) سورة الشعراء ١٤ .

ولا هي عليه ، إنما هي عنده . وما ذكره مجاز ، طريقه حذف المضاف وإقامة  
المضاف إليه مقامه ، أو إقامة حرف مقام حرف ، والإقرار يؤخذ فيه بظاهر اللفظ ،  
بدليل أنه لو قال : له عليّ دراهم . لزمت ثلاثة دراهم ، وإن جاز التعبير بلفظ الجمع  
عن اثنين ، وعن واحد ، كقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ (٤) .  
ومواضع كثيرة في القرآن . ولو قال : له عليّ درهم . وقال : أردت نصف درهم ،  
فحذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه . لم يقبل منه . ولو قال : لك من مالي  
ألف . قال : صدقت ، ثم قال : أردت أن عليك من مالي ألفا ، وأقمت اللام مقام  
« عليّ » كقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ (٥) . لم يقبل منه . ولو قيل في الإقرار  
مطلق الاختيال ، لسقط ، ولقب في (٦) تفسير الدراهم بالناقصة والزائفة والموجلة .  
وأما إذا قال : لك عليّ ألف . ثم قال : كان وديعة فتلف . لم يقبل قوله ؛ لأنه  
متناقض . وقد سبق نحو من هذا .

**فصل :** وإن قال : لك عليّ مائة درهم . ثم أخضرها ، وقال : هذه التي أقررت  
بها ، وهي وديعة كانت لك عندي . فقال المقر له : هذه وديعة ، والتي أقررت بها  
غيرها ، وهي دين عليك . فقول الخرقى يقتضي أن القول قول المقر له . وهو قول أبي  
حنيفة . وقال القاضي : القول قول المقر مع يمينه . وللشافعي قولان ، كالوجهين ،  
وتعليقهما ما تقدم . وإن كان قال في إقراره : لك عليّ مائة في ذمتي . فإن القاضي وافق  
ههنا في أنه لا يقبل قول المقر ؛ لأن الوديعة عين لا تكون في الذمة . قال : وقد (٧) يقبل ؛  
لأنه يحتمل : في ذمتي أداؤها . ولأنه يجوز أن يكون عنده وديعة تعدى فيها ، فكان  
ضمائنها عليه في ذمته . ولأصحاب الشافعي في هذه وجهان . فأما إن وصل ذلك  
بكلامه ، فقال : لك عليّ مائة وديعة . قبل ؛ لأنه وصل كلامه بما يحتمله ، فصح .

(٤) سورة النساء ١١ .

(٥) سورة الإسراء ٧ .

(٦) سقط من : أ ، ب ، م .

(٧) في أ ، ب ، م زيادة : « قيل » .



كما لو قال : لَهُ عَلَى دَرَاهِمُ نَاقِصَةٌ . / وإن قال : لَهُ عَلَى مِائَةِ وَدِيعَةٍ دَيْنًا ، أَوْ مُضَارَبَةٍ دَيْنًا . صَحَّ ، وَلَزِمَهُ ضَمَانُهَا ؛ لِأَنَّهَا قَدْ يَتَعَدَّى فِيهَا ، فَتَكُونُ دَيْنًا ، وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنَّهُ شَرَطَ عَلَى ضَمَانِهَا . لَمْ يَقْبَلْ ؛ لِأَنَّهَا لَا<sup>(٨)</sup> تَصِيرُ بِذَلِكَ دَيْنًا . وَإِنْ قَالَ : عِنْدَهُ مِائَةُ وَدِيعَةٍ ، شَرَطَ عَلَى ضَمَانِهَا . لَمْ يَلْزِمَهُ ضَمَانُهَا ؛ لِأَنَّ الْوَدِيعَةَ لَا تَصِيرُ بِالشَّرْطِ مَضْمُونَةً . وَإِنْ قَالَ : عَلَى أَوْ عِنْدِي<sup>(٩)</sup> مِائَةُ دِرْهَمٍ عَارِيَّةٍ . لَزِمَتْهُ ، وَكَانَتْ مَضْمُونَةً عَلَيْهِ ، سِوَاءَ حَكَمْنَا بِصِحَّةِ الْعَارِيَّةِ فِي الدَّرَاهِمِ أَوْ بِفَسَادِهَا ؛ لِأَنَّ مَا ضُمِّنَ فِي الْعَقْدِ الصَّحِيحِ ضُمِّنَ فِي الْفَاسِدِ . وَإِنْ قَالَ : أَوْدَعْنِي مِائَةً ، فَلَمْ أَقْبِضْهَا . أَوْ أَقْرَضْنِي مِائَةً ، فَلَمْ أَخْذْهَا . قُبِلَ قَوْلُهُ مُتَّصِلًا ، وَلَمْ يَقْبَلْ إِذَا كَانَ مُنْفَصِلًا . وَهَكَذَا إِذَا قَالَ : تَقَدَّنِي مِائَةً ، فَلَمْ أَقْبِضْهَا . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : لَهُ فِي هَذَا الْعَبْدِ أَلْفٌ . أَوْ : لَهُ مِنْ هَذَا الْعَبْدِ أَلْفٌ . طُولِبَ بِالْبَيَانِ ، فَإِنْ قَالَ : تَقَدَّ عَنِّي أَلْفًا فِي ثَمَنِهِ . كَانَ قَرْضًا ، وَإِنْ قَالَ : تَقَدَّ<sup>(١٠)</sup> فِي ثَمَنِهِ أَلْفًا . قُلْنَا : بَيِّنْ كَمْ ثَمَنُ الْعَبْدِ ، وَكَيْفَ كَانَ الشَّرَاءُ ؟ فَإِنْ قَالَ : بِإِجَابٍ وَاحِدٍ ، وَزَنَ أَلْفًا وَوَزَنْتُ أَلْفًا . كَانَ مُقَرَّرًا بِنَصْفِ الْعَبْدِ ، وَإِنْ قَالَ : وَزَنْتُ أَنَا<sup>(١١)</sup> أَلْفَيْنِ . كَانَ مُقَرَّرًا بِثُلَاثِهِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ، سِوَاءَ كَانَتِ الْقِيَمَةُ قَدَرًا مَا ذَكَرَهُ ، أَوْ أَقَلَّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَغْبِنُ وَقَدْ يُغْبَنُ . وَإِنْ قَالَ : اشْتَرَيْتَاهُ<sup>(١٢)</sup> بِإِجَابَيْنِ . قِيلَ : فَكَمْ اشْتَرَى مِنْهُ ؟ فَإِنْ قَالَ : نِصْفًا ، أَوْ ثُلَاثًا ، أَوْ أَقَلَّ ، أَوْ أَكْثَرَ . قُبِلَ مِنْهُ مَعَ يَمِينِهِ ، وَافَقَ الْقِيَمَةَ أَوْ خَالَفَهَا . وَإِنْ قَالَ : وَصَّيْ لَهُ بِأَلْفٍ مِنْ ثَمَنِهِ . وَصَرَّفَ إِلَيْهِ مِنْ ثَمَنِهِ أَلْفٌ . وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَهُ أَلْفًا مِنْ مَالِهِ ، مِنْ غَيْرِ ثَمَنِ الْعَبْدِ ، لَمْ يَلْزِمَهُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُوصَى لَهُ يَتَعَيَّنُّ حَقُّهُ فِي ثَمَنِهِ . وَإِنْ فَسَّرَ

(٨) سقط من : الأصل ، م .

(٩) في الأصل ، م : « وعندي » .

(١٠) في الزيادة : « عني » .

(١١) في الأصل : « اشتريته » .

ذلك بالِّف من جنائيه جناها العبد ، فتعلقت برقيته ، قبل ذلك ، وله بيع العبد ، ودفع الألف من ثمنه . وإن قال : أردت أنه رهن عنده بالِّف . ففيه وجهان ؛ أحدهما ، لا يقبل ؛ لأن حق المرتين في الذمة . والثاني ، يقبل ؛ لأن الدين يتعلق بالرهن ، فصح تفسيره به ، كالجنائية . ومذهب الشافعي كما ذكرنا في الفصل جميعه .

**فصل :** وإن قال : له في مالى هذا ألف ، أو من مالى ألف . وفسره بدين أو ودية أو وصية فيه ، قبل . وقال بعض أصحاب الشافعي : لا يقبل إقراره ؛ لأن ماله ليس هو لغيره . ولنا ، أنه أقر بالِّف ، فقبل ، كما لو قال : في مالى . ويجوز أن يضيف إليه مالا بعضه لغيره . ويجوز أن يضيف مال غيره إليه ، لاختصاص له به ، أو يد له عليه ، أو ولاية ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَآرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ <sup>(١٢)</sup> وقال سبحانه في النساء : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ﴾ <sup>(١٣)</sup> . وقال لأزواج رسول الله ﷺ : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ <sup>(١٤)</sup> . فلا يطل إقراره مع احتمال صحته . وإن قال : أردت هبة . قبل منه ؛ لأنه محتمل . وإن امتنع من تقبيلها ، لم يجبر عليه ؛ لأن الهبة فيها لا تلزم قبل القبض . وكذلك يخرج فيما إذا قال : لفلان في داري هذه نصفها ، أو من داري بعضها ، وقد نقل عن أحمد ما يدل على روايتين ، قال في رواية مهنا في من قال : نصف عبدي هذا لفلان . لم يجز إلا أن يقول <sup>(١٥)</sup> وهبته . وإن قال : نصف مالى هذا لفلان . لا أعرف هذا . / ونقل ابن منصور : إذا قال : فرسى هذه لفلان . فإقراره جائز . فظاهر هذا صحة الإقرار .

(١٢) سورة النساء ٥ .

(١٣) سورة الطلاق ١ .

(١٤) سورة الأحزاب ٣٣ .

(١٥) في م زيادة : « قد » .

فإن قال : له في هذا المال نصفه ، أو له نصف هذه الدار . فهو إقرار صحيح . وإن قال : له في هذا المال ألف . صح . وإن قال : له في ميراث أبي ألف . فهو إقرار بدين على التركة . وإن قال : في ميراثي من أبي . وقال : أردت هبة . قبل منه ، ولأنه إذا أضاف الميراث إلى أبيه ، فمقتضاه ما خلفه ، فيقتضي وجوب المقر به فيه ، وإذا أضاف الميراث إلى نفسه ، فمغناه ما ورثته وانتقل إلى ، فلا يحمل على الوجوب ، وإذا أضاف إليه منه جزءا ، فالظاهر أنه جعل له جزءا من ماله .

**فصل :** وإن قال : له في هذا العبد شركة . صح إقراره ، وله تفسيره بأي قدر كان منه . وقال أبو يوسف : يكون مقرا بنصفه ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَثِ ﴾ <sup>(١٦)</sup> . فاقترضى ذلك التسوية بينهم ، كذا ههنا . ولنا ، أن أي جزء كان له منه ، فله فيه شركة ، فكان له تفسيره بما شاء ، كالنصف ، وليس إطلاق لفظ الشركة على ما دون النصف مجازا ، ولا مخالفا للظاهر ، والآية تثبت التسوية فيها بدليل ، وكذلك الحكم إذا قال : هذا العبد شركة بيننا .

**فصل في الإقرار بالمجهول :** وإذا قال : لفلان على شيء . أو كذا . صح إقراره ، ولزمه تفسيره . وهذا لا خلاف فيه ، ويفارق الدعوى ، حيث لا تصح مجهولة ؛ لكون الدعوى له والإقرار عليه ، فلزمه <sup>(١٧)</sup> ما عليه مع الجهالة دون ماله ، ولأن المدعى إذا لم يصحح دعواه ، فله دأع إلى تحريرها ، والمقر لا دأع له إلا التحرير ، ولا يؤمن رجوعه عن إقراره ، فيضيع حق المقر له ، فالزمناء إياه مع الجهالة ، فإن امتنع من تفسيره ، حبس حتى يفسر . وقال القاضي : يجعل ناكلا ، ويؤمر المقر له بالبيان ، فإن بين شيئا ، فصدقه المقر ، ثبت ، وإن كذبه ، وامتنع من البيان ، قيل

(١٦) سورة النساء ١٢ .

(١٧) في ١ : « فلزم » .



له : إن بَيَّنْتَ ، وإلَّا جَعَلْنَاكَ نَاكِلاً ، وَقَضَيْنَا عَلَيْكَ . وهذا قولُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، إلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : إن بَيَّنْتَ وإلَّا حَلَفْنَا<sup>(١٨)</sup> الْمُقَرَّرَ له على ما يَدَّعِيهِ ، وَأَوْجَبْنَاهُ عَلَيْكَ . فإن فَعَلَ ، وإلَّا أَحْلَفْنَا الْمُقَرَّرَ له ، وَأَوْجَبْنَاهُ على الْمُقَرَّرِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ مُمْتَنِعٌ من حَقِّ عَلَيْهِ ، فَيُحْبَسُ به ، كَمَا لو عَيَّنَّهُ وَامْتَنَعَ من أدَائِهِ . ومع ذلك متى عَيَّنَّهُ الْمُدَّعِي وَادَّعَاهُ ، فَتَكَلَّ الْمُقَرَّرُ ، فهو على ما ذَكَرُوهُ . وإن ماتَ مَنْ عليه الْحَقُّ ، أُخِذَ وَرَثَتُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ ثَبَتَ على مَوْرُوْثِهِمْ ، فَيَتَعَلَّقُ بِتَرَكَّتِهِ وقد صَارَتْ إلى الْوَرِثَةِ ، فَيَلْزِمُهُمْ مَا لَزِمَ مَوْرُوْثَهُمْ ، كَمَا لو كان الْحَقُّ مُعَيَّنًا . وإن لم يَخْلُفِ الْمَيِّتُ تَرَكَّةً ، فلا شَيْءَ على الْوَرِثَةِ . ومتى فَسَّرَ إِقْرَارَهُ بما يَتِمُّوْلُ في الْعَادَةِ ، قُبِلَ تَفْسِيرُهُ وَثَبَتَ ، إلَّا أَنْ يُكَذِّبَهُ الْمُقَرَّرُ له ، وَيَدَّعِي جِنْسًا آخَرَ ، أو لَا يَدَّعِي شَيْئًا ، فَيَبْطُلُ إِقْرَارُهُ . وإن فَسَّرَهُ بما لَا يَتِمُّوْلُ عَادَةً ، كَقِشْرَةِ جَوْزَةٍ ، أو قِشْرَةِ بَاذَنْجَانَةٍ ، لم يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ ؛ / لِأَنَّ إِقْرَارَهُ اعْتِرَافٌ بِحَقِّ عَلَيْهِ ثَابِتٌ في ذِمَّتِهِ ، وهذا لَا يَثْبُتُ في الذِّمَّةِ . وكذلك إن فَسَّرَهُ بما ليس بمَالٍ في الشَّرْعِ ، كَالْحَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْمَيْتَةِ ، لم يُقْبَلْ . وإن فَسَّرَهُ بِكُلِّبٍ لَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ ، فَكَذَلِكَ . وإن فَسَّرَهُ بِكُلِّبٍ يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ ، أو جِلْدِ مَيْتَةٍ غَيْرِ مَذْبُوحٍ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ يَجِبُ رَدُّهُ عَلَيْهِ<sup>(١٩)</sup> ، وَتَسْلِيْمُهُ إِلَيْهِ ، فَالْإِجَابُ يَتَنَاوَلُهُ . والثَّانِي ، لَا يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ إِخْبَارٌ عَمَّا يَجِبُ ضَمَانُهُ ، وهذا لَا يَجِبُ ضَمَانُهُ . وإن فَسَّرَهُ بِحَبَّةِ حِنْطَةٍ أو شَعِيرٍ وَنَحْوِهَا ، لم يُقْبَلْ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَتِمُّوْلُ عَادَةً على انْفِرَادِهِ . وإن فَسَّرَهُ بِحَدِّ قَذْفٍ ، قُبِلَ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يَجِبُ عَلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْبَلْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوَوَّلُ إلى مَالٍ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ في الذِّمَّةِ صَحَّ أَنْ يُقَالَ : هو عَلَى . وإن فَسَّرَهُ بِحَقِّ شُفْعَةٍ ، قُبِلَ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ وَاجِبٌ ، وَيُوَوَّلُ إلى الْمَالِ . وإن فَسَّرَهُ بِرَدِّ السَّلَامِ ، أو تَشْمِيْتِ الْعَاطِسِ وَنَحْوِهِ ، لم يُقْبَلْ ؛ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ بِفَوَاتِهِ ، فلا يَثْبُتُ في الذِّمَّةِ . وهذا الْإِقْرَارُ يَدُلُّ على ثُبُوتِ الْحَقِّ في الذِّمَّةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْبَلَ تَفْسِيرُهُ به ، إذا أَرَادَ أَنْ حَقًّا عَلَى رَدِّ سَلَامِهِ إذا سَلَّمَ ، وَتَشْمِيْتِهِ إذا

(١٨) في ١ : « أَحْلَفْنَا » .

(١٩) في ب زيادة : « وَيَجِبُ » .

عَطَسَ ؛ لما رُوِيَ في الخبرِ : « لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ ثَلَاثُونَ حَقًّا : يَرُدُّ سَلَامَهُ ، وَيُسَمِّتُ عَطَسَتَهُ ، وَيُجِيبُ دَعْوَتَهُ » . وذكر الحديث <sup>(٢٠)</sup> . وإن قال : غَصَبَتْهُ شَيْئًا . وفَسَّرَهُ بما ليس بمالٍ ، قُبِلَ ؛ لأنَّ اسْمَ الْعَصَبِ يَقَعُ عَلَيْهِ . وإن قال : غَصَبَتْهُ نَفْسُهُ . لم يُقْبَلْ ؛ لأنَّ الْعَصَبَ لَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ . وهذا الفصل أَكْثَرُهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وحكى عن أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُ إِقْرَارِهِ بغير المَكِيلِ والمَوْزُونِ ؛ لأنَّ غَيْرَهُمَا لَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ بِنَفْسِهِ . ولنا ، أَنَّهُ مَمْلُوكٌ يَدْخُلُ تَحْتَ الْعَقْدِ ، فَجَازَ أَنْ يُفَسَّرَ بِهِ الشَّيْءُ فِي الْإِقْرَارِ ، كَالْمَكِيلِ والمَوْزُونِ ، وَلأنَّهُ يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ فِي الْجُمْلَةِ ، فَصَحَّ التَّفْسِيرُ كَالْمَكِيلِ ، وَلَا عِبْرَةَ بِسَبَبِ ثُبُوتِهِ فِي الْإِقْرَارِ بِهِ ، وَالْإِخْبَارِ عَنْهُ .

**فصل :** وإن أقرَّ بمالٍ ، قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِقَلِيلِ الْمَالِ وكَثِيرِهِ . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ . وقال أبو حَنِيفَةَ : لَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بغيرِ الْمَالِ الزَّكَاوِيِّ ؛ لقولِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ تَحْذَرُوا أَمْوَالَهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ <sup>(٢١)</sup> . وقوله : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ ﴾ <sup>(٢٢)</sup> . وحكى بعضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ ؛ أَحَدُهَا ، كَقَوْلِنَا . والثَّانِي ؛ لَا يُقْبَلُ إِلَّا أَوَّلُ نِصَابٍ مِنْ نِصَابِ الزَّكَاةِ ، مِنْ نَوْعِ أَمْوَالِهِمْ . والثَّالِثُ ، مَا يُقْطَعُ بِهِ السَّارِقُ ، وَيَصِحَّ مَهْرًا ؛ لقولِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ <sup>(٢٣)</sup> . ولنا ، أَنَّ غَيْرَ مَا ذَكَرُوهُ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَالِ حَقِيقَةً وَعُرْفًا ، وَيُتِمُّوْلُ عَادَةً ، فَيُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِهِ ، كَالَّذِي وَافَقُوا عَلَيْهِ . وأما آيَةُ <sup>(٢٤)</sup> الزَّكَاةِ فَهِيَ عَامَّةٌ دَخَلَهَا التَّخْصِيصُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ ﴾ . لم يُرَدِّ بِهِ الزَّكَاةُ ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا نَزَلَتْ بِمَكَّةَ قَبْلَ فَرَضِ الزَّكَاةِ ، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهَا ، ثُمَّ يَرُدُّ قَوْلَهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ . والتَّزْوِيجُ جَائِزٌ بِأَيِّ نَوْعٍ كَانَ مِنَ الْمَالِ ، وَمِمَّا دُونَ النِّصَابِ . وإن قال : لَهُ عَلَى مَالٍ عَظِيمٍ ، أَوْ كَثِيرٍ ، أَوْ جَلِيلٍ ، أَوْ خَطِيرٍ . جَازَ تَفْسِيرُهُ

(٢٠) لم نجده بهذا اللفظ ، وذكره السيوطي بألفاظ أخرى بروايات عدة ، في : الجامع الكبير ١ / ٦٥٤ .

(٢١) سورة التوبة ١٠٣ .

(٢٢) سورة الذاريات ١٩ .

(٢٣) سورة النساء ٢٤ .

(٢٤) في م : ٥ آيات .

بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، كما لو قال : مَالٌ . لم يَزِدْ عَلَيْهِ . وهذا قول الشافعي . وحكى عن أبي حنيفة : لا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِأَقْلٍ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ ؛ لِأَنَّهُ يُقَطَّعُ بِهِ السَّارِقُ ، وَيَكُونُ صَدَاقًا عِنْدَهُ . وعنه : لا يُقْبَلُ بِأَقْلٍ مِنْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ . وبه قال صاحباه ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ . وقال بعضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ / كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَالِ . ومنهم من قال : يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ أَقْلٌ زِيَادَةً . ومنهم مَنْ قال : قَدَّرَ الدِّيَّةَ . وقال اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ : اثْنَانِ وَسَبْعُونَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾ <sup>(٢٥)</sup> . وكانت غزواته وسراياه اثنتين وسبعين . قالوا : وَلِأَنَّ الْحَبَّةَ لَا تُسَمَّى مَالًا عَظِيمًا وَلَا كَثِيرًا . ولنا ، أَنَّ مَا فُسِّرَ بِهِ الْمَالُ فُسِّرَ بِهِ الْعَظِيمُ ، كَالَّذِي سَلَّمُوهُ ، وَلِأَنَّ الْعَظِيمَ وَالكَثِيرَ لَا حَدَّ لَهُ فِي الشَّرْعِ ، وَلَا فِي اللُّغَةِ ، وَلَا فِي الْعُرْفِ ، وَيَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْظِمُ الْقَلِيلَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْظِمُ الْكَثِيرَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْتَقِرُ الْكَثِيرَ ، فَلَمْ يَثْبُتْ فِي ذَلِكَ حَدٌّ يُرْجَعُ إِلَى تَفْسِيرِهِ بِهِ ، وَلِأَنَّهُ مَا مِنْ مَالٍ إِلَّا وَهُوَ عَظِيمٌ كَثِيرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا دُونَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ عَظِيمًا عِنْدَهُ ؛ لِفَقْرِ نَفْسِهِ وَدَنَاءَتِهَا ، وَمَا ذَكَرُوهُ فَلَيْسَ فِيهِ تَحْدِيدٌ لِلْكَثِيرِ ، وَكَوْنُ مَا ذَكَرُوهُ كَثِيرًا لَا يَمْنَعُ الْكَثْرَةَ فِيمَا دُونَهُ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ <sup>(٢٦)</sup> . فَلَمْ يَنْصَرِفْ إِلَى ذَلِكَ ، وَقَالَ : ﴿ كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةً كَثِيرَةً ﴾ <sup>(٢٧)</sup> . فَلَمْ يُحْمَلْ عَلَى ذَلِكَ . وَالْحُكْمُ فِيمَا إِذَا قَالَ : عَظِيمٌ جَدًّا ، أَوْ عَظِيمٌ عَظِيمٌ . كما لو لم يَقُلْهُ ؛ لِمَا قَرَّرْنَاهُ .

**فصل :** وإن قال : له عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ مَالٍ فَلَانٍ . فَفَسَّرَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْهُ عَدَدًا أَوْ قَدْرًا ، لَزِمَهُ أَكْثَرُ مِنْهُ ، وَتَفَسَّرَ الزِّيَادَةُ بِأَيِّ شَيْءٍ أَرَادَ ، وَلَوْ حَبَّةً أَوْ أَقْلًا . وإن قال : مَا عَلِمْتُ لِفُلَانٍ أَكْثَرَ مِنْ كَذَا وَكَذَا <sup>(٢٨)</sup> . وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِأَكْثَرٍ مِنْهُ ، لَمْ يَلْزِمَهُ أَكْثَرُ مِمَّا اعْتَرَفَ بِهِ ؛ لِأَنَّ مَبْلَغَ الْمَالِ حَقِيقَةً لَا يُعْرَفُ فِي الْأَكْثَرِ ، وَقَدْ يَكُونُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، فَيَمْلِكُ مَا لَا يَعْرِفُهُ

(٢٥) سورة التوبة ٢٥ .

(٢٦) سورة الأحزاب ٤١ .

(٢٧) سورة البقرة ٢٤٩ .

(٢٨) في م : « أَوْ كَذَا » .



المُقَرَّر ، فكان المَرَجُّعُ إلى ما اعتَقَدَه المُقَرَّرُ مع يَمِينِهِ ، إذا ادَّعى عليه أَكْثَرُ منه . وإن فَسَّرَهُ بأَقَلِّ من مَالِهِ ، مع عِلْمِهِ بمَالِهِ ، لم يَقْبَلْ . وقال أَصْحَابُنَا : يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ . وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ ، سواءَ عَلِمَ مَالُ فُلَانٍ أو جَهْلُهُ ، أو ذَكَرَ قَدْرَهُ أو لم يَذْكُرْهُ ، أو قاله عَقِيبَ الشَّهَادَةِ بِقَدْرِهِ أَوَّلًا<sup>(٢٩)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْهُ بَقَاءً أو مَنَفَعَةً أو بَرَكَتَةً ، لِكَوْنِهِ مِنَ الْحَلَالِ ، أو لِأَنَّهُ فِي الذِّمَّةِ . قال القاضي : ولو قال : لِي عَلَىكَ أَلْفُ دِينَارٍ . فقال : لَكَ عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ . لم يَلْزِمُهُ أَكْثَرُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ أَكْثَرُ مُبْهَمَةٌ ، لِاحْتِمَالِهَا مَا ذَكَرْنَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَكْثَرُ مِنْهُ فُلُوسًا ، أو حَبَّ حِنْطَةٍ أو شَعِيرٍ أو دُخْنٍ ، فَرَجَعَ فِي تَفْسِيرِهَا إِلَيْهِ . وهذا بَعِيدٌ ؛ فَإِنَّ لَفْظَةَ أَكْثَرُ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ حَقِيقَةً فِي الْعَدَدِ ، أو فِي الْقَدْرِ ، وَتُنْصَرَفُ إِلَى جِنْسٍ مَا أُضِيفَ أَكْثَرُ إِلَيْهِ ، لَا يُفْهَمُ فِي الْإِطْلَاقِ غَيْرُ ذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٣٠)</sup> . وَأَخْبَرَ عَنِ الذِّي قَالَ : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾<sup>(٣١)</sup> . ﴿ وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا ﴾<sup>(٣٢)</sup> . وَالْإِقْرَارُ يُؤْخَذُ فِيهِ بِالظَّاهِرِ دُونَ مُطْلَقِ الْاحْتِمَالِ ، وَلِهَذَا لَوْ أَقَرَّ بِدَرَاهِمٍ ، لَزِمَهُ أَقَلُّ الْجَمْعِ جِيَادًا صِحَاحًا وَارِثَةً حَالَةً . وَلَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ دَرَاهِمٌ . لم يَقْبَلْ تَفْسِيرُهَا بِالْوَدِيعَةِ . وَلَوْ رَجَعَ إِلَى مُطْلَقِ الْاحْتِمَالِ لَسَقَطَ الْإِقْرَارُ . وَاحْتِمَالُ مَا ذَكَرُوهُ أَبْعَدُ مِنْ هَذِهِ الْاحْتِمَالَاتِ الَّتِي لَمْ يَقْبَلُوا تَفْسِيرَهَا بِهَا ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَى هَذَا .

**فصل :** ولو قال : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ ، إِلَّا شَيْئًا . قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِأَكْثَرِ مِنْ خَمْسِمِائَةٍ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ يَحْتَمِلُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ . فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى مَا دُونَ النِّصْفِ . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : إِلَّا قَلِيلًا ؛ لِأَنَّهُ / مُبْهَمٌ ، فَأَشْبَهَ قَوْلَهُ : إِلَّا شَيْئًا . وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ مُعْظَمُ أَلْفٍ ، أو جُلُّ أَلْفٍ ، أو قَرِيبٌ مِنْ أَلْفٍ . لَزِمَهُ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ الْأَلْفِ ، وَيَحْلِفُ عَلَى الزِّيَادَةِ إِنْ ادَّعَيْتَ عَلَيْهِ .

(٢٩) سقط من : ب .

(٣٠) سورة غافر ٨٢ .

(٣١) سورة الكهف ٣٤ .

(٣٢) سورة سبأ ٣٥ .

**فصل :** وإن قال : له عَلَى كذا . ففيه ثلاث مسائل ؛ أحدها ، أن يقول : كذا . بغير تَكْرِيرٍ ولا عَطْفٍ . الثانية ، أن يُكْرَّرَ بغيرِ عَطْفٍ . الثالثة ، أن يَعْطِفَ ، فيقول : كذا وكذا . فأما الأولى ، فإذا قال : له عَلَى<sup>(٣٣)</sup> كذا دِرْهَمٍ . لم يَحُلْ من أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ ؛ أحدها ، أن يقول : له عَلَى كذا دِرْهَمٍ . بِالرَّفْعِ ، فَيَلْزِمُهُ دِرْهَمٌ . وَتَقْدِيرُهُ شَيْءٌ هُوَ دِرْهَمٌ ، فَجَعَلَ الدَّرْهَمَ بَدَلًا من كذا . الثاني ، أن يقول : دِرْهَمٍ . بِالْجَرِّ ، فَيَلْزِمُهُ جُزْءٌ دِرْهَمٍ ، يُرْجَعُ في تَفْسِيرِهِ إِلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ جُزْءٌ دِرْهَمٍ ، أَوْ بَعْضُ دِرْهَمٍ . وَيَكُونُ كذا كِنَايَةً عَنْهُ . الثالث ، أن يقول : دِرْهَمًا . بِالنَّصْبِ ، فَيَلْزِمُهُ دِرْهَمٌ ، وَيَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى التَّفْسِيرِ ، وَهُوَ التَّمْيِيزُ . وَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ : هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْقَطْعِ ، كَأَنَّهُ قَطَعَ مَا ابْتَدَأَ بِهِ ، وَأَقَرَّ بِدِرْهَمٍ . وَهَذَا عَلَى قَوْلِ نَحْوَةِ الْكُوفَةِ . الرَّابِعُ ، أن يَذْكُرَهُ بِالْوَقْفِ ، فَيُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِجُزْءٍ دِرْهَمٍ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٣٤)</sup> يَجُوزُ أن يَكُونَ اسْقَاطُ حَرَكَةِ الْجَرِّ لِلْوَقْفِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَلْزِمُهُ دِرْهَمٌ فِي الْحَالَاتِ كُلِّهَا . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَلَنَا ، أَنَّ « كذا » اسْمٌ مُبْهَمٌ ، فَصَحَّ<sup>(٣٥)</sup> تَفْسِيرُهُ بِجُزْءٍ دِرْهَمٍ فِي حَالِ الْجَرِّ وَالْوَقْفِ .

المسألة الثانية ، إذا قال : كذا كذا . بغير عَطْفٍ ، فَالْحُكْمُ فِيهَا<sup>(٣٥)</sup> كَالْحُكْمِ فِي « كذا » بغير تَكْرَارٍ سِوَاءَ ، لَا يَتَغَيَّرُ الْحُكْمُ . وَلَا يَقْتَضِي تَكْرِيرُهُ الزِّيَادَةَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : شَيْءٌ شَيْءٌ<sup>(٣٦)</sup> . وَلِأَنَّهُ إِذَا قَالَهُ بِالْجَرِّ ، احْتَمَلَ أن يَكُونَ قد أَضَافَ جُزْءًا إِلَى جُزْءٍ ، ثُمَّ أَضَافَ الْجُزْءَ الْآخَرَ إِلَى الدَّرْهَمِ ، فَقَالَ : نِصْفُ تُسْعِ دِرْهَمٍ . وَهَكَذَا لو قَالَ : كذا كذا كذا . لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أن يُرِيدَ ثَلَاثَ خُمُسِ دِرْهَمٍ ، وَنَحْوَهُ .

المسألة الثالثة ، إذا عَطَفَ ، فَقَالَ : كذا وكذا دِرْهَمٍ . بِالرَّفْعِ ، لَزِمَهُ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ ؛

(٣٣) سقط من : الأصل ، م .

(٣٤) في الأصل ، م زيادة : « لا » .

(٣٥-٣٥) سقط من : الأصل .

(٣٦) سقط من : ا ، ب ، م .

لأنه ذكر شيئين ، ثم أبدل منهما درهماً ، فصار كأنه قال : هما درهم . وإن قال : درهماً . بالنصب ، ففيه ثلاثة أوجه ؛ أحدها ، يلزمه درهم واحد . وهو قول أبي عبد الله ابن حامد ، والقاضي ؛ لأن « كذا » يحتمل أقل من درهم ، فإذا عطف عليه مثله ، ثم فسرها بدرهم واحد ، جاز ، وكان كلاماً صحيحاً . وهذا يحكى قولاً للشافعي . والوجه الثاني ، يلزمه درهمان . وهو اختيار أبي الحسن التميمي ؛ لأنه ذكر جملتين ، فإذا فسّر ذلك بدرهم عاد التفسير إلى كل واحدة منهما ، كقوله : عشرون درهماً . يعود التفسير إلى العشرين ، وكذا ههنا . وهذا يحكى قولاً ثانياً للشافعي . والوجه الثالث ، يلزمه أكثر من درهم . ولعله ذهب إلى أن الدرهم تفسير للجمله التي تليها ، فيلزمه بها درهم ، والأولى باقية على إبهامها ، فيرجع<sup>(٣٧)</sup> في تفسيرها إليه . وهذا يشبه مذهب التميمي . وقال محمد بن الحسن : إذا قال : كذا درهماً . لزمه عشرون درهماً ؛ لأنه أقل عدد يفسر بالواحد المنصوب . وإن قال : كذا كذا درهماً . لزمه أحد عشر درهماً ؛ لأنه أقل عدد<sup>(٣٨)</sup> مركب يفسر بالواحد المنصوب . وإن قال : كذا وكذا درهماً . لزمه أحد وعشرون درهماً<sup>(٣٩)</sup> ؛ لأنه أقل عدد<sup>(٤٠)</sup> عطف<sup>(٤١)</sup> بعضه على بعض يفسر بذلك ، وإن قال : كذا درهم . بالجذر ، لزمه مائة درهم<sup>(٤٢)</sup> ؛ لأنه أقل عدد يضاف إلى الواحد . وحكى عن أبي يوسف ، أنه إذا قال : كذا كذا ، أو كذا وكذا . يلزمه بهما أحد عشر درهماً . ولنا ، أنه يحتمل ما قلنا ، ويحتمل ما قالوه ، فوجب المصير إلى ما قلنا ؛ لأنه اليقين ، وما زاد مشكوك فيه ، فلا يجب بالشك ، كما لو قال : على دراهم . لم يلزمه إلا أقل الجمع ، ولا يلزم كثرة الاستعمال ، فإن اللفظ إذا كان حقيقة في الأمرين ، جاز التفسير بكل واحد منهما . وعلى ما ذكره محمد يكون

(٣٧) في ب : « فرجع » .

(٣٨-٣٨) سقط من : ب .

(٣٩) سقط من : ا ، ب ، م .

(٤٠) في ب : « يعطف » .

(٤١) سقط من : ا ، ب .



اللفظ المفرد موجبا لأكثر من المكرر ، فإنه يجب بالمفرد عشرون ، وبالمكرر (٤٢) أحد عشر ، ولا نعرف لفظا مفردا متناولا لعدد صحيح يلزم به أكثر مما يلزم بمكرره .

**فصل : ولو قال : غصبتك ، أو غبتك . لم يلزمه شيء ؛ لأنه قد يغصبه نفسه ، ويغبنه في غير المال . وإن قال : غصبتك شيئا . وفسره بغصب نفسه ، لم يقبل ؛ لأنه جعل له مفعولين ، فجعله المفعول الأول وشيئا المفعول الثاني ، ويجب أن يكون الثاني غير الأول . وإن فسره بمال ، قبل وإن قل ، وإن فسره بكلب ، أو جلد ميتة ، أو سرجين (٤٣) يتنفع به ، قبل ؛ لأنه قد يقهره فيأخذه منه . وإن فسره بما لا تنفع فيه ، أو بما لا يباح الانتفاع به ، لم يقبل ؛ لأن أخذ ذلك ليس بغصب .**

**فصل : وتقبل الشهادة على الإقرار بالمجهول ؛ لأن الإقرار به صحيح ، وما كان صحيحا في نفسه ، صحت الشهادة به ، كالمعلوم .**

**٨٥٥ - مسألة ؛ قال : ( ولو قال : له عندي رهن . فقال المالك : ودیعة : كان القول قول المالك ) .**

إنما قدم قول المالك ؛ لأن العين ثبتت له بالإقرار ، وادعى المقر ديننا لا يعترف له به ، والقول قول المنكر . ولأنه أقر بمال لغيره ، وادعى أن له به (١) تعلقا (٢) ، فلم يقبل ، كما لو ادعاه بكلام منفصل . وكذلك لو أقر له بدار ، وقال : استأجرتها . أو بثوب وادعى أنه قصره ، أو خاطه بأجر يلزم المقر له ، لم يقبل ؛ لأنه مدع على غيره حقا ، فلا يقبل قوله إلا ببينة . وكذلك لو قال : هذه الدار له ، ولي سكنها سنة .

**فصل : وإن قال : لك على ألف من ثمن مبيع لم أقبضه . فقال المدعى عليه : بل لي عليك ألف ، ولا شيء لك عندي . فقال أبو الخطاب : فيه وجهان ؛ أحدهما ،**

(٤٢) في الأصل ، ١ ، م : « وبالمركب » .

(٤٣) السرجين : الزبل .

(١) في ب : « عليه » .

(٢) في م : « تعلقا » .

القول قول المقر له ؛ لأنه اعترف له بالآلف ، وادّعى عليه مبيعاً ، فأشبه ما إذا قال : هذا رهن . فقال المالك : ودیعة . أو له على ألف ولى عنده مبيع لم أقبضه . والثاني ، القول قول المقر . قال القاضي : هو قياس المذهب . وهو قول الشافعي ، وأبي يوسف ؛ لأنه أقر بحق في مقابلة حق له ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر ، فإذا لم يسلم له ماله ، لم يسلم للمقر له ما عليه ، كما لو قال لرجل : بعثك هذا العبد بالآلف . قال : بل ملكتيه بغير شيء . وفارق ما لو قال له : عندي رهن . فقال المالك : بل ودیعة ؛ لأن الدين ينفك عن الرهن . ولو قال السيد لعبيده : بعثك نفسك بالآلف . فأنكر العبد . عتق ، ولا شيء للمقر ؛ لأن العتق ينفك عن الثمن . ولا فرق بين أن يقول : لم أقبضه . منفصلاً أو متصلاً . فلو قال : له على ألف من ثمن مبيع . ثم سكّت ، ثم قال : لم أقبضه . فيقبل قوله ، كما لو كان متصلاً ؛ لأن إقراره تعلق بالمبيع ، والأصل عدم القبض ، فقبل قوله فيه . فأمّا إن قال : على ألف . ثم سكّت ، ثم قال : من ثمن مبيع . لم يقبل ؛ لأنه فسر إقراره بما يسقط وجوب تسليمه بكلام منفصل ، فلم يقبل ، كما لم<sup>(٣)</sup> يقبل لو قال : له على ألف . ثم سكّت ، ثم قال : مؤجل .

**فصل : وإذا قال : بعثك / جاريتي هذه . قال : بل زوجتنيها . فلا يخلو ؛ إمّا أن يكون اختلافهما قبل نقد الثمن أو بعده ، وقبل الاستيلاء أو بعده ، فإن كان بعد اعتراف البائع بقبض الثمن ، فهو مقر بها لمُدّعي الزوجية ؛ لأنه يدّعي عليه شيئاً ، والزوج ينكر أنها ملكه ، ويدّعي حلّها له<sup>(٤)</sup> بالزوجية ، فيثبت الحل ؛ لاتفاقهما عليه ، ولا تُردُّ إلى البائع لاتفاقهما على أنه لا يستحق أخذها . وإن كان قبل قبض الثمن وبعد الاستيلاء ، فالبائع يقر أنها صارت أم ولد ، وولدها حر ، وأنه لا مهر له ، ويدّعي الثمن ، والمشتري ينكر ذلك كله ، فيحكم بحررية الولد ؛ لإقرار من ينسب إليه ملكه بحرريته ، ولا ولاء عليه ؛ لإعترافه بأنه حر الأصل ، ولا تُردُّ الأمة إلى البائع ؛ لإقراره**

(٣) سقط من : الأصل ، ١ .

(٤) سقط من : ١ .

بأنها أم ولد ، ولا يجوز نقل الملك فيها ، ويخلف المشتري أنه ما اشتراها ، ويسقط عنه ثمنها إلا قدر المهر ؛ فإنه يجب لإتفاقيهما على وجوبه ، وإن اختلفا في سببه . وهذا قول بعض أصحاب الشافعي . وقال بعضهم : يتحالفان ، ولا يجب مهر ولا ثمن . وهو قول القاضي ، إلا أنه لا يجعل على البائع يميناً ؛ لأنه لا يرى اليمين في إنكار النكاح ، ونفقة الولد على أبيه ؛ لأنه حر ، ونفقة الأمة على زوجها ؛ لأنه إما زوج وإما سيد ، وكلاهما سبب لوجوب النفقة . وقال القاضي : نفقتها في كسبها ، فإن كان فيه فضل فهي موقوفة ؛ لأننا أزلنا عنها ملك السيد ، وأثبتنا لها حكم الاستيلاد . فإن ماتت وتركته مالا ، فللبائع قدر ثمنها ؛ لأنه إما أن يكون صادقا فهو يستحق على المشتري ثمنها ، وتركته للمشتري ، والمشتري مقر للبائع بها ، فيأخذ منها قدر ما يدعيه . وإن كان كاذبا ، فهي ملكه ، وتركته كلها له ، فيأخذ منها قدر ما يدعيه ، وبقيته موقوفة<sup>(٥)</sup> . وإن مات بعد الوطء ، فقد مات حر ، فميراثها لولدها وورثتها ، فإن لم يكن لها وارث ، فميراثها موقوف ؛ لأن أحدا لا يدعيه ، وليس للسيد أن يأخذ منه قدر الثمن ؛ لأنه يدعي الثمن على الواطيء ، وليس ميراثها له ؛ لأنه قد مات قبلها . وإن كان اختلفا قبل الاستيلاد ، فعندى أنها تقر في يد الزوج ؛ لإتفاقيهما على حلها له ، واستحقاقه إمسакها ، وإنما اختلفا في السبب . ولا ترد إلى السيد ؛ لإتفاقيهما على تحريمها عليه . وللبائع أقل الأمرين من الثمن أو المهر ؛ لإتفاقيهما على استحقاقه لذلك . والأمر في الباطن على ذلك ؛ فإن السيد إن كان صادقا ، فالأمة حلال لزوجها بالبيع . وإن كان كاذبا ، فهي حلال له بالزوجية . والقدر الذي اتفقا عليه ، إن كان<sup>(٦)</sup> السيد صادقا ، فهو يستحقه ثمنا ، وإن كان كاذبا ، فهو يستحقه مهرا . وقال القاضي : يخلف الزوج أنه ما اشتراها ؛ لأنه منكر ، ويسقط عنه الثمن ، ولا يحتاج السيد إلى اليمين على نفي الزوجية ؛ لأنه لا يستخلف فيه . وعند الشافعي : يتحالفان

(٥) في ١ : « موقوف » .

(٦) سقط من : الأصل .



معا ، وَيَسْقُطُ الثَّمَنُ<sup>(٧)</sup> عَنْ الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْبَيْعِ مَا ثَبَتَ ، وَلَا يَجِبُ الْمَهْرُ ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَدْعِيهِ ، وَتُرَدُّ الْجَارِيَةُ إِلَى سَيِّدِهَا ، وَفِي كَيْفِيَّةِ رُجُوعِهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَرْجِعُ إِلَيْهِ ، فَيَمْلِكُهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، كَمَا يَرْجِعُ الْبَائِعُ فِي السَّلْعَةِ عِنْدَ فَلَسِ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ هُنَا قَدْ تَعَدَّرَ ، فَيَحْتَاجُ السَّيِّدُ أَنْ يَقُولَ : فَسَخْتُ الْبَيْعَ . وَتَعُودُ إِلَيْهِ مِلْكًا .  
والثَّانِي ، تَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ ؛ لِأَنَّ / الْمُشْتَرِي أَمْتَنَ مِنْ أَدَاءِ الثَّمَنِ مَعَ إِمْكَانِهِ . فَعَلَى هَذَا يَبِيعُهَا الْحَاكِمُ وَيُؤْفِقُ ثَمَنَهَا ، فَإِنْ كَانَ وَفَّقَ حَقَّهُ ، فَحَسَنٌ . وَإِنْ كَانَ دُونَهُ ، أَخَذَهُ ، وَإِنْ زَادَ ، فَالزِّيَادَةُ لَا يَدْعِيهَا أَحَدٌ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي يُقَرُّ بِهَا لِلْبَائِعِ ، وَالْبَائِعُ لَا يَدْعِي أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ ، فَهَلْ تُقَرُّ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي ، أَوْ تَرْجِعُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . فَإِنْ رَجَعَ الْبَائِعُ ، وَقَالَ : صَدَقَ خَصْمِي ، مَا بَعْتُهُ إِلَّا بِهَا ، بَلْ زَوَّجْتُهُ . لَمْ يُقْبَلْ فِي إِسْقَاطِ حُرِّيَةِ الْوَلَدِ ، وَلَا فِي اسْتِرْجَاعِهَا إِنْ صَارَتْ أُمًّا وَلَدًا ، وَقَبْلَ فِي إِسْقَاطِ الثَّمَنِ ، وَاسْتِحْقَاقِ الْمَهْرِ ، وَأَخِذَ زِيَادَةَ الثَّمَنِ ، وَاسْتِحْقَاقِ مِيرَاثِهَا وَمِيرَاثِ وَلَدِهَا . وَإِنْ رَجَعَ الزَّوْجُ ، ثَبَتَتْ الْحُرِّيَّةُ ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ الثَّمَنُ .

**فصل :** وَلَوْ أَقَرَّ رَجُلٌ بِحُرِّيَةِ عَبْدٍ ثُمَّ اشْتَرَاهُ ، أَوْ شَهِدَ رَجُلَانِ بِحُرِّيَةِ عَبْدٍ لِغَيْرِهِمَا فَرَدَّتْ شَهَادَتُهُمَا ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ أَحَدُهُمَا مِنْ سَيِّدِهِ ، عُتِقَ فِي الْحَالِ ؛ لِإِعْتِرَافِهِ بِأَنَّ الَّذِي اشْتَرَاهُ حُرٌّ ، وَيَكُونُ الْبَيْعُ صَحِيحًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ لَهُ<sup>(٨)</sup> بِرِقَّةً ، وَفِي حَقِّ الْمُشْتَرِي اسْتِنْقَازًا وَاسْتِخْلَاصًا ، فَإِذَا صَارَ فِي يَدِهِ<sup>(٩)</sup> ، حُكِمَ بِحُرِّيَّتِهِ ؛ لِإِقْرَارِهِ السَّابِقِ ، وَيَصِيرُ كَمَا لَوْ شَهِدَ رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، فَرَدَّ الْحَاكِمُ شَهَادَتَهُمَا ، فَدَفَعَا إِلَى الزَّوْجِ عَوَضًا لِيُخْلَعَهَا ، صَحَّ ، وَكَانَ فِي حَقِّهِ خُلْعًا صَحِيحًا ، وَفِي حَقِّهِمَا اسْتِخْلَاصًا ، وَيَكُونُ وَلَاؤُهُ مَوْقُوفًا ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَدْعِيهِ ، فَإِنَّ الْبَائِعَ يَقُولُ : مَا أَعْتَقْتُهُ . وَالْمُشْتَرِي يَقُولُ : مَا أَعْتَقْتُهُ . وَالْمُشْتَرِي يَقُولُ : مَا أَعْتَقْتُهُ إِلَّا الْبَائِعُ وَأَنَا اسْتِخْلَصْتُهُ . فَإِنْ مَاتَ وَخَلَفَ مَالًا ، فَرَجَعَ أَحَدُهُمَا عَنْ قَوْلِهِ ، فَلِمَالُ لَهُ ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا

(٧) فِي الْأَصْلِ : « الْبَيْعِينَ » .

(٨) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٩) فِي ١ : « يَدَيْهِ » .

يَدَّعِيهِ سِوَاهُ ، لَأَنَّ الرَّاجِعَ إِنْ كَانَ الْبَائِعُ ، فَقَالَ : صَدَقَ الْمُشْتَرِي ، كُنْتُ أَعْتَقْتُهُ .  
 فَالْوَلَاءُ لَهُ ، وَيَلْزَمُهُ رَدُّ الثَّمَنِ إِلَى الْمُشْتَرِي ؛ لِإِقْرَارِهِ بِبُطْلَانِ الْبَيْعِ ، وَإِنْ كَانَ الرَّاجِعُ  
 الْمُشْتَرِي ، قُبِلَ فِي الْمَالِ ؛ لَأَنَّ أَحَدًا لَا يَدَّعِيهِ سِوَاهُ ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي نَفْيِ الْحُرِّيَةِ ؛ لِأَنَّهَا  
 حَقٌّ لغيره . وَإِنْ رَجَعَا مَعًا ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُوقَفَ حَتَّى يَصْطَلِحَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لِأَحَدِهِمَا ،  
 وَلَا يَعْرِفُ عَيْنَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ يَحْلِفُ وَيَأْخُذُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ . وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ  
 وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَقْرُءُ فِي يَدِ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ  
 أَحَدِهِمَا ، فَهُوَ لَيِّبَتِ الْمَالِ ؛ لَأَنَّ أَحَدًا لَا يَدَّعِيهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَيِّبَتِ الْمَالِ عَلَى كُلِّ  
 حَالٍ ؛ لِذَلِكَ .

**فصل :** وَلَوْ أَقْرَأَ لِرَجُلٍ بَعِيدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ جَاءَ بِهِ ، وَقَالَ : هَذَا الَّذِي أَقْرَأْتُ <sup>(١)</sup> لَكَ  
 بِهِ . قَالَ : بَلْ هُوَ غَيْرُهُ . لَمْ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ إِلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِيهِ ، وَيَحْلِفُ الْمُقَرَّرُ أَنَّهُ  
 لَيْسَ لَهُ عِنْدَهُ عَبْدٌ سِوَاهُ . فَإِنْ رَجَعَ الْمُقَرَّرُ لَهُ ، فَادَّعَاهُ ، لَزِمَهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَازِعَ لَهُ  
 فِيهِ . وَإِنْ قَالَ الْمُقَرَّرُ لَهُ : صَدَقْتُ <sup>(٢)</sup> ، هَذَا لِي وَالَّذِي أَقْرَأْتُ بِهِ آخَرُ لِي عِنْدَكَ . لَزِمَهُ  
 تَسْلِيمُهُ هَذَا ، وَيَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْآخَرِ .

**٨٥٦ - مسألة :** قَالَ : ( وَلَوْ مَاتَ ، فَخَلَفَ وَلَدَيْنِ ، فَأَقْرَأَ أَحَدَهُمَا بِأَخٍ أَوْ  
 أُخْتٍ ، لَزِمَهُ أَنْ يُعْطِيَ الْفَضْلَ الَّذِي فِي يَدِهِ لِمَنْ أَقْرَأَ لَهُ بِهِ <sup>(١)</sup> )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ أَحَدَ الْوَارِثَيْنِ إِذَا أَقْرَأَ بَوَارِثَ ثَالِثٍ ، مُشَارِكًا لهما فِي الْمِيرَاثِ ، لَمْ يَثْبُتِ  
 النَّسَبُ بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ لَا يَتَّبَعُ ، فَلَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتُهُ فِي حَقِّ الْمُقَرَّرِ دُونَ  
 الْمُنْكَرِ ، وَلَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتُهُ فِي حَقِّهِمَا ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مُنْكَرٌ ، وَلَمْ تُوجَدْ شَهَادَةُ يَثْبُتُ بِهَا  
 النَّسَبُ ، وَلَكِنَّهُ يُشَارِكُ الْمُقَرَّرَ فِي الْمِيرَاثِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا  
 يُشَارِكُهُ . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : لَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى يُقْرَأُوا جَمِيعًا ؛

(١٠-١٠) سقط من : ب .

(١) سقط من : أ ، ب .

لأنه لم يثبت نسبه / ، فلا يرث ، كما لو أقر بنسب معروف النسب . ولنا ، أنه أقر بسبب مال لم يحكم ببطلانه ، فلزمه المال ، كما لو أقر ببيع أو أقر بدين ، فأنكر<sup>(٢)</sup> الآخر . وفارق ما إذا أقر بنسب معروف النسب ؛ فإنه محكوم ببطلانه . ولأنه يقر له بمال يدعيه المقر له ، ويجوز أن يكون له ، فوجب الحكم له به ، كما لو أقر بدين على أبيه ، أو أقر له وصية ، فأنكر سائر الورثة . إذا ثبت هذا ، فإن الواجب له فضل ما في يد المقر عن ميراثه . وبهذا قال ابن أبي ليلى ، ومالك ، والثوري ، والحسن بن صالح ، وشريك ، ويحيى بن آدم ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة : إذا كان اثنان ، فأقر أحدهما بأخ ، لزمه دفع نصف ما في يده ، وإن أقر بأخت ، لزمه ثلث ما في يده ؛ لأن<sup>(٣)</sup> المنكر<sup>(٤)</sup> أخذ ما لا يستحقه من التركة ، فصار كالغاصب ، فيكون الباقي بينهما ، كما لو غصب بعض التركة أجنبي . ولأن الميراث يتعلق ببعض التركة ، كما يتعلق بجميعها ، فإذا هلك بعضها ، أو غصب ، تعلق الحق بباقيها ، والذي في يد المنكر كالمغصوب ، فيقتسمان الباقي بالسوية ، كما لو غصبه أجنبي . ولنا ، أن التركة بينهم أثلاثا ، فلا يستحق مما في يده إلا الثلث ، كما لو ثبت نسبه بيينة . ولأنه إقرار بحق يتعلق بحصته وحصّة أخيه ، فلا يلزمه أكثر مما يخصه ، كالإقرار بالوصية<sup>(٥)</sup> ، وكالإقرار أحد الشريكين على مال الشراكة بدين . ولأنه لو شهد معه بالنسب أجنبي ثبت ، ولو لزمه أكثر من حصته لم تقبل شهادته ؛ لكونه يجربها نفعا ، لكونه يسقط عن نفسه بعض ما يستحقه عليه ، ولأنه حق لو ثبت بيينة لم يلزمه إلا قدر حصته ، فإذا ثبت بالإقرار لم يلزمه أكثر من ذلك ، كالوصية . وفارق ما إذا غصب بعض التركة وهما اثنان ، لأن كل واحد منهما يستحق النصف من كل جزء من التركة ، وههنا يستحق الثلث

(٢) في ١ : « فأنكره » .

(٣) في م : « لأنه » .

(٤) سقط من : م .

(٥) في ب : « والوصية » .



« من كل جزء من التركة »<sup>(٦)</sup> . ولأصحاب الشافعي فيما إذا كان المقر صادقا فيما بينه وبين الله تعالى ، هل يلزمه أن يدفع إلى المقر له نصيبه ؟ على وجهين ؛ أحدهما ، يلزمه . وهو الأصح ، وهل يلزمه أن يدفع إليه نصف ما في يده أو ثلثه ؟<sup>(٧)</sup> فيه وجهان<sup>(٨)</sup> .

**فصل :** وإن أقر جميع الورثة بنسب من يشاركهم في الميراث ، ثبت نسبهم ، سواء كان الورثة واحدا أو جماعة ، ذكرًا أو أنثى . وهذا قال الشافعي ، وأبو يوسف ، وحكاؤه عن أبي حنيفة ؛ لأن الوارث يقوم مقام الميت في ميراثه ، ودْيُونِهِ ، والدْيُونِ التي عليه ، وبيناته ، ودعاويه ، والأيمان التي له وعليه<sup>(٩)</sup> ، وكذلك في النسب . وقد روت عائشة ، أن سعد بن أبي وقاص اختصم هو وعبد بن زمعة في ابن أمة زمعة ، فقال سعد : أوصاني أخي عتبة إذا قدمت مكة أن أنظر إلى ابن أمة زمعة ، وأقبضه ، فإنه ابني . فقال عبد بن زمعة : هو<sup>(١٠)</sup> أخي ، وابن وليدة أبي ، ولد على فراشه . فقال رسول الله ﷺ : « هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » . فقضى به لعبد بن زمعة . وقال : « احتجبي منه يا سودة »<sup>(١١)</sup> . والمشهور عن أبي حنيفة أنه لا يثبت إلا بإقرار / ١٩٧/٤ ظ

(٦-٦) في ١ ، ب : « فافترقا » .

(٧-٧) في م : « على وجهين » .

(٨) سقطت الواو من : م .

(٩) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(١٠) أخرجه البخاري ، في : باب تفسير المشبهات ، وباب شراء المملوك من الحرى وهبته وعتقه ، من كتاب البيوع ، وفي : باب دعوى الوصي للميت ، من كتاب الخصومات ، وفي : باب أم الولد ، من كتاب العتق ، وفي : باب قول الموصي تعاهد ولدي ... ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب وقال الليث ... ، من كتاب المغازي ، وفي : باب الولد للفراش ، وباب من ادعى أخا أو ابن أخ ، من كتاب الفرائض ، وفي : باب للعاهر الحجر ، من كتاب الحدود ، وفي : باب من قضى له بحق أخيه ... ، من كتاب الأحكام . صحيح البخاري ٣ / ٧٠ ، ١٠٦ ، ١٦١ ، ٤ / ٤ ، ٥ / ١٩٢ ، ٨ / ١٩١ ، ١٩٤ ، ٢٠٥ ، ٩ / ٩٠ . ومسلم ، في : باب الولد للفراش وتوقى الشبهات ، من كتاب الرضاع . صحيح مسلم ٢ / ١٠٨٠ ، ١٠٨١ . وأبو داود ، في : باب الولد للفراش ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ / ٥٢٨ ، ٥٢٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن الولد للفراش ، من أبواب الرضاع ، وفي : باب ما جاء لا وصية لوارث ، من أبواب الوصايا . عارضة الأحوذى ٥ / ١٠٢ ، ١٠٣ ، ٨ / ٢٧٥ ، ٢٧٨ . والنسائي ، في : باب إلحاق الولد بالفراش ... ، وباب فراش الأمة ، من كتاب الطلاق . المجتبى ٦ / ١٤٨ ، =

رَجُلَيْنِ ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِإِقْرَارِ اثْنَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ النَّسَبَ عَلَى غَيْرِهِ ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ الْعَدَدُ ، كَالشَّهَادَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَقٌّ يَثْبُتُ بِالْإِقْرَارِ ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ الْعَدَدُ ، كَالَّذِينَ . وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ لَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَدَالَةُ ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ الْعَدَدُ فِيهِ ، كِإِقْرَارِ الْمَوْرُوثِ ، وَاعْتِبَارُهُ بِالشَّهَادَةِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ اللَّفْظُ وَلَا الْعَدَالَةُ ، وَيَبْطُلُ بِالْإِقْرَارِ بِالَّذِينَ <sup>(١١)</sup> .

**فصل في شروط الإقرار بالنسب :** لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ خَاصَّةً ، أَوْ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ ، فَإِنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ ، مِثْلُ أَنْ يُقَرَّ بَوْلَدٍ ، اعْتَبِرَ فِي ثُبُوتِ نَسَبِهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ الْمُقَرُّ بِهِ مَجْهُولَ النَّسَبِ ، فَإِنْ كَانَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ نَسَبَهُ الثَّابِتَ مِنْ غَيْرِهِ ، وَقَدْ لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ انْتَسَبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ، أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ <sup>(١٢)</sup> . الثَّانِي ، أَنْ لَا يُنَازَعَهُ فِيهِ مُنَازَعٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَازَعَهُ فِيهِ غَيْرُهُ تَعَارَضَا ، فَلَمْ يَكُنْ إِلْحَاقُهُ بِأَحَدِهِمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ . الثَّالِثُ ، أَنْ يُمَكِّنَ صِدْقُهُ ، بِأَنْ يَكُونَ الْمُقَرُّ بِهِ

= ١٤٩ . وابن ماجه ، في : باب الولد للفراس وللعاشر الحجر ، من كتاب النكاح ، وفي : باب لا وصية لوارث ، من كتاب الوصايا . سنن ابن ماجه ١ / ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٢ / ٩٠٥ . والدارمي ، في : باب الولد للفراس ، من كتاب النكاح . وفي : باب في ميراث ولد الزنا ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ١٥٢ ، ٣٨٩ . والإمام مالك ، في : باب القضاء بإلحاق الولد بأبيه ، من كتاب الأفضية . الموطأ ٢ / ٧٣٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٧ ، ١٢٩ ، ٢٠٠ ، ٢٢٦ ، ٢٣٧ .

(١١) في ب : « وبالدين » .

(١٢) أخرجه البخاري ، في : باب حرم المدينة ، من كتاب فضائل المدينة ، وفي : باب ذمة المسلمين وجوارهم ... ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ٣ / ٢٦ ، ٤ / ١٢٢ . ومسلم ، في : باب تحريم تولي العتيق غير مواليه ، من كتاب العتق . صحيح مسلم ٢ / ١١٤٧ . وأبو داود في : باب في الرجل ينتمى إلى غير مواليه ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٦٢٣ ، ٦٢٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء لا وصية لوارث ، من أبواب الوصايا ، وفي : باب ما جاء في من تولي غير مواليه ... ، من أبواب الولاء . عارضة الأحوذى ٨ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٧ . وابن ماجه ، في : باب من ادعى إلى غير أبيه ... ، من كتاب الحدود ، وفي : باب لا وصية لوارث ، من كتاب الوصايا . عارضة الأحوذى ٢ / ٨٧٠ ، ٩٠٥ . والدارمي ، في : باب في الذي ينتمى إلى غير مواليه ، من كتاب السير ، وفي : باب من ادعى إلى غير أبيه ، من كتاب الفرائض ، سنن الدارمي ٢ / ٢٤٤ ، ٣٤٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٢٨ ، ٤ / ٢٣٩ .

يَحْتَمِلُ أَنْ يُؤَلَّدَ لِمِثْلِهِ . الرابع ، أن يكون مِمَّنْ لَا قَوْلَ لَهُ ، كَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ ، أَوْ يُصَدَّقُ الْمُقَرَّرُ إِنْ كَانَ ذَا قَوْلٍ ، وَهُوَ الْمُكَلَّفُ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ ، لَمْ يُعْتَبَرْ تَصَدِيقُهُ . فَإِنْ كَبِرَ وَعَقَلَ ، فَأُنْكِرَ ، لَمْ يُسْمَعْ إِنْكَارُهُ ؛ لِأَنَّ نَسَبَهُ ثَابِتٌ ، وَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى مَنْ ادَّعَى مِلْكَ عَبْدٍ صَغِيرٍ فِي يَدِهِ ، وَثَبَّتَ بِذَلِكَ مِلْكُهُ ، فَلَمَّا كَبِرَ جَحَدَ ذَلِكَ . وَلَوْ طَلَبَ إِخْلَافَهُ عَلَى ذَلِكَ ، لَمْ يُسْتَحْلَفْ ؛ لِأَنَّ الْأَبَ لَوْ عَادَ فَجَحَدَ النَّسَبَ ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ . وَإِنْ اعْتَرَفَ إِنْسَانٌ بِأَنَّ هَذَا أَبُوهُ ، فَهُوَ كاعْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ ابْنُهُ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ إِقْرَارًا عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ ، كإِقْرَارِ بَأَخٍ ، اعْتَبِرَ فِيهِ الشُّرُوطُ الْأَرْبَعَةُ ، وَشَرَطُ خَامِسٌ ، وَهُوَ كَوْنُ الْمُقَرَّرِ جَمِيعَ الْوَرَثَةِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُقَرَّرُ زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً لَا وَارِثَ مَعَهُمَا ، لَمْ يَثْبُتِ النَّسَبُ بِإِقْرَارِهِمَا ؛ لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ لَا يَرِثُ الْمَالَ كُلَّهُ ، وَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ الْإِمَامُ مَعَهُ ، ثَبَّتَ النَّسَبُ ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْمُسْلِمِينَ ، فِي مُشَارَكَةِ الْوَارِثِ وَأَخْذِ الْبَاقِي . وَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ بِنْتًا أَوْ أُخْتًا أَوْ أُمًّا أَوْ ذَا فَرْضٍ يَرِثُ جَمِيعَ الْمَالِ بِالْفَرْضِ وَالرَّدِّ ، ثَبَّتَ النَّسَبُ بِقَوْلِهِ ، كَالابْنِ ؛ لِأَنَّهُ يَرِثُ الْمَالَ كُلَّهُ . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ : لَا يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ النَّسَبُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى الرَّدَّ ، وَيَجْعَلُ الْبَاقِيَ لِبَنَاتِ الْمَالِ . وَلَهُمْ فِيهَا إِذَا وَافَقَهُ الْإِمَامُ فِي الْإِقْرَارِ وَجْهَانِ . وَهَذَا مِنْ فُرُوعِ الرَّدِّ ، وَيُذَكَّرُ فِي مَوْضِعِهِ . وَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ وَأُخْتُ ، أَوْ أُخْتُ وَزَوْجٌ ، ثَبَّتَ النَّسَبُ بِقَوْلِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا يَأْخُذَانِ الْمَالَ كُلَّهُ . وَإِذَا أَقَرَّ بِابْنِ ابْنِهِ ، وَابْنَتُهُ مَيِّتٌ ، اعْتَبِرَ<sup>(١٣)</sup> فِيهِ الشُّرُوطُ الَّتِي تُعْتَبَرُ فِي الْإِقْرَارِ بِالْأَخِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَقَرَّ بِعَمٍّ وَهُوَ ابْنُ جَدِّهِ ، فَعَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْوَلَدَيْنِ غَيْرَ وَارِثٍ ، لَكَوْنِهِ رَقِيقًا ، أَوْ مُخَالِفًا لِدِينِ مَوْرُوثِهِ ، أَوْ قَاتِلًا ، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ ، وَثَبَّتَ النَّسَبُ بِقَوْلِ الْآخَرِ وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَحُوزُ جَمِيعَ الْمِيرَاثِ . ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُقَرَّرُ بِهِ يَرِثُ ، شَارَكَ الْمُقَرَّرُ فِي الْمِيرَاثِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ وَارِثٍ ، لَوْجُودِ أَحَدِ الْمَوَارِثِ فِيهِ ، ثَبَّتَ نَسَبُهُ وَلَمْ يَرِثْ ؛ وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُقَرَّرُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا .

(١٣) فِي ١ : « اعْتَبِرَتْ » .



**فصل :** وإن كان أحد / الوارثين غير مكلف ، كالصبي والمجنون ، فأقر المكلف بأخ ثالث ، لم يثبت النسب بإقراره ؛ لأنه لا يحوز الميراث كله . فإن بلغ الصبي ، أو أفاق المجنون ، فأقر به أيضا ، ثبت نسبه ؛ لإتفاق جميع الورثة عليه . وإن أنكر ، لم يثبت النسب . وإن ماتا قبل أن يصيرا مكلفين ، ثبت نسب المقر به ؛ لأنه وجد الإقرار من جميع الورثة ، فإن المقر به <sup>(١٤)</sup> صار جميع الورثة . ولو كان الوارثان بالغين عاقلين ، فأقر به أحدهما وأنكر الآخر ، ثم مات المنكر وورثه المقر ، ثبت نسب المقر به ؛ لأن المقر <sup>(١٥)</sup> صار جميع الورثة ، فأشبهه مالو أقر به ابتداء بعد موت أخيه ، وكألو كان شريكه في الميراث غير مكلف . وفيه وجه آخر ، أنه لا يثبت النسب ؛ لأنه أنكره بعض الورثة ، فلم يثبت نسبه ، كما لو لم يمت ، بخلاف ما إذا كان شريكه غير مكلف ، فإنه <sup>(١٦)</sup> لم ينكره وارث . وهذا فيما إذا كان المقر يحوز جميع الميراث بعد الميِّت ، فإن كان للميِّت وارث سواه ، أو من يشاركه في الميراث ، لم يثبت النسب بقول الباقي منهما ، وجهها واحدا ؛ لأنه ليس كل الورثة ، ويقوم وارث الميِّت الثاني مقامه ، فإذا وافق المقر في إقراره ثبت النسب ، وإن خالفه لم يثبت كالموروث . وإن خلف ولدين ، فأقر أحدهما بأخ ، وأنكره الآخر ، ثم مات المنكر ، وخلف ابنا ، فأقر بالذي أنكره أبوه ، ثبت نسبه ؛ لإقرار جميع الورثة به . ويحتمل أن لا يثبت ؛ لأنكار الميِّت له .

**فصل :** وإذا أقر الوارث بمن يحجبه ، كأخ أقر بابن للميِّت ، وأخ من أب أقر بأخ من أبوين ، وابن ابن أقر بابن للميِّت ، ثبت نسب المقر به ، وورث وسقط المقر . وهذا اختيار ابن حامد والقاضي ، وقول أبي العباس بن سريج . وقال أكثر أصحاب الشافعي : يثبت نسب المقر به ، ولا يرث ؛ لأن توريثه يفضي <sup>(١٧)</sup> إلى إسقاط توريثه ،

(١٤) سقط من : الأصل .

(١٥) في م زيادة : « به » .

(١٦) في الأصل : « لأنه » .

(١٧) في ب : « يؤدي » .

فَسَقَطَ ، بَيَّانُهُ أَنَّهُ لَوْ وَرِثَ لَخَرَجَ الْمُقَرَّبُ بِهِ عَنْ كَوْنِهِ وَارِثًا ، فَيُطْلَقُ إِقْرَارُهُ ، وَيَسْقُطُ<sup>(١٨)</sup> نَسَبُ الْمُقَرَّبِ بِهِ وَتَوْرِيثُهُ ، فَيُودَى تَوْرِيثُهُ إِلَى إِسْقَاطِ نَسَبِهِ وَتَوْرِيثِهِ ، فَأُثْبِتْنَا النِّسْبَ دُونَ الْمِيرَاثِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ ابْنٌ ثَابِتُ النِّسْبِ ، لَمْ يُوجَدْ فِي حَقِّهِ أَحَدُ مَوَانِعِ الْإِرْثِ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾<sup>(١٩)</sup> . أَيْ<sup>(٢٠)</sup> فَيَرِثُ ، كَمَا لَوْ ثَبَّتَ نَسَبُهُ بَيِّنَةً ، وَلَأنْ ثُبُوتُ النِّسْبِ سَبَبٌ لِلْمِيرَاثِ ، فَلَا يَجُوزُ قَطْعُ حُكْمِهِ عَنْهُ ، وَلَا يُورِثُ مَحْجُوبٌ بِهِ مَعَ وُجُودِهِ وَسَلَامَتِهِ مِنَ الْمَوَانِعِ . وَمَا اخْتَجُّوا بِهِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَعْتَبِرُ كَوْنَ الْمُقَرَّبِ وَارِثًا عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْمُقَرَّبِ بِهِ ، وَخُرُوجِهِ بِالْإِقْرَارِ عَنِ الْإِرْثِ لَا يَمْنَعُ صِحَّتُهُ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْإِبْنَ إِذَا أَقْرَبَ بِأَخٍ فَإِنَّهُ يَرِثُ ، مَعَ كَوْنِهِ يَخْرُجُ بِإِقْرَارِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ جَمِيعَ الْوَرَثَةِ . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ إِذَا صَدَّقَهُ الْمُقَرَّبُ بِهِ ، فَصَارَ إِقْرَارًا مِنْ جَمِيعِ الْوَرَثَةِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُقَرَّبُ بِهِ طِفْلًا أَوْ مَجْنُونًا ، لَمْ يُعْتَبَرِ قَوْلُهُ ،<sup>(٢١)</sup> فَقَدْ أَقْرَبَ كُلُّ مَنْ يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ<sup>(٢٢)</sup> . قُلْنَا : وَمِثْلُهُ هَهُنَا ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُقَرَّبُ بِهِ كَبِيرًا ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَصَدِّيقِهِ ، فَقَدْ أَقْرَبَ بِهِ كُلُّ مَنْ يُعْتَبَرُ إِقْرَارُهُ<sup>(٢٣)</sup> ، وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا غَيْرَ مُعْتَبَرِ الْقَوْلِ ، لَمْ يَثْبُتِ النِّسْبُ بِقَوْلِ الْآخَرِ ، كَمَا لَوْ كَانَا اثْنَيْنِ<sup>(٢٤)</sup> أَحَدُهُمَا صَغِيرٌ فَأَقْرَبَ الْبَالِغُ بِأَخٍ آخَرَ<sup>(٢٥)</sup> ، لَمْ يُقْبَلْ ، وَلَمْ يَقُولُوا : إِنَّهُ لَا تُعْتَبَرُ مُوَافَقَتُهُ ، كَذَا هَهُنَا . وَلَأنَّهُ لَوْ كَانَ فِي يَدِ إِنْسَانٍ عَبْدٌ مَحْكُومٌ لَهُ بِمِلْكِهِ ، فَأَقْرَبَهُ لغيرِهِ ، ثَبَّتَ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ<sup>(٢٦)</sup> الْمُقَرَّرُ يَخْرُجُ بِالْإِقْرَارِ عَنْ كَوْنِهِ مَالِكًا ، كَذَا هَهُنَا .

فصل : / فَإِنْ خَلَفَ ابْنًا ، فَأَقْرَبَ بِأَخٍ ، ثَبَّتَ نَسَبُهُ ، ثُمَّ إِنْ أَقْرَبَ بِثَالِثٍ ، ثَبَّتَ نَسَبُهُ ١٩٨/٤ ظ

(١٨) فِي الْأَصْلِ ، م : « وَثَبَّت » .

(١٩) سُورَةُ النِّسَاءِ ١١ .

(٢٠) فِي أ ، ب : « أَوْ » .

(٢١-٢٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٢٢-٢٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٢٣) فِي أ ، ب ، م : « ابْنَيْنِ » .

(٢٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

أيضا ؛ لأنه إقرار من جميع الورثة . فإن قال الثالث : الثاني<sup>(٢٦)</sup> ليس بأخ لنا . فقال القاضى : يسقط نسب الثانى ؛ لأن الثالث وارث منكّر لنسب الثانى ، فأشبهه مالهو كان نسبه ثابتا قبل الثانى . وفيه وجه آخر : لا يسقط نسبه ولا ميراثه ؛ لأن نسبه ثبت بقول الأول ،<sup>(٢٧)</sup> وثبت ميراثه ، فلا يسقط بعد ثبوته<sup>(٢٨)</sup> ، ولأنه أقر به<sup>(٢٩)</sup> من هو كل الورثة حين الإقرار ،<sup>(٣٠)</sup> وثبت ميراثه فلا يسقط بعد ثبوته<sup>(٣١)</sup> ، ولأن الثانى لو أنكر الثالث ، لم يثبت نسبه ، وإنما ثبت نسبه بإقراره ، فلا يجوز له إسقاط نسب من يثبت نسبه بقوله ، كالأول ، ولأن ذلك يؤدى إلى إسقاط الأصل بالفرع الذى يثبت به .

**فصل :** وإن أقر الابن بأخوته دفعة واحدة ، فصّدق كل واحد منهما صاحبه ، ثبت نسبهما . وإن تكاذبا ، ففيهما وجهان ؛ أحدهما ، لا يثبت نسبهما . وهو مذهب الشافعى ؛ لأن كل واحد منهما لم يقر به كل الورثة . والثانى ، يثبت نسبهما ؛ لأن كل واحد منهما وجد الإقرار به من ثابت النسب ، هو كل الورثة حين الإقرار ، فلم تعتبر موافقة غيره ، كما لو كانا صغيرين . فإن كان أحدهما يصدق صاحبه<sup>(٣٢)</sup> دون الآخر ، ثبت نسب المتفق عليه منهما ، وفى الآخر وجهان . وإن كانا ثوأمين ، ثبت نسبهما ، ولم يلتفت إلى إنكار المنكر منهما ، سواء تجاحدا معا ، أو جحد أحدهما صاحبه ؛ لأننا نعلم كذبهما ، فإنهما لا يفترقان . ولو أقر الوارث بنسب أحدهما ، ثبت نسب الآخر ؛ لأنهما لا يفترقان فى النسب . وإن أقر بنسب صغيرين ، دفعة واحدة ، ثبت نسبهما ، على الوجه الذى يثبت فيه نسب الكبيرين المتجاحدين . وهل يثبت على

(٢٦) سقط من : الأصل .

(٢٧-٢٨) سقط من : ١ ، ب .

(٢٨) سقط من : م .

(٢٩-٣٠) سقط من : الأصل . وفى ب : « موته » مكان « ثبوته » .

(٣٠) فى الأصل : « بصاحبه » .



الْوَجْهِ الْآخَرِ ؟ يَحْتَمِلُ أَنْ يَثْبُتَ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِهِ كُلَّ الْوَرَثَةِ حِينَ الْإِقْرَارِ ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ أَحَدٌ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ انْفَرَدَ . وَيَحْتَمِلُ أَلَّا يَثْبُتَ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا وَارِثٌ ، وَلَمْ يَقَرَّ بِصَاحِبِهِ ، فَلَمْ يَجْتَمِعْ كُلُّ الْوَرَثَةِ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ ، وَيَدْفَعُ الْمُقَرُّ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثَ الْمِيرَاثِ ، سِوَاءَ قُلْنَا بِثُبُوتِ النَّسَبِ أَوْ لَمْ نَقُلْ ؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّرُ لَهُ <sup>(٣١)</sup> بِهِ .

**فصل :** إِذَا خَلَفَ امْرَأَةٌ وَأَخًا ، فَأَقَرَّتِ الْمَرْأَةُ بِابْنٍ لِلْمَيِّتِ ، وَأَنْكَرَ الْأَخُ ، لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ، وَدَفَعَتْ إِلَيْهِ ثُمْنُ الْمِيرَاثِ ، وَهُوَ الْفَضْلَةُ الَّتِي فِي يَدِ الزَّوْجَةِ عَنْ مِيرَاثِهَا . وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ الْأَخُ وَحْدَهُ ، لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ جَمِيعَ مَا فِي يَدِهِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمَالِ . فَإِنْ خَلَفَ اثْنَيْنِ ، فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِامْرَأَةٍ لِأَبِيهِ ، وَأَنْكَرَ الْآخَرُ ، لَمْ تَثْبُتِ الزَّوْجِيَّةُ ، وَيَدْفَعُ إِلَيْهَا ثُمْنُ نَصِيفِ الْمِيرَاثِ . وَلَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَقَوْلِنَا ؛ لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ زَالَتْ بِالْمَوْتِ ، وَإِنَّمَا الْمُقَرُّ بِهِ حَقُّهَا مِنَ الْمِيرَاثِ . وَلَهُمْ وَجْهٌ آخَرٌ : لَا شَيْءَ لَهَا ، وَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ امْرَأَةٌ أُخْرَى ، فَلَا شَيْءَ لِلْمُقَرَّرِ لَهَا ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ فِي يَدٍ غَيْرِ الْمُقَرَّرِ . وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِثْلَ هَذَا ، مِثْلُ أَنْ يَخْلُفَ أَخًا مِنْ أَبِي وَأَخًا مِنْ أُمٍّ ، فَيَقَرَّ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ بِأَخٍ لِلْمَيِّتِ ، فَلَا شَيْءَ لِلْمُقَرَّرِ بِهِ ، سِوَاءَ أَقَرَّ بِأَخٍ مِنْ أَبَوَيْنِ ، أَوْ مِنْ أَبِي / ، أَوْ مِنْ أُمٍّ ؛ لِأَنَّ مِيرَاثَهُ فِي يَدٍ غَيْرِ الْمُقَرَّرِ . وَإِنْ أَقَرَّ بِأَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ ، دَفَعَ إِلَيْهِمَا ثُلُثَ مَا فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَقَرُّ أَنَّهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تُسْعُ ، وَفِي يَدِهِ سُدُسٌ ، وَهُوَ تُسْعُ وَنِصْفُ تُسْعٍ ، فَيَفْضُلُ فِي يَدِهِ نِصْفُ تُسْعٍ ، وَهُوَ ثُلُثُ مَا فِي يَدِهِ .

١٩٩/٤

**فصل :** وَإِذَا شَهِدَ مِنَ الْوَرَثَةِ رَجُلَانِ عَدْلَانِ بِنَسَبِ مُشَارِكٍ لَهُمْ فِي الْمِيرَاثِ ، ثَبَّتَ نَسَبُهُ إِذَا لَمْ يَكُنَا مُتَّهَمَيْنِ . وَكَذَلِكَ إِنْ شَهِدَا عَلَى إِقْرَارِ الْمَيِّتِ بِهِ . وَإِنْ كَانَا مُتَّهَمَيْنِ ، كَأَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ يَشْهَدَانِ بِأَخٍ مِنْ أَبَوَيْنِ ، فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا زَوْجٌ وَأَخْتَانِ مِنْ أَبَوَيْنِ ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ نَسَبِهِ يُسْقِطُ الْعَوْلَ ، فَيَتَوَقَّرُ عَلَيْهِمَا الثُّلُثُ . وَكَذَلِكَ لَوْ شَهِدَا

(٣١) سقط من : م .

بأخ من أب ، في مسألةٍ معهما أم وأخت من أبوين وأخت من أب ، لم تقبل شهادتهما ؛ لأنَّ ثبوت نسبِهِ يُسقطُ أخته ، فيذهبُ العولُ من المسألة . فإن لم يكونا وارثين ، أو لم يكن للميمتِ تركةٌ ، قبلت شهادتهما ، وثبت النسب ؛ لعدم التهمة .

**فصل :** وإن أقر رجلان عدلان بنسبٍ مشتركٍ لهما في الميراث ، وثم وارثٌ غيرهما ، لم يثبت النسب ، إلا أن يشهدا به ، وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يثبت ؛ لأنهما بينة . ولنا ، أنه إقرارٌ من بعض الورثة ، فلم يثبت به النسب ، كالواحد . وفارق الشهادة ؛ لأنه تعتبر فيها العدالة والذكورية ، والإقرار بخلافه .

**فصل :** إذا أقر بنسبٍ ميمت<sup>(٣٢)</sup> ، صغير أو مجنون ، ثبت نسبُهُ ، وورثُهُ . وبهذا قال الشافعي . ويحتمل أن يثبت نسبُهُ دون ميراثه ؛ لأنه متهم في قصد أخذ ميراثه . وقال أبو حنيفة : لا يثبت نسبُهُ ولا إرثُهُ ؛ لذلك . ولنا ، أن علة ثبوت نسبِهِ في حياته الإقرار به ، وهو موجودٌ بعد الموت ، فيثبت به ، كحالة الحياة . وما ذكره يبطل بما<sup>(٣٣)</sup> إذا كان المقرُّ به حياً موسراً ، أو المقرُّ فقيراً ، فإنه يثبت نسبُهُ ، ويملك المقرُّ التصرف في ماله ، وإيقافه منه على نفسه . وإن كان المقرُّ به كبيراً عاقلاً ، فكذلك في قول القاضي ، وظاهر مذهب الشافعي ؛ لأنه لا قول له ، أشبه الصغير . وفيه وجه آخر ، أنه لا يثبت نسبُهُ ؛ لأنَّ نسبَ المكلف لا يثبت إلا بتصديقه ، ولم يوجد . ويجاب عن هذا بأنه غير مكلف ، فإن ادعى نسبَ المكلف في حياته ، فلم يصدقهُ حتى مات المقرُّ ، ثم صدقه ، ثبت نسبُهُ ؛ لأنه وجد الإقرار والتصديق من المقرِّ به<sup>(٣٤)</sup> ، فأشبه ما لو صدقه في حياته . وقال أبو الخطاب : وإذا أقر رجلٌ بزوجة امرأة ، أو أقرت أن فلاناً زوجها ، فلم يصدقهُ المقرُّ به<sup>(٣٥)</sup> إلا بعد موته ، ورثه ؛ لأنه وجد الإقرار والتصديق معا .

(٣٢) سقط من : الأصل .

(٣٣) في الأصل ، م : « ما » .

(٣٤) سقط من : ب .

(٣٥) سقط من : ا ، ب ، م .

**فصل :** وإذا خَلَفَ رَجُلٌ امْرَأَةً وَابْنًا مِنْ غَيْرِهَا ، فَأَقَرَّ الابْنَ بِأَخٍ لَهُ ، لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَرَّ بِهِ كُلُّ الْوَرَثَةِ . وَهَلْ يَتَوَارَثَانِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَتَوَارَثَانِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُقَرُّ أَنَّهُ لَا وَارِثَ لَهُ سِوَى صَاحِبِهِ ، وَلَا مُنَازِعَ لَهُمَا . وَالثَّانِي ، لَا يَتَوَارَثَانِ ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ بَيْنَهُمَا لَمْ يَثْبُتْ ، فَإِنْ<sup>(٣٦)</sup> كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَارِثٌ غَيْرُ صَاحِبِهِ ، لَمْ يَرِثْهُ ؛ لِأَنَّهُ مُنَازِعٌ فِي الْمِيرَاثِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ .

**فصل :** وإذا ثَبَتَ النَّسَبُ بِالْإِقْرَارِ ، ثُمَّ أَنْكَرَ الْمُقَرُّ ، لَمْ يُقْبَلْ انْكَارُهُ ؛ لِأَنَّهُ نَسَبٌ ثَبَتَ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ ؛ فَلَمْ يَزَلْ بِانْكَارِهِ ، كَالْوَحْدَانِ / ثَبَتَ بَيِّنَةٌ أَوْ بِالْفِرَاشِ ، وَسِوَاهُ كَانَ الْمُقَرُّ بِهِ غَيْرَ مُكَلِّفٍ ، أَوْ مُكَلِّفًا ، فَصَدَّقَ الْمُقَرُّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْقُطَ نَسَبُ الْمُكَلِّفِ بِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى الرَّجُوعِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِاتِّفَاقِهِمَا ، فَزَالَ بِرُجُوعِهِمَا ، كَالْمَالِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ نَسَبٌ ثَبَتَ بِالْإِقْرَارِ ، فَأَشْبَهَ نَسَبَ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ . وَفَارَقَ الْمَالُ ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ يُحْتَاطُ لِاثْبَاتِهِ .

**فصل :** وإن أَقَرَّتِ الْمَرْأَةُ بَوْلَدٍ ، وَلَمْ تَكُنْ ذَاتَ زَوْجٍ<sup>(٣٧)</sup> وَلَا نَسَبٍ<sup>(٣٨)</sup> ، قُبِلَ إِقْرَارُهَا . وَإِنْ كَانَتْ ذَاتَ زَوْجٍ ، فَهَلْ يُقْبَلُ إِقْرَارُهَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَمْلًا لِنَسَبِ الْوَلَدِ عَلَى زَوْجِهَا ، وَلَمْ يُقَرَّ بِهِ ، أَوْ الْحَاقًّا لِلْعَارِ بِهِ بِوِلَادَةِ امْرَأَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ . وَالثَّانِيَّةُ : يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهَا شَخْصٌ أَقَرَّ بِوَلَدٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ ، فَقُبِلَ كَالرَّجُلِ . وَقَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ ، فِي امْرَأَةٍ ادَّعَتْ وَلَدًا : فَإِنْ كَانَ لَهَا إِخْوَةٌ أَوْ نَسَبٌ مَعْرُوفٌ ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَثْبُتَ أَنَّهُ ابْنُهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا دَافِعٌ فَمَنْ<sup>(٣٨)</sup> يَحُولُ بَيْنَهَا وَبَيْنِهِ ، وَهَذَا لِأَنَّهَا مَتَى كَانَتْ ذَاتَ أَهْلٍ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا تَخْفَى عَلَيْهِمْ وَلَا دَثُّهَا ، فَمَتَى ادَّعَتْ وَلَدًا لَا يَعْرِفُونَهُ ، فَالظَّاهِرُ كَذِبُهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُقْبَلَ دَعْوَاهَا<sup>(٣٩)</sup> مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ يُحْتَاطُ لَهُ ، فَأَشْبَهَتِ الرَّجُلَ .

(٣٦) فِي م : « لَّا » .

(٣٧-٣٨) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٣٨) فِي الْأَصْلِ : « بَيْنَ » .

(٣٩) فِي الْأَصْلِ : « دَعْوَتَهَا » .



**فصل :** ولو قَدِمَتِ امْرَأَةٌ مِنْ بَلَدِ الرُّومِ ، وَمَعَهَا <sup>(٤٠)</sup> طِفْلٌ ، فَأَقْرَبَهُ رَجُلٌ ، لَحِقَهُ ؛ لِيُجُودَ الْإِمْكَانُ ، وَعَدِمَ الْمُنَازِعَ ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دَخَلَ أَرْضَهُمْ ، أَوْ دَخَلَتْ هِيَ دَارَ الْإِسْلَامِ وَوَطَنَهَا <sup>(٤١)</sup> ، وَالنَّسَبُ يُحْتَاطُ لِإثْبَاتِهِ ، وَلِهَذَا لَوْ وَلَدَتِ امْرَأَةٌ رَجُلًا وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا ، بَعْدَ عِشْرِينَ سَنَةً مِنْ غَيْبَتِهِ ، لَحِقَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ قُدُومَ إِلَيْهَا ، وَلَا عُرِفَ لَهَا خُرُوجُ مِنْ بَلَدِهَا .

**فصل :** وَإِنْ أَقْرَبَ بِنَسَبٍ صَغِيرٌ ، لَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا بِزَوْجِيَّةِ أُمِّهِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا كَانَتْ مَشْهُورَةً بِالْحُرِّيَّةِ ، كَانَ مُقَرَّرًا بِزَوْجِيَّتِهَا ؛ لِأَنَّ أَنْسَابَ الْمُسْلِمِينَ وَأَحْوَالَهُمْ يَجِبُ حَمْلُهَا عَلَى الصَّحَّةِ ، وَذَلِكَ أَنْ تَكُونَ وَلَدَتْهُ مِنْهُ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ . وَلَنَا ، أَنَّ الزَّوْجِيَّةَ لَيْسَتْ مُقْتَضَى لَفْظِهِ وَلَا مَضْمُونِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا بِهَا ، كَمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً بِالْحُرِّيَّةِ . وَمَا ذَكَرُوهُ لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ النَّسَبَ مَحْمُولٌ عَلَى الصَّحَّةِ ، وَقَدْ يُلْحَقُ بِالوُطْءِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ وَالشُّبْهَةِ ، فَلَا يُلْزَمُهُ بِحُكْمِ إِقْرَارِهِ ، مَا لَمْ يَتَضَمَّنْهُ لَفْظُهُ <sup>(٤٢)</sup> ، وَلَمْ يُوجِبْهُ .

**فصل :** وَإِذَا كَانَ لَهُ أُمَةٌ لَهَا ثَلَاثَةُ أَوْلَادٍ ، لَا زَوْجَ لَهَا ، وَلَا أَقْرَبَ بَوَاطِنَهَا ، فَقَالَ : أَحَدُ هَؤُلَاءِ وَلَدِي . فَأَقْرَارُهُ صَحِيحٌ ، وَيُطَالَبُ بِالْبَيَانِ ، فَإِنْ عَيَّنَ أَحَدَهُمْ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَحُرِّيَّتُهُ ، ثُمَّ يُسْأَلُ عَنْ كَيْفِيَّةِ الْاِسْتِيلَادِ ، فَإِنْ قَالَ : كَانَ <sup>(٤٣)</sup> بِنِكَاحٍ . فَعَلَى الْوَلَدِ <sup>(٤٤)</sup> الْوَلَاءُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَسَّهُ رِقٌّ ، وَالْأُمُّ وَلَدَهَا الْآخِرَانِ رَقِيقٌ قَرْنٌ . وَإِنْ قَالَ : اسْتَوْلَدْتُهَا فِي مِلْكِي . فَالْمُقَرَّرُ بِهِ حُرُّ الْأَصْلِ ، لَا وَلَاءٌ عَلَيْهِ ، وَالْأُمَةُ أُمُّ وَلَدٍ . ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُقَرَّرُ بِهِ / ٢٠٠/٤ وَالْأَكْبَرُ ، فَأَخَوَاهُ أَبْنَاءُ أُمِّ وَلَدٍ ، حُكْمُهُمَا حُكْمُهَا فِي الْعِتْقِ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا . وَإِنْ كَانَ

(٤٠) سقطت الواو من : ا ، ب ، م .

(٤١) في ا ، ب : « فوطئها » ..

(٤٢) في الأصل : « إقراره » .

(٤٣) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٤٤) في م : « الوالد » .

الْأَوْسَطَ ، فَالْأَكْبَرُ قِنْ ، وَالْأَصْغَرُ لَهُ حُكْمُ أُمِّهِ ، وَإِنْ عَيَّنَ الْأَصْغَرَ ، فَأَخَوَاهُ رَقِيقُ قِنْ ؛ لِأَنَّهَا وَلَدَتْهُمَا قَبْلَ الْحُكْمِ بِكَوْنِهَا أُمٌّ وَلَدَ ، وَإِنْ قَالَ : هُوَ مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ . فَالْوَلَدُ حُرٌّ الْأَصْلُ ، وَأَخَوَاهُ مَمْلُوكَانِ ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُبَيَّنَ ، أُخِذَ وَرَثَتُهُ بِالْبَيَانِ ، وَيَقُومُ بَيَانُهُمْ مَقَامَ بَيَانِهِ ، فَإِنْ بَيَّنَّوْا النَّسَبَ وَلَمْ يُبَيِّنُوا الْاِسْتِيلَادَ ، ثَبَتَ النَّسَبُ وَحُرِّيَةُ الْوَلَدِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ لِلْأُمِّ وَلَا لِوَلَدَيْهَا حُكْمُ الْاِسْتِيلَادِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ وَطْءِ شُبْهَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنُوا النَّسَبَ ، وَقَالُوا : لَا نَعْرِفُ ذَلِكَ ، وَلَا الْاِسْتِيلَادَ ، فَإِنَّا نُرِيهِ الْقَافَةَ<sup>(٤٥)</sup> ، فَإِنْ أَلْحَقُوا بِهِ وَاحِدًا مِنْهُمْ أَلْحَقْنَاهُ ، وَلَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْاِسْتِيلَادِ لِغَيْرِهِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَافَةً أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ ، فَمَنْ وَقَعَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ عَتَقَ وَوَرِثَ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُورَثُهُ بِالْقُرْعَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حُرٌّ اسْتَنْدَتْ حُرِّيَّتَهُ إِلَى إِقْرَارِ أَبِيهِ بِهِ<sup>(٤٦)</sup> ، فَوَرِثَ ، كَمَا لَوْ عَيَّنَهُ فِي إِقْرَارِهِ .

**فصل :** وإذا كان له أمتان ، لكل واحدة منهما وَلَدٌ ، فقال : أَحَدُ هَذَيْنِ وَلَدِي مِنْ أُمِّي . نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا زَوْجٌ يُمَكِّنُ الْإِلْحَاقَ الْوَلَدَ بِهِ ، لَمْ يَصِحَّ إِقْرَارُهُ ، وَالْحَقُّ<sup>(٤٧)</sup> الْوَلَدَانِ بِالزَّوْجَيْنِ . وَإِنْ كَانَ لِأَحَدَاهُمَا زَوْجٌ دُونَ الْآخَرَى ، انْصَرَفَ الْإِقْرَارُ إِلَى وَلَدِ الْآخَرَى ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يُمَكِّنُ الْإِلْحَاقَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا زَوْجٌ ، وَلَكِنْ أَقَرَّ السَّيِّدُ بِوَطْئِهِمَا ، صَارَتَا فِرَاشًا ، وَلِحَقٍّ وَلَدَاهُمَا بِهِ ، إِذَا أُمَكَّنَ أَنْ يُوَلَّدَا<sup>(٤٨)</sup> بَعْدَ وَطْئِهِ ، وَإِنْ أُمَكَّنَ فِي إِحْدَاهُمَا دُونَ الْآخَرَى ، انْصَرَفَ الْإِقْرَارُ إِلَى مَنْ أُمَكَّنَ ؛ لِأَنَّهُ وَلَدُهُ حُكْمًا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَقَرَّ بِوَطْءٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، صَحَّ إِقْرَارُهُ وَثَبَّتَ<sup>(٤٩)</sup> حُرِّيَةُ الْمُقَرَّرِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِنَسَبٍ صَغِيرٍ مَجْهُولِ النَّسَبِ مَعَ الْإِمْكَانِ لَا مُنَازِعَ لَهُ فِيهِ ، فَلِحَقِّهِ نَسَبُهُ ، ثُمَّ يُكَلِّفُ الْبَيَانَ ، كَمَا لَوْ طَلَّقَ إِحْدَى نِسَائِهِ ، فَإِذَا بَيَّنَّ قَبْلَ بَيَانِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَرْجِعَ فِي ذَلِكَ إِلَيْهِ ، ثُمَّ يُطَالَبُ بِبَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْوِلَادَةِ ، فَإِنْ قَالَ : اسْتَوْلَدْتُهَا فِي مِلْكِي .

(٤٥) القائف : من يتبع الأثر ، ويلحق الولد بوالده .

(٤٦) سقط من : ا ، ب ، م .

(٤٧) في ا ، ب ، م : « ولحق » .

(٤٨) في م : « يولد » .

(٤٩) في ا ، ب ، م : « وثبت » .

فَالْوَلَدُ حُرُّ الْأَصْلِ ، لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ ، وَأُمُّهُ أُمُّ وَلَدٍ . وَإِنْ قَالَ : فِي نِكَاحٍ . فَعَلَى الْوَلَدِ الْوَلَاءُ ؛ لِأَنَّهُ مَسَّهُ رِقٌّ ، وَالْأُمُّ قِنْ ؛ لِأَنَّهَا عَلِقَتْ بِمَمْلُوكٍ . وَإِنْ قَالَ : بِوَطْءٍ شُبْهَةٍ . فَالْوَلَدُ حُرُّ الْأَصْلِ ، وَالْأُمُّ قِنْ ؛ لِأَنَّهَا عَلِقَتْ بِهِ <sup>(٥٠)</sup> فِي غَيْرِ مِلْكٍ . وَإِنْ ادَّعَتْ الْأُخْرَى أَنَّهَا الَّتِي اسْتَوْلَدَهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِسْتِيلَادِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ ادَّعَتْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ إِقْرَارِهِ بِشَيْءٍ ، فَإِذَا حَلَفَ رَقَّتْ وَرَقَّ وَلَدُهَا ، وَإِذَا مَاتَ وَرِثُهُ وَلَدَهُ الْمُقَرَّبُ بِهِ . وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ قَدْ صَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ عَتَقَتْ أَيْضًا ، وَإِنْ لَمْ تَصِرْ أُمُّ وَلَدٍ عَتَقَتْ عَلَى وَلَدِهَا إِنْ كَانَ هُوَ الْوَارِثُ وَحْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ عَتَقَ مِنْهَا بِقَدْرِ مَا مَلَكَ . فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُبَيَّنَ ، قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِي الْبَيَانِ ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي الْحَاقِ النَّسَبِ وَغَيْرِهِ ، فَإِذَا بَيَّنَّ كَانَ كَالْوَبَّيْنِ الْمَوْرُوثِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْوَارِثُ كَيْفِيَّةَ الْإِسْتِيلَادِ ، فَفِي الْأُمَّةِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَكُونُ رَقِيقًا ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ الْأَصْلَ ، فَلَا يَزُولُ / بِالْإِحْتِمَالِ . وَالثَّانِي يُعْتَقُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا وَلَدَتْهُ فِي مِلْكِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِوَلَدِهَا وَهِيَ فِي مِلْكِهِ . وَهَذَا مَنْصُوصُ الشَّافِعِيِّ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ ، أَوْ كَانَ وَارِثٌ فَلَمْ يُعَيَّنْ ، عُرِضَ <sup>(٥١)</sup> عَلَى الْقَافَةِ <sup>(٥١)</sup> ، فَإِنْ أَحَقَّتْ بِهِ أَحَدُهُمَا ، ثَبَتَ نَسَبُهُ ، وَكَانَ حُكْمُهُ كَالْوَعَيْنِ الْوَارِثِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَافَةً ، أَوْ كَانَتْ فَلَمْ تُعْرِفْ ، أَقْرَعَ بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ ، فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ ؛ لِأَنَّ لِلْقُرْعَةِ مَدْخَلَ فِي إِبْتَابِ الْحُرِّيَّةِ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ ثُبُوتُ نَسَبِهِ وَمِيرَاثِهِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَثْبُتُ نَسَبٌ وَلَا مِيرَاثٌ . وَاخْتَلَفُوا فِي الْمِيرَاثِ ، فَقَالَ الْمُزْنِيُّ : يُوقَفُ نَصِيبُ ابْنِ <sup>(٥٢)</sup> ؛ لِأَنَّنَا نَيَقِّنُ ابْنًا وَارِثًا . وَلَهُمْ وَجْهٌ آخَرُ : لَا يُوقَفُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرْجَى انْكِشَافُهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُعْتَقُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ نَصْفُهُ ، وَيُسْتَسْعَى فِي بَاقِيهِ ، وَلَا يَرِثَانِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى مِثْلَ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ يَجْعَلُ الْمِيرَاثَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، وَيُدْفَعَانِهِ فِي سِعَايَتِهِمَا . وَالْكَلَامُ عَلَى قِسْمَةِ الْحُرِّيَّةِ وَالسَّعَايَةِ يَأْتِي فِي <sup>(٥٣)</sup> الْعِتْقِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(٥٠) سقط من : الأصل .

(٥١-٥١) في م : « للقافة » .

(٥٢) في الأصل : « ابنه » .

(٥٣) في الأصل زيادة : « باب » .



٨٥٧ - مسألة ؛ قال : ( وَكَذَلِكَ إِنْ أَقَرَّ بَدْنَيْنِ عَلَى أَبِيهِ ، لَزِمَهُ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدْرِ مِيرَاثِهِ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْوَارِثَ إِذَا أَقَرَّ بَدْنَيْنِ عَلَى مَوْرُوْثِهِ ، قَبْلَ إِقْرَارِهِ . بغيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ . وَيَتَعَلَّقُ ذَلِكَ بِتَرَكَةِ الْمَيِّتِ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِهِ الْمَيِّتُ قَبْلَ مَوْتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَخْلُفْ تَرَكَةً ، لَمْ يُلْزَمْ الْوَارِثُ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ أَداءُ دَيْنِهِ إِذَا كَانَ حَيًّا مُفْلِسًا ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَيِّتًا . وَإِنْ خَلَفَ تَرَكَةً ، تَعَلَّقَ الدَّيْنُ بِهَا ، فَإِنْ أَحَبَّ الْوَارِثُ تَسْلِيمَهَا فِي الدَّيْنِ ، لَمْ يُلْزَمُهُ إِلَّا ذَلِكَ ، وَإِنْ أَحَبَّ اسْتِخْلَاصَهَا وَإِيفَاءَ الدَّيْنِ مِنْ مَالِهِ ، فَلَهُ ذَلِكَ ، وَيُلْزَمُهُ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهَا أَوْ قَدْرِ الدَّيْنِ بِمَنْزِلَةِ الْجَانِي . وَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ وَاحِدًا ، فَحُكْمُهُ مَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ كَانَ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، وَثَبَّتَ الدَّيْنُ بِإِقْرَارِ الْمَيِّتِ ، أَوْ بَيِّنَةٍ ، أَوْ إِقْرَارِ جَمِيعِ الْوَرَثَةِ ، فَكَذَلِكَ . وَإِذَا اخْتَارَ الْوَرَثَةُ اخْتِذَ التَّرَكَةُ وَقَضَاءُ الدَّيْنِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدْرِ مِيرَاثِهِ . وَإِنْ أَقَرَّ أَحَدُهُمْ ، لَزِمَهُ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدْرِ مِيرَاثِهِ ، وَالْخِيَرَةُ إِلَيْهِ فِي تَسْلِيمِ نَصِيبِهِ فِي الدَّيْنِ أَوْ اسْتِخْلَاصِهِ . وَإِذَا قَدَّرَهُ مِنَ الدَّيْنِ ، فَإِنْ كَانَ اثْنَيْنِ ، لَزِمَهُ النِّصْفُ ، وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً ، فَعَلَيْهِ الثُّلُثُ . وَهَذَا قَالَ النَّحْوِيُّ ، وَالْحَسَنُ ، وَالْحَكَمُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يُلْزَمُهُ جَمِيعُ الدَّيْنِ ، أَوْ جَمِيعُ مِيرَاثِهِ . وَهَذَا آخِرُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ رَجَعَ إِلَيْهِ بَعْدَ قَوْلِهِ كَقَوْلِنَا ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ يَتَعَلَّقُ بِتَرَكَتِهِ ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْوَارِثُ مِنْهَا إِلَّا مَا فَضَّلَ مِنَ الدَّيْنِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ يَقُولُ : مَا أَخَذَهُ الْمُنْكَرُ أَخَذَهُ <sup>(٢)</sup> بغيرِ اسْتِحْقَاقٍ . فَكَانَ غَاصِبًا ، فَتَعَلَّقَ الدَّيْنُ بِمَا بَقِيَ مِنَ التَّرَكَةِ ، كَمَا لَوْ غَصَبَهُ أَجَنَبِيٌّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الْمِيرَاثِ ، فَلَا يُلْزَمُهُ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الدَّيْنِ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ أَخُوهُ ، وَلِأَنَّهُ إِقْرَارٌ يَتَعَلَّقُ بِحَصَّتِهِ وَحِصَّةِ أَخِيهِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ / إِلَّا مَا يَخْصُهُ ،

(١) سورة النساء ١٢ .

(٢) سقط من : الأصل .

كالإقرار بالوصية ، وإقرار أحد الشريكين على مال الشركة ، ولأنه حق لو ثبت بينة ، أو قول الميت ، أو إقرار الوارثين ، لم يلزمه إلا نصفه ، فلم يلزمه بإقراره أكثر من نصفه ، كالوصية ، ولأن شهادته بالدين مع غيره تقبل ، ولو لزمه أكثر من حصته <sup>(٣)</sup> لم تقبل شهادته <sup>(٤)</sup> ؛ لأنه يجزئ بها إلى نفسه نفعا .

**فصل :** إذا ادعى رجلان دارا بينهما ، ملكاها بسبب موجب الاشتراك <sup>(٥)</sup> ، مثل أن يقولوا : ورثناها أو ابتعناها معا . فأقر المدعى عليه بنصفها لأحدهما ، فذلك لهما جميعا ؛ لأنهما اعترفا أن الدار لهما مشاعة ، فإذا غصب غاصب نصفها ، كان منهما ، والباقي بينهما ، وإن لم يكونا ادعيا شيئا يقتضي الاشتراك ، بل ادعى كل واحد منهما نصفها ، فأقر لأحدهما بما ادعاه ، لم يشاركه الآخر ، وكان على خصومته ؛ لأنهما لم يعترفا بالاشتراك ، فإن أقر لأحدهما بالكل ، وكان المقر له يعترف للآخر بالنصف ، سلمه إليه ، وكذلك إن كان قد تقدم إقراره بذلك ، وجب تسليم النصف إليه ؛ لأن الذي هي في يده قد اعترف له بها ، فصار بمنزلة ، فيثبت لمن يقر له ، وإن لم يكن اعترف للآخر ، وادعى جميعها ، أو ادعى أكثر من النصف ، فهو له . فإن قيل : فكيف يملك جميعها ولم يدع إلا نصفها ؟ قلنا : ليس من شرط صحة الإقرار تقدم الدعوى ، بل متى أقر الإنسان بشيء فصدقه المقر له ، ثبت ، وقد وجد التصديق ههنا في <sup>(٥)</sup> النصف الذي لم يسبق دعواه ، ويجوز أن يكون اقتصر على دعوى ألف ؛ لأن له حجة به ، أو لأن النصف الآخر قد اعترف له به ، فادعى النصف الذي لم يعترف به . فإن لم يصدق في إقراره بالنصف الذي لم يدعه ، ولم يعترف به للآخر ، ففيه ثلاثة أوجه ؛ أحدها : يبطل الإقرار به ؛ لأنه أقر به لمن لا <sup>(٦)</sup> يدعيه . الثاني ، ينزعه الحاكم <sup>(٧)</sup> من يده <sup>(٧)</sup>

(٣-٣) سقط من : الأصل .

(٤) في الأصل : الشركة .

(٥) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٦) سقط من : ا ، ب ، م .

(٧-٧) سقط من : ا ، ب .

حتى يثبت لمُدَّعِيه ، ويؤجره ، ويحفظ أجرته لمالكه . والثالث ، يدفع إلى مُدَّعِيه لعدم المنازع فيه . ومذهب الشافعي في هذا الفصل كله كنحو ما ذكرنا .

#### ٨٥٨ - مسألة ؛ قال : ( وَكُلُّ مَنْ قُلْتُ : الْقَوْلُ قَوْلُهُ . فَلِخَصْمِهِ عَلَيْهِ الْيَمِينُ )

يعنى في هذا الباب وفيما أشبهه ، مثل أن يقول : عندي ألف . ثم قال : ودِيعَةٌ . أو قال : على . ثم قال : ودِيعَةٌ . أو قال : له عندي رهن . فقال المالك : ودِيعَةٌ . ومثل الشريك والمضارب والمنكر للدعوى ، وإذا اختلفا في قيمة الرهن أو قدره ، أو قدر الدين الذي الرهن به ، وأشبه هذا ، فكل من قلنا <sup>(١)</sup> : القول قوله . فعليه لخصمه اليمين ، لقول النبي ﷺ : « لَوْ أُعْطِيَ النَّاسُ بِدَعَائِهِمْ لَادَّعَى قَوْمٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » . رواه مسلم <sup>(٢)</sup> . ولأن اليمين يشرع في حق من ظهر صدقه ، وقوى جانيه ، تقوية لقوله واستظهارا ، والذي جعل القول قوله كذلك ، فيجب أن تشرع اليمين في حقه .

٢٠١/٤ ظ / فصل : إذا أقر أنه وهب وأقبض الهبة ، أو رهن وأقبض ، أو أقر <sup>(٣)</sup> أنه قبض ثمن <sup>(٤)</sup> المبيع ، أو أجر المستأجر ، ثم أنكر ذلك ، وسأل إخلاف خصمه ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يستحلف . وهو قول أبي حنيفة ، ومحمد ؛ لأن دعواه تكذيب لإقراره ، فلا تسمع ، كما لو أقر المضارب أنه ربح ألفا ، ثم قال : غلطت . ولأن الإقرار أقوى من البيينة ، ولو شهدت البيينة <sup>(٥)</sup> فقال : أخلفوه لي مع بينته . لم يستحلف ، كذا ههنا . والثانية ، يستحلف . وهو قول الشافعي ، وأبي يوسف ؛ لأن العادة جارية بالإقرار قبل القبض ، فيحتمل صحة ما قاله ، فينبغي أن يستحلف خصمه لنفي الاختمال .

(١) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢) تقدم تحريجه في : ٦ / ٥٢٥ .

(٣) سقط من : ب ، م .

(٤) سقط من : م .

(٥) سقط من : ا .



وَيُفَارِقُ الْإِقْرَارُ الْبَيِّنَةَ لِوَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِالْإِقْرَارِ <sup>(٦)</sup> بِالْقَبْضِ قَبْلَهُ <sup>(٧)</sup> ،  
 وَلَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الْقَبْضِ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ شَهَادَةً زُورٍ . وَالثَّانِي ، أَنَّ إِنكَارَهُ  
 مَعَ الشَّهَادَةِ طَعْنٌ فِي الْبَيِّنَةِ ، وَتَكْذِيبٌ لَهَا ، وَفِي الْإِقْرَارِ بِخِلَافِهِ . وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَاضِي فِي  
 « الْمُجَرَّدِ » غَيْرَ هَذَا الْوَجْهِ . وَكَذَلِكَ لَوْ أَقَرَّ أَنَّهُ اقْتَرَضَ مِنْهُ الْفَأَوْقَبَضَهَا ، أَوْ قَالَ : لَهُ  
 عَلَى الْآلِفِ . ثُمَّ قَالَ : مَا كُنْتُ قَبَضْتُهَا ، وَإِنَّمَا أَقَرَرْتُ لِأَقْبِضَهَا . فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ .  
 وَلِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقَرَّ بِقَبْضِ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ وَكِيلِهِ وَظَنُّهُ ، وَالشَّهَادَةُ لَا تَجُوزُ إِلَّا  
 عَلَى الْيَقِينِ . فَأَمَّا إِنْ أَقَرَّ أَنَّهُ وَهَبَهُ طَعَامًا ، ثُمَّ قَالَ : مَا أَقْبَضْتُكَ . وَقَالَ الْمُتَّهَبُ : بَلِ  
 أَقْبَضْتَنِي . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَاهِبِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَبْضِ . وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ الْمُتَّهَبِ ،  
 فَقَالَ : أَقْبَضْتَنِي . فَقَالَ : بَلِ أَخَذْتُهَا مِنِّي بِغَيْرِ إِذْنِي . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَاهِبِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ  
 الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ . وَإِنْ كَانَتْ حِينَ الْهَبَةِ فِي يَدِ الْمُتَّهَبِ ، لَمْ يُعْتَبَرِ إِذْنُ الْوَاهِبِ ، وَإِنَّمَا  
 يُعْتَبَرُ مُضِيُّ مُدَّةٍ يَتَأَتَّى الْقَبْضُ فِيهَا . وَعَلَى مَنْ قُلْنَا : الْقَوْلُ قَوْلُهُ . مِنْهُمَا <sup>(٦)</sup> الْيَمِينُ ؛ لِمَا  
 ذَكَرْنَا .

٨٥٩ - مسألة ؛ قال : ( وَالْإِقْرَارُ بِدَيْنٍ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ ، كَالْإِقْرَارِ فِي  
 الصَّحَّةِ ، إِذَا كَانَ لِغَيْرِ وَارِثٍ )

هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ  
 تَحَفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ إِقْرَارَ الْمَرِيضِ فِي مَرَضِهِ لِغَيْرِ الْوَارِثِ جَائِزٌ . وَحَكَى  
 أَصْحَابُنَا رِوَايَةً أُخْرَى ؛ أَنَّهُ <sup>(١)</sup> لَا يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ ، أَشْبَهَ الْإِقْرَارَ  
 لَوَارِثٍ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى أَنَّهُ <sup>(١)</sup> لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِزِيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ ؛

(٦) سقط من : ب .

(٧) سقط من : م .

(١ - ١) سقط من : الأصل . نقلة نظر .

لأنه ممنوع من عطية ذلك لأجنبي ، كما هو ممنوع من عطية الوارث ، فلا<sup>(٢)</sup> يصح إقراره بما لا يملك عطيته ، بخلاف الثلث فما دون . ولنا ، أنه إقرار غير متهم فيه ، فقبل ، كالإقرار في الصحة ، يحققه أن حالة المَرَضِ اقرب إلى الاحتياط لنفسه ، وإبراء ذمته ، وتحرى الصدق ، فكان أولى بالقبول . وفارق الإقرار للوارث ؛ لأنه متهم فيه ، على ما سذكروه .

**فصل :** فإن أقر لأجنبي بدين في مرضه ، وعليه دين ثبت ببينة أو إقرار في صحته ، وفي المال سعة لهما ، فهما سواء ، وإن ضاق عن قضائهما ، فظاهر كلام الخرقى أنهما سواء . وهو اختيار التميمي . وبه قال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور . وذكر أبو عبيد أنه قول أكثر<sup>(٣)</sup> أهل المدينة ؛ لأنهما حقان يجب قضاؤهما من رأس المال ، / لم يختص أحدهما برهن ، فاستويا ، كما لو ثبتا ببينة . وقال أبو الخطاب : لا يخاص غرماء الصحة . قال<sup>(٤)</sup> القاضي : هو قياس المذهب ؛ لنص أحمد في المفلس أنه إذا أقر وعليه دين ببينة ، يبدأ بالدين الذي بالبينة . وهذا قال النخعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي ؛ لأنه أقر بعد تعلق الحق بتركته ، فوجب أن لا يشارك المقر له من ثبت دينه ببينة ، كغريم المفلس الذي أقر له بعد الحجر عليه ، والدليل على تعلق الحق بماله ، منعه من التبرع ومن الإقرار لوارث ؛ ولأنه محجور عليه ولهذا لا تنفذ هباته وتبرعاته ، فلم يشارك من أقر له قبل الحجر ، ومن ثبت دينه ببينة ، كالذي أقر له المفلس . وإن أقر لهما جميعا في المرض ، تساويا ، ولم يقدم السابق منهما ؛ لأنهما استويا في الحال ، فأشبهها غريمي الصحة .

٨٦٠ - مسألة ؛ قال : ( وإن أقر لوارث ، لم يلزم باقي الورثة قبوله إلا ببينة )

وهذا قال شريح ، وأبو هاشم ، وابن أذينة<sup>(١)</sup> ، والنخعي ، ويحيى الأنصاري ، وأبو

(٢) في الأصل : « فلم » .

(٣) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٤) في ب ، م : « وقال » .

(١) عروة بن أذينة ، وأذينة لقب ، واسمه يحيى بن مالك الليثي التابعي ، مديني ، فقيه ، محدث ، شاعر ، ثقة ، =

حنيفة وأصحابه . ورؤي ذلك عن القاسم ، وسالم . وقال عطاء ، والحسن ، وإسحاق ، وأبو ثور : يُقبل ؛ لأن من صحَّ الإقرار له في الصحة ، صحَّ في المرض ، كالأجنبي . وللشافعي قولان كالمذهبين . وقال مالك : يصح إذا لم يتَّهم ، ويبطل إن اتَّهم ، كمن له بنت وابن عم ، فأقر لابنته ، لم يُقبل ، وإن أقر لابن عمه ، قبل ؛ لأنه لا يتَّهم في أنه يزوي ابنته ويوصل المال إلى ابن عمه ، وعلة منع الإقرار التهمة ، فاختصَّ المنع بموضعها<sup>(٢)</sup> . ولنا ، أنه إيصال المال إلى وارثه بقوله في مرض موته ، فلم يصح بغير رضی بقیة ورثته ، كهيبته ، ولأنه محجور عليه في حقه ، فلم يصح إقراره له ، كالصبي في حق جميع<sup>(٣)</sup> الناس . وفارق الأجنبي ؛ فإن هيبته له تصح . وما ذكره مالك لا يصح ؛ فإن التهمة لا يمكن اعتبارها بنفسها ، فوجب اعتبارها بمظنتها وهو الإرث ، وكذلك اعتبر في الوصية والتبرع وغيرهما .

**فصل :** وإن أقر لامرأته بمهر مثلها أو دونه ، صحَّ في قولهم جميعاً . لا نعلم فيه مخالفاً إلا الشَّعْبِيّ ، قال : لا يجوز إقراره لها ؛ لأنه إقرار لوارث . ولنا ، أنه إقرار بما تحقَّق سببه ، وعلم وجوده ، ولم نعلم البراءة منه ، فأشبهه ما لو كان عليه دين بينة ، فأقر بأنه لم يوفه . وكذلك إن اشترى من وارثه شيئاً ، فأقر له بثمن مثله ؛ لأن القول قول المقر له ، في أنه لم يقبض ثمنه . وإن أقر لامرأته بدین سوى الصداق ، لم يُقبل . وإن أقر لها ، ثم أبانها ، ثم<sup>(٤)</sup> تزوجها ، ومات في<sup>(٥)</sup> مرضه ، لم يُقبل إقراره لها . وقال محمد بن الحسن : يُقبل ؛ لأنها صارت إلى حال لا يتَّهم فيها ، فأشبهه ما لو أقر المريض ثم برأ . ولنا ، أنه إقرار لوارث في مرض الموت ، أشبه ما لو لم يُبينها ، وفارق ما إذا صحَّ من مرضه ؛ لأنه لا يكون مرض الموت .

= ثبت . انظر : سمط اللآلئ ١ / ١٣٦ ، والشعر والشعراء ٢ / ٥٧٩ ، ٥٨٠ وحاشيتهما .

(٢) في الأصل : « بوضعها » .

(٣) سقط من : الأصل ، ١ .

(٤) في م زيادة : « رجع » .

(٥) في الأصل : « من » .



**فصل :** وإن أقرَّ لوارِثٍ ، فصارَ غيرَ وارِثٍ كرجُلٍ أقرَّ لأخيه ولا وَلَدَ له ، ثم وَلَدَ له ابنٌ ، لم يصحَّ إقرارُه له . وإن أقرَّ لغيرِ وارِثٍ ، ثم صارَ وارِثًا ، صحَّ إقرارُه له <sup>(٦)</sup> . نصَّ عليه ٢٠٢/٤ ظ أحمد ، في رواية ابن منصورٍ : إذا أقرَّ لامرأةٍ بدينٍ في المرضِ ، / ثم تزوجها ، جازَ إقرارُه ؛ لأنَّه غيرُ مُتَّهِمٍ . وحكى له قول سُفْيَانَ رَجُلٍ له ابْنَانِ ، فأقرَّ لأحدهما بدينٍ في مرضيه ، ثم ماتَ الابنُ ، وتركَ ابْنًا ، والأبُ حيٌّ ، ثم ماتَ بعد ذلك ، جازَ إقرارُه . فقال أحمدُ : لا يجوزُ . وهذا قال عثمانُ البُتِّي . وذكر أبو الخطَّابِ روايةً أخرى في الصورتين مُحالفةً لما قلنا . وهو قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، والشافعيُّ ؛ لأنَّه معنَى يُعْتَبَرُ فيه عَدَمُ الميراثِ ، فكان الاعتبارُ فيه بحالةِ الموتِ ، كالوصيةِ . ولنا ، أنَّه قولٌ يُعْتَبَرُ فيه التُّهْمَةُ ، فاعتُبرتْ حالُ وجودِه دونَ غيره ، كالشَّهادةِ ، ولأنَّه إذا أقرَّ لغيرِ وارِثٍ ، ثَبَتَ الإقرارُ ، وصَحَّ ؛ لوجودِه من أهله خاليًا عن تُّهْمَةٍ ، فَيُثْبِتُ الحقَّ به ، ولم يُوجَدْ مُسْقِطٌ له ، فلا يَسْقُطُ . وإذا أقرَّ لوارِثٍ ، وَقَعَ باطلاً ؛ لِاقْتِرَانِ التُّهْمَةِ به ، فلا يصحُّ بعدَ ذلك ، ولأنَّه إقرارٌ لوارِثٍ ، فلم يصحَّ ، كما لو استمرَّ <sup>(٧)</sup> الميراثُ . وإن أقرَّ لغيرِ وارِثٍ ، صحَّ ، واستمرَّ ، كما لو استمرَّ عَدَمُ الإرثِ . أمَّا الوصيةُ ، فإنَّها عَطِيَّةٌ بعدَ الموتِ ، فاعتُبرتْ فيها حالةُ الموتِ ، بخلافِ مَسْأَلَتِنَا .

**فصل :** وإن أقرَّ لوارِثٍ وأجنبيٍّ ، بطلَ في حقِّ الوارِثِ ، وصَحَّ في حقِّ الأجنبيِّ . وَيَحْتَمِلُ أن لا يصحَّ في حقِّ الأجنبيِّ ، كما لو شَهِدَ بِشَّهادةٍ يَجُرُّ إلى نَفْسِهِ بعضها ، بَطَلَتْ شهادَتُهُ في الكلِّ ، وكما لو شَهِدَ لِأَبْنِهِ وأجنبيٍّ . وقال أبو حنيفة : إن أقرَّ لهما بدينٍ من الشَّرِكَةِ ، فاعترفَ الأجنبيُّ بالشَّرِكَةِ ، صحَّ الإقرارُ لهما ، وإن جَحَدَها ، صحَّ له دُونَ الوارِثِ . ولنا ، أنَّه إقرارٌ لوارِثٍ وأجنبيٍّ ، فيصحُّ للأجنبيِّ دونَ الوارِثِ ، كما لو أقرَّ بِلَفْظَيْنِ ، أو كما لو جَحَدَ الأجنبيُّ الشَّرِكَةَ . ويُفَارِقُ <sup>(٨)</sup> الإقرارُ الشَّهادةَ ؛ لِقُوَّةِ الإقرارِ ،

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) في م : « يستمر » .

(٨) في ب : « وفارق » .

ولذلك لا تُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَدَالَةُ . وَلَوْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ لَهُ فِيهِ نَفْعٌ ، كَالْإِقْرَارِ بِنَسَبِ مُوسَى ، قَبْلَ .  
 وَلَوْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ يَتَضَمَّنُ دَعْوَى عَلَى غَيْرِهِ ، قَبْلَ فِيمَا عَلَيْهِ دُونَ مَالِهِ . كَمَا لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ :  
 خَلَعْتُكَ عَلَى الْإِفِّ . بَانَثَ بِإِقْرَارِهِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي نَفْيِ الْعَوَضِ . وَإِنْ قَالَ لِعَبْدِهِ :  
 اشْتَرَيْتَ نَفْسَكَ مِنِّي بِالْإِفِّ . فَكَذَلِكَ .

**فصل :** وَيَصِحُّ إِقْرَارُ الْمَرِيضِ بِوَارِثٍ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَالْأُخْرَى ، لَا  
 يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ لِوَارِثٍ ، فَأَشْبَهَ الْإِقْرَارَ لَهُ بِمَالٍ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْإِقْرَارِ غَيْرُ  
 وَارِثٍ ، فَصَحَّ<sup>(٩)</sup> . كَمَا لَوْ لَمْ يَصِرْ وَارِثًا ، وَيُمْكِنُ بِنَاءُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَا إِذَا أَقَرَّ لِغَيْرِ  
 وَارِثٍ ثُمَّ صَارَ وَارِثًا ، فَمَنْ صَحَّحَ الْإِقْرَارَ ثُمَّ ، صَحَّحَهُ هَهُنَا ، وَمَنْ أَبْطَلَهُ ، أَبْطَلَهُ . وَإِنْ  
 مَلَكَ ابْنَ عَمِّهِ ، فَأَقَرَّ فِي مَرَضِهِ أَنَّهُ كَانَ أَعْتَقَهُ فِي صِحَّتِهِ ، وَهُوَ أَقْرَبُ عَصَبَتِهِ ، عَتَقَ ، وَلَمْ  
 يَرِثْهُ ؛ لِأَنَّ تَوْرِيثَهُ يُوجِبُ إِبْطَالَ الْإِقْرَارِ بِحُرِّيَّتِهِ ، وَإِذَا بَطَلَتِ الْحُرِّيَّةُ سَقَطَ الْإِثْرُ ،  
 فَصَارَ تَوْرِيثُهُ سَبَبًا<sup>(١٠)</sup> إِلَى إِسْقَاطِ تَوْرِيثِهِ ، فَأَسْقَطْنَا<sup>(١١)</sup> التَّوْرِيثَ وَحْدَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ  
 يَرِثَ ؛ لِأَنَّهُ حِينَ الْإِقْرَارِ غَيْرُ وَارِثٍ ، فَصَحَّ إِقْرَارُهُ لَهُ<sup>(١٢)</sup> ، كَالْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا .

**فصل :** وَيَصِحُّ الْإِقْرَارُ مِنَ الْمَرِيضِ بِإِخْبَالِ الْأُمَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ ذَلِكَ ، فَمَلَكَ الْإِقْرَارَ  
 بِهِ . وَكَذَلِكَ / كُلُّ مَا مَلَكَهُ مَلَكَ الْإِقْرَارَ بِهِ . فَإِذَا أَقَرَّ بِذَلِكَ ، ثُمَّ مَاتَ ، فَإِنْ بَيَّنَّ أَنَّهُ  
 اسْتَوْلَدَهَا فِي مِلْكِهِ ، فَوَلَدَهُ حُرُّ الْأَصْلِ ، وَأُمُّهُ أُمُّ وَلَدٍ ، تَعْتَقُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ . وَإِنْ قَالَ :  
 مِنْ نِكَاحِهِ ، أَوْ وَطْءِ شُبْهَةٍ . لَمْ تَصِرِ الْأُمَةُ أُمُّ وَلَدٍ وَعَتَقَ الْوَلَدُ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ نِكَاحٍ فَعَلِيهِ  
 الْوَلَاءُ ؛ لِأَنَّهُ مَسَّهُ رِقٌّ ، وَإِنْ قَالَ : مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ . لَمْ تَصِرِ الْأُمَةُ أُمُّ وَلَدٍ . وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ  
 السَّبَبُ ، فَالْأُمَةُ مَمْلُوكَةٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الرِّقُّ ، وَلَمْ يَثْبُتْ سَبَبُ الْحُرِّيَّةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ  
 تَصِيرَ أُمُّ وَلَدٍ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ اسْتِيلَادُهَا فِي مِلْكِهِ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا مَمْلُوكَتُهُ ، وَالْوِلَادَةُ

(٩) فِي ب ، م : « وَيَصَحُّ » .

(١٠) فِي أ ، ب : « مَفْضِيًا » .

(١١) فِي ب : « فَأَسْقَطَ » .

(١٢) سَقَطَ مِنْ أ .

مَوْجُودَةٌ ، وَلَا وَلَاَءَ عَلَى الْوَلَدِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ .

**فصل :** في الألفاظ التي يَثْبُتُ بها الإقرارُ ، إذا قال : له عَلَى الْف . أو قال له : لِي <sup>(١٣)</sup> عَلَيْكَ الْف ؟ فقال : نعم ، أو أَجَل ، أو صَدَقْتَ ، أو لَعَمْرِي ، أو أَنَا مُقَرَّبُهُ ، أو بما ادَّعَيْتَ ، أو بِدَعْوَاكَ . كان مُقَرَّرًا في جَمِيعِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاضَ وَضِعَتْ لِلتَّصَدِيقِ ، قال اللهُ تَعَالَى : ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴾ <sup>(١٤)</sup> . وإن قال : أليس لي عِنْدَكَ الْف ؟ قال : بَلَى . كان إقرارًا صَحِيحًا ؛ لِأَنَّ بَلَى جَوَابٌ لِلسُّؤَالِ بِحَرْفِ التَّنْفِي ، قال اللهُ تَعَالَى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ <sup>(١٥)</sup> . وإن قال : لَكَ عَلَى <sup>(١٦)</sup> الْف في عِلْمِي ، أو فيما أَعْلَمُ . كان مُقَرَّرًا به ، <sup>(١٧)</sup> لِأَنَّ مَا فِي عِلْمِهِ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْوُجُوبَ . وإن قال : اقْضِنِي الْفَ الَّذِي لِي عَلَيْكَ . قال : نعم . كان مُقَرَّرًا به <sup>(١٨)</sup> ؛ لِأَنَّهُ تَصَدِيقٌ لِمَا ادَّعَاهُ . وإن قال : اشْتَرِ عَبْدِي هَذَا . أو أَعْطِنِي عَبْدِي هَذَا . فقال : نعم . كان إقرارًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وإن قال : <sup>(١٩)</sup> لَكَ عَلَى الْف إن شَاءَ اللهُ تَعَالَى . كان مُقَرَّرًا به . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وقال أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : ليس بإقرار ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ إِقْرَارَهُ عَلَى شَرْطٍ ، فلم يَصِحَّ ، كما لو عَلَّقَهُ عَلَى مَشِيئَةِ زَيْدٍ ، وَلِأَنَّ مَا عَلَّقَ عَلَى مَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَصَلَ إِقْرَارَهُ بِمَا يَرْفَعُهُ كُلَّهُ ، وَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِ الْإِقْرَارِ ، فَلَزِمَهُ مَا أَقَرَّ بِهِ ، وَبَطَلَ مَا وَصَلَهُ بِهِ ، كما لو قال : له <sup>(٢٠)</sup> عَلَى الْف إِلَّا الْفَا . وَلِأَنَّهُ عَقَّبَ الْإِقْرَارَ بِمَا لَا يُفِيدُ حُكْمًا آخَرَ ، وَلَا يَقْتَضِي رَفْعَ الْحُكْمِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ : له عَلَى الْف في مَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى . وإن قال : له عَلَى الْف إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ . صَحَّ الْإِقْرَارُ ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ ، ثُمَّ عَلَّقَ رَفْعَ

(١٣) سقط من : ب .

(١٤) سورة الأعراف ٤٤ .

(١٥) سورة الأعراف ١٧٢ .

(١٦) في ١ : « عندى » .

(١٧-١٧) سقط من : ب . نقلة نظر .

(١٨-١٨) في الأصل : « لي عليك » خطأ .



الإقرار على أمر لا يُعلم ، فلم يَرْتَفِعْ . وإن قال : لَكَ عَلَى الْآلِفِ ، إن شِئْتَ ، أو إن شاء زَيْدٌ . لم يَصِحَّ الإقرار . وقال القاضي : يَصِحُّ ؛ لَأَنَّهُ عَقَبَهُ بِمَا يَرْفَعُهُ ، فَصَحَّ الإقرار دُونَ مَا يَرْفَعُهُ ، كاستِثْنَاءِ الْكُلِّ ، وكما لو قال : إن شاء الله . ولنا ، أَنَّهُ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ يُمَكِّنُ عِلْمَهُ ، فلم يَصِحَّ ، كما لو قال : له عَلَى الْآلِفِ ، إن شَهِدَ بِهَا فُلَانٌ . وذلك لِأَنَّ الإقرار إخبارٌ بِحَقٍّ سَابِقٍ ، فلا يَتَعَلَّقُ عَلَى شَرْطٍ مُسْتَقْبَلٍ . وَيُفَارِقُ التَّعْلِيقَ عَلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنَّ مَشِيئَةَ اللَّهِ تَعَالَى تُذَكِّرُ فِي الْكَلَامِ تَبَرُّكًا وَصِلَةً وَتَقْوِيصًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، لا لِلِاشْتِرَاطِ ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ ﴾ (١٩) . وقد عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُمْ سَيَدْخُلُونَ بِغَيْرِ شَكٍّ . ويقولُ (٢٠) النَّاسُ : صَلَّيْنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . مع تَيَقُّنِهِمْ صَلَاتَهُمْ ، بِخِلَافِ مَشِيئَةِ الْآدَمِيِّ . الثاني ، أَنَّ مَشِيئَةَ اللَّهِ تَعَالَى لا تُعْلَمُ إِلَّا بِوُقُوعِ الْأَمْرِ ، فلا يُمَكِّنُ وَقْفُ الْأَمْرِ عَلَى وُجُودِهَا ، وَمَشِيئَةُ الْآدَمِيِّ يُمَكِّنُ الْعِلْمَ بِهَا ، فَيُمَكِّنُ جَعْلَهَا شَرْطًا . يَتَوَقَّفُ الْأَمْرُ عَلَى وُجُودِهَا ، / وَالْمَاضِي لا يُمَكِّنُ وَقْفَهُ ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ الْأَمْرِ هَهُنَا عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، فيكونُ وَعْدًا لا إقرارًا . وإن قال : بِعْتُكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، أَوْ زَوَّجْتُكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . فقال أبو إسحاق بن شاقلا : لا أَعْلَمُ خِلَافًا عَنْهُ فِي أَنَّهُ إِذَا قِيلَ لَهُ : قَبِلْتَ هَذَا النِّكَاحَ ؟ فقال : نعم إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . أَنَّ النِّكَاحَ وَقَعَ بِهِ . قال أبو حنيفة : ولو قال : بِعْتُكَ بِالْآلِفِ إِنْ شِئْتَ . فقال : قد شِئْتُ وَقَبِلْتُ . صَحَّ ؛ لِأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ مِنْ مُوَجِبِ الْعَقْدِ وَمُقْتَضَاهُ ، فَإِنَّ الْإِجَابَ إِذَا وَجَدَ مِنَ الْبَائِعِ كَانَ الْقَبُولُ إِلَى مَشِيئَةِ الْمُشْتَرِي وَاجْتِيَاؤِهِ . وإن قال : له عَلَى الْآلِفِ (٢١) إِنْ قَدِمَ فُلَانٌ . لم يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَرَّرْ بِهَا فِي الْحَالِ ، وما لا يَلْزَمُهُ فِي الْحَالِ ، لا يَصِيرُ وَاجِبًا عِنْدَ

(١٩) سورة الفتح ٢٧ .

(٢٠) في ب : « وقول » .

(٢١) في الأصل : « آلف » . وسقط من : ا .

وُجُودِ الشَّرْطِ . وإن قال : إن شَهِدَ فُلَانٌ عَلَى لِكَ بِأَلْفٍ صَدَّقْتَهُ . لم يَكُنْ إِقْرَارًا ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصَدَّقَ الْكَاذِبُ . وإن قال : إن شَهِدَ بِهَا فُلَانٌ فَهُوَ صَادِقٌ . اِحْتَمَلُ أَنْ لَا يَكُونَ إِقْرَارًا ؛ لَأَنَّهُ عُلِّقَ عَلَى شَرْطٍ ، فَاشْتَبَهَتِ الَّتِي قَبْلَهَا . وَاِحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ إِقْرَارًا فِي الْحَالِ ؛ لَأَنَّهُ لَا<sup>(٢٢)</sup> يُتَصَوَّرُ صِدْقُهُ إِذَا شَهِدَ بِهَا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ ثَابِتَةً فِي الْحَالِ ، وَقَدْ أَقَرَّ بِصِدْقِهِ . وإن قال : له عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَهِدَ بِهَا فُلَانٌ . لم يَكُنْ إِقْرَارًا ؛ لَأَنَّهُ مُعَلَّقٌ عَلَى شَرْطٍ .

**فصل :** وإن قال : لِي عَلَىكَ<sup>(٢٣)</sup> أَلْفٌ . فقال : أَنَا أَقَرُّ . لم يَكُنْ إِقْرَارًا ؛ لَأَنَّهُ وَعَدَ بِالْإِقْرَارِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ . وإن قال : لَا أَنْكِرُ . لم يَكُنْ إِقْرَارًا ؛ لَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْإِنْكَارِ الْإِقْرَارُ ، فَإِنَّ بَيْنَهُمَا قِسْمًا آخَرَ ، وَهُوَ السُّكُوتُ عَنْهُمَا . وإن قال : لَا أَنْكِرُ أَنْ تَكُونَ مُحِقًّا<sup>(٢٤)</sup> . لم يَكُنْ إِقْرَارًا ؛ لِذَلِكَ . وإن قال : أَنَا مُقَرَّرٌ . ولم يَزِدْ ، اِحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُقَرَّرًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَقِيبُ الدَّعْوَى ، فَيَنْصَرِفُ<sup>(٢٥)</sup> إِلَيْهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : أَقَرَرْتُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قَالَ أَقَرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقَرَرْنَا ﴾<sup>(٢٦)</sup> . ولم يَقُولُوا : أَقَرَرْنَا بِذَلِكَ . وَلَا زَادُوا عَلَيْهِ ، فَكَانَ مِنْهُمْ إِقْرَارًا . وَاِحْتَمَلُ أَنْ لَا يَكُونَ مُقَرَّرًا ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ غَيْرَ ذَلِكَ ، مِثْلُ أَنْ يُرِيدَ : أَنَا مُقَرَّرٌ بِالشَّهَادَةِ ، أَوْ بِبُطْلَانِ دَعْوَاكَ . وَإِنْ قَالَ : لَعَلَّ أَوْ عَسَى . لم يَكُنْ مُقَرَّرًا ؛ لِأَنَّهُمَا لِلتَّرَجُّيِ . وَإِنْ قَالَ : أَظُنُّ أَوْ أَحْسَبُ<sup>(٢٧)</sup> أَوْ أَقْدَرُ . لم يَكُنْ إِقْرَارًا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ تُسْتَعْمَلُ لِلشَّكِّ . وَإِنْ قَالَ : أَخُذْ ، أَوْ اتَّزِنْ . لم يَكُنْ إِقْرَارًا<sup>(٢٨)</sup> ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَمَلُ : أَخُذِ الْجَوَابَ ، أَوْ اتَّزِنْ شَيْئًا آخَرَ . وَإِنْ قَالَ : أَخُذْهَا ،

(٢٢) سقط من : الأصل ، م .

(٢٣) سقط من : أ .

(٢٤) في الأصل : د حقا .

(٢٥) في ب ، م : د فيصرف .

(٢٦) سورة آل عمران ٨١ .

(٢٧) في الأصل ، ب ، م : د أحب .

(٢٨) في م : د مقرا .



أو أثرتها ، أو هي صحاح . ففيه وجهان ؛ أحدهما ليس بإقرار ؛ لأن الصفة ترجع إلى المدعى ، ولم يقر بوجوبه ، ولأنه يجوز أن يعطيه ما يدعيه من غير أن يكون واجبا عليه ، فأمره بأخذها أولى أن لا يلزم منه الوجوب . والثاني ، يكون إقرارا ؛ لأن الضمير يعود إلى ما تقدم . وإن قال : له على ألف إذا جاء رأس الشهر . أو إذا جاء رأس الشهر فله على ألف . فقال أصحابنا : الأول إقرار ، والثاني ليس بإقرار . وهذا منصوص الشافعي ؛ لأنه في الأول بدأ بالإقرار<sup>(٢٩)</sup> ، ثم عقبه بما لا يقتضي رفعه ، لأن قوله : إذا جاء رأس الشهر . يحتمل أنه أراد المحل ، فلا يطل الإقرار بأمر محتمل ، وفي الثاني بدأ بالشرط<sup>(٣٠)</sup> فعلق عليه لفظا<sup>(٣٠)</sup> يصلح للإقرار ويصلح للوعد ، فلا يكون إقرارا مع الاحتمال . ويحتمل أنه لا فرق بينهما ؛ لأن تقديم الشرط وتأخير سواء ، فيكون فيهما جميعا وجهان .

(٢٩) في م زيادة : « والثاني ليس بإقرار » .

(٣٠ - ٣٠) في ب : « فعلق عليه لفظ » .